مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة
Bahrain Center for Strategic, International and Energy Studies

دراسات
DERASAT
دراسات استراتيجية

الأمن الوطني والأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون: رؤية من الداخل

تحديات الحاضر واستراتيجيات المستقبل



الأمن الوطني والأمن الإقليمي
لدول مجلس التعاون: رؤية من الداخل

تحديات الحاضر واستراتيجيات المستقبل

2015

الأمن الوطني والأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون: رؤية من الداخل
تحديات الحاضر واستراتيجيات المستقبل
2015

الآراء الواردة في الكتاب تعبر عن أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.

مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة
ص.ب: 496 المنامة – مملكة البحرين
هاتف: 17752717(973+)
فاكس: 17754440(973+)
موقع إلكتروني: www.derasat.org.bh

المحتويات

تقديم

خالد إبراهيـم الفضاله

رئيس مجلس الأمناء

تكتسـب مراكـز الدراسـات والفكـر الاسـتراتيجي أهميـة بالغـة في دول العـالم كافـة - المتقدم منهـا والنامـي - لدورهـا المهـم في رصـد وتحليـل واسـتشراف التحـولات الإقليميـة والعالميـة والتـي مـن شـأنها أن ترتـب آثـاراً مهمة على الأمـن الوطني والأمـن الإقليمي للـدول، وتتعدد أنشـطة تلـك المراكـز ابتـداءً بإعـداد الدراسـات الاسـتراتيجية ومـروراً برصـد أهـم المتغـيرات وخاصـة الأمنيـة منهـا، وانتهـاءً بتنظيـم الفعاليـات كالمؤتمـرات والنـدوات التي تضـم العديد مـن المسـؤولين والباحثـين والمحللـين بهـدف تحديـد أهـم التحديـات الأمنيـة واقـتراح آليـات محـددة وقابلـة للتطبيـق لمواجهتها .

وانطلاقـاً مـما سـبق فإنـه في ظـل مـا تواجهـه دول مجلـس التعـاون مـن تحديـات أمنية غير مسـبوقة وخاصـة النابعـة مـن محيطهـا الإقليمـي وما يمكـن أن يطلـق عليه "مثلـث التوتر"، "العـراق، سـوريا، اليمـن" فإنـه من الـضروري التعرف عـلى طبيعة تلك التحديـات من جانب أبنـاء دول مجلس التعاون أنفسـهم لسـببين:

الأول: إن تحديـد المخاطـر الأمنيـة مـن منظـور وطنـي يعد أمـراً مهماً حيـث يختلف إدراك الأطـراف الإقليميـة والدوليـة لمخاطـر ذاتهـا باختـلاف المصالـح وربمـا باختـلاف الفـترات الزمنيـة ذاتها.

والثـاني: أن الحلـول التـي يتـم اقتراحهـا سـتكون واقعيـة وتراعـي المصلحـة الوطنيـة لـدول مجلـس التعـاون والتـي تعـد كلاً لا يتجـزأ في ظـل وحـدة الهـدف والمصير بـين دول المجلس.

وانطلاقـاً مـما سـبق، فإنـه يسـعدني أن أقـدم للقـارئ الكريـم كتـاب" الأمـن الوطنـي والأمـن الإقليمـي لـدول مجلـس التعـاون لدول الخليـج العربية" وهو عبـارة عـن أوراق المؤتمر الثاني الـذي عقـده مركـز البحريـن للدراسـات الاسـتراتيجية والدوليـة والطاقـة خـلال الفـترة مـن 23-24 إبريـل عـام 2014، وشـارك فيـه نخبـة متميـزة مـن أبنـاء دول مجلـس التعـاون عـلى

المستويين الرسمي والأكاديمي والتي تناولت قضايا استراتيجية مهمة ذات أولوية ملحة تستدعي ضرورة بل حتمية صياغة حلول لها على المديين القريب والبعيد لارتباطها بشكل وثيق بالأمن الوطني لدول المجلس.

آملاً أن يسهم هذا الإصدار - ضمن جهود مراكز الدراسات المماثلة في دول مجلس التعاون - في تحليل الجوانب المختلفة للتحديات الأمنية التي تواجه منطقتنا وتتطلب اتخاذ المزيد من الإجراءات الاحترازية تجاه نتائجها، بل والأهم من ذلك التوافق على آليات محددة للتصدي لها.

مقدمة عامة

على الرغم من أنّ دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد حققت العديد من الإنجازات على المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية، فإنها لا تزال تواجه الكثير من مهددات الأمن الداخلي، فضلاً عن المهددات الخارجية؛ نتيجة لما تشهده دول الجوار الخليجي والعربي من تطورات، بالإضافة إلى استراتيجيات الدول الكبرى، وما يترتب عليها من انعكاسات على الأمن الوطني والأمن الإقليمي لدول المجلس، بما يتطلب من دول المجلس ضرورة طرح تساؤلات جديدة، بشأن الكيان المستقبلي لتلك الدول، من أجل الحفاظ على هذا الكيان الخليجي الذي يلتقي في المصير المشترك، وأهمها تساؤلان :

أمّا التساؤل الأول: فيرتبط بالإصلاح والتحديث السياسي داخل الدول الأعضاء، بحيث يتماشى مع التطورات الداخلية التي أنتجتها حكومات هذه الدول، بصورة إيجابية من تطور في التعليم والبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أمّا التساؤل الثاني: فمطروح على الساسة والمفكرين، في دول مجلس التعاون، وهو: هل أصبحت مهددات الأمن الوطني تحتم الانتقال من التعاون إلى الاتحاد؟ أم أن تلك المهددات لا تشكّل تهديداً وجودياً على الدول الأعضاء لمجلس التعاون؟ بمعنى آخر هل بعد مرور 32 عاماً على إنشاء هذه المنظمة الإقليمية قد حان الوقت للانتقال إلى درجة أعلى من التعاون؛ بهدف تطويرها إلى منظومة اتحادية، على غرار ما قامت به بعض المنظمات الإقليمية الأخرى، مثل الاتحاد الأوروبي؟

فعلى صعيد التعاون الدفاعي بين دول مجلس التعاون، على سبيل المثال يُلاحظ أنه لم يصل إلى درجة أن تصبح جيوش دول مجلس التعاون قوة ضاربة تخشاها الجهات التي تشكّل التهديد، حيث إنّ إنشاء تلك القوة المأمولة لن يتأتى إلا بوجود إرادة سياسية عليا، حيث يلاحظ أنّ استراتيجية أمن الخليج العربي الراهنة تعتمد اعتماداً كبيراً على استراتيجيات الدول الحليفة، بل إنّ الاستراتيجيات الدفاعية لدول مجلس التعاون ما تزال حتى هذه اللحظة جزءًا من الاستراتيجيات الغربية، الأمر الذي يتعيّن معه ضرورة التفكير

في صياغة استراتيجية خليجية مستقلة، تتكامل مع تلك الاستراتيجيات، وتتلاقى معها، بما يحقق مفهوم القوة الموازنة لدول المجلس مع الدول الحليفة، في مواجهة تهديدات الأمن الإقليمي وأمن دول مجلس التعاون.

وعلى صعيد الأمن الإقليمي، تشهد دول الجوار تحولات جوهرية لن تكون دول مجلس التعاون بمنأى عن نتائجها ،ويأتي في مقدمتها الاتفاق المبدئي الذي تم توقيعه بين إيران ومجموعة دول ال 5+1 في نوفمبر 2013 ، فعلى الرغم من ترحيب دول المجلس بذلك الاتفاق؛ كونه يمهد السبيل نحو حل سلمي للأزمة النووية الإيرانية، وهو ما يتسق مع مواقف دول المجلس في هذا الشأن، إلا أنه لديها مخاوف من أن يكون ذلك الاتفاق مقدمة نحو اتفاق آخر شامل، قد لا يقتصر على الملف النووي، وإنما يكون بداية تحولات وترتيبات إقليمية جديدة، ربما تظهر ملامحها بعد انقضاء فترة الأشهر الستة، بما يعني أنّ فترة تنفيذ الاتفاق تُعدّ مهمة للغاية، ممّا يتطلب خلالها دراسة وتحليل أنماط التفاعلات الإقليمية- الدولية في منطقة الخليج العربي، بالإضافة إلى حالة عدم الاستقرار، في كل من "سوريا واليمن والعراق"، والتي لها انعكاس مباشر على أمن دول مجلس التعاون، وخاصة في ظل التنامي الملحوظ لنشاط الحوثيين في اليمن والمدعوم من إيران، و بقاء مجموعات من التنظيمات المتطرفة، فضلاً عن تأثير انحسار أدوار الدول المحورية على معادلة الأمن الإقليمي؛ نتيجة لتحولات العالم العربي عام 2011 والتي ترتب عليها أيضاً ازدياد دور الجماعات دون الدول التي ترتبط فيما بينها بأسس عقائدية وأيديولوجية.

وانطلاقاً من الارتباط الوثيق بين الأمن الوطني والأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون وأمن الدول والتجمعات الدولية الكبرى، فإنه في ظل ملامح السياسة الدفاعية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط عموماً، وجهودها نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة على نحو خاص، مع تزايد اهتمام كلٍ من حلف الناتو والاتحاد الأوروبي والهند والصين وروسيا بمنطقة الخليج العربي، فإنّ ذلك يثير تساؤلات ثلاثة **الأول:** ما هي حدود التغيير المتوقع في الشراكة الاستراتيجية بين دول المجلس والولايات المتحدة الأمريكية؟ **والثاني:** كيف يمكن لدول مجلس التعاون الاستفادة من التنافس الدولي على منطقة الخليج العربي؟ **والثالث:** كيف يمكن لدول مجلس التعاون تطوير آلية للأمن الذاتي الخليجي؟

وعلى صعيد الأمن الوطني تتعدّد التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون، ومنها قطاع الشباب ودوره في العملية السياسية، حيث يُعدّ الشباب العمود الفقري لأي مجتمع، ومن ثمّ يتعيّن إعداد هؤلاء الشباب، من خلال تنمية التفكير الوطني لديهم، في ظل اختلاط المفاهيم وتشويه القيم، كذلك دور المرأة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ضمن الاستراتيجيات الحالية والمستقبلية لدول مجلس التعاون ، بالإضافة إلى تحدّي البطالة والبطالة المقنعة، والتي تُعدّ أحد مؤشرات الفجوة بين قدرات وأداء اقتصادات دول المجلس، وكذلك تحديات الأمن الغذائي، حيث لا تكمن تحديات ذلك القطاع في التكلفة العالية لاستيراد المواد الغذائية، إذ تستورد دول المجلس ما بين 80 % إلى 90 % من احتياجاتها الغذائية، بل في ضمان أمن إمدادات الغذاء في ظل حالة الاضطراب الإقليمي الراهنة، والأمن المائي حيث يبلغ متوسط استهلاك الفرد الخليجي يومياً من المياه نحو 350 لتراً، وهو يُعدّ من أعلى المعدّلات في العالم، وكذلك بطء مسيرة التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون، حيث إنّ هناك مراحل، تمّ الاتفاق على تنفيذها وفقاً لجداول زمنية محدّدة، ومنها منطقة التجارة الحرّة والاتحاد الجمركي، بَيْدَ أنه لم يتم الالتزام بالمدى الزمني المقرر لهما، بالإضافة إلى قضية العمالة الوافدة، حيث إنه إذا كان استقدام دول المجلس لتلك العمالة خلال عقد السبعينيات له ما يبرره بشأن نقص العمالة الوطنية المدربة، إلا أنّ التطور الهائل الذي شهده قطاع التعليم في دول المجلس وما ترتب عليه من وجود كوادر وطنية متميزة في المجالات كافة، يثير التساؤل حول جدوى استمرار استقدام دول المجلس لتلك الأعداد الهائلة من العمالة الوافدة، والتي يترتب عليها العديد من الآثار السلبية على الصعد الأمنية، والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، فضلاً عن كونها قد أضحت بنداً دائماً ضمن تقارير المنظمات الحقوقية الدولية، والتي يتم اتخاذها كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية لدول المجلس.

من ناحية أخرى وكنتيجة طبيعية لثورة الاتصالات الحديثة فإنّ الحرب الإلكترونية تمثّل تحدياً هائلاً لأمن دول مجلس التعاون، وبخاصة في القطاع النفطي الذي يُعدّ المصدر الرئيسي للدخل القومي لدول المجلس، ويقدّم الهجوم الإلكتروني على شركة أرامكو النفطية في المملكة العربية السعودية عام 2012 دليلاً دامغاً على ذلك، والذي أدّى لتأثر 30 ألف جهاز كمبيوتر، حيث تقدّر خسائر تلك الحروب بالمليارات. ولقد قدّرت إحدى الدراسات

الحديثة أنّ الهجمات الإلكترونية على قطاعي النفط والغاز في المنطقة العربية عموماً، سوف تسبّب خسائر قيمتها 1,87 بليون دولار سنوياً بحلول عام 2018، ومن ثمّ يتعين أن يكون لدى دول المجلس استراتيجيات مشتركة؛ لمواجهة أي هجمات إلكترونية محتملة.

ومع الأخذ في الاعتبار وجود العديد من تهديدات الأمن الوطني والأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون، فقد كان هناك حرص على تحديد قضايا خليجية ذات أولوية ملحّة؛ بهدف دراستها من منظور استراتيجي مستقبلي، من خلال دعوة صفوة من أبناء دول المجلس على المستويين السياسي والأكاديمي للمشاركة في أعمال المؤتمر الثاني للأمن الوطني والأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والذي عقده مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة خلال الفترة من 23-24 أبريل 2015م، والذي يسعد المركز تقديمه ضمن هذا الإصدار.

الفصل الأول

الأمن الوطني والأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون: رؤى عامة

دول مجلس التعاون وضرورة الحوار مع الذات، في ظلّ التحوّلات الاستراتيجية في المنطقة

الدكتور محمّد عبد الغفّار[1]

بعد مرور أكثر من عامين على اجتياح ثورات واضطرابات عدداً من الدول العربية في زمن أدّت تحوّلاته إلى خلق بيئة إقليمية سريعة التغير؛ إذ اتسمت بالغموض والتشتت السياسي والمجتمعي، لا يزال المشهد السياسي في إقليم الخليج العربي وما جاوره مثقلاً بالأزمات الحادة، على الرغم من ظهور بوادر للتواصل والتفاهم من جديد، في ضوء تطورات اتفاقية دول 5 + 1 مع إيران وتداعيات الأزمة السورية، وترتيب البيت الخليجي مجدداً ؛ للمحافظة على أمن دول مجلس التعاون واستقرارها.

هذه القضايا جميعها كانت مثار اهتمام المؤتمر الثاني للأمن الوطني والأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون: رؤية من الداخل: تحدّيات الحاضر واستراتيجيات المستقبل، الذي انعقد بمملكة البحرين في الفترة من 23-24 إبريل2014.

ففي ظلّ التحولات الإقليمية والدولية الراهنة، تبرز ثلاث قضايا، يتعيّن على دول مجلس التعاون أن تتمعّن في تأثيراتها على مستقبل هذا الكيان الإقليمي.

القضية الأولى: في زمن التحولات الكبرى تتأثر التحالفات الكبرى أيضاً ،وربما تبدأ بتفكك بعض أو جميع عرى الروابط التي نسجتها ضرورات زمن مختلف. وهذا ما يجري على ساحتنا الخليجية. فالسؤال كيف ستتعامل دول مجلس التعاون مع تحالفاتها العميقة التي تضغط؛ من أجل التغيير والتحديث في مجتمعات لم تتطور كما ينبغي في بنيتها الاجتماعية، التي تتكون من طوائف واثنيات وهويات صغيرة، في نطاق الدولة الوطنية القطرية.

1 الرئيس السابق لمجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، مستشار جلالة الملك للشؤون الدبلوماسية سابقاً.

إنّ حركـة التاريـخ الدؤوبـة ربمـا لا تدع مجـالاً للساسـة والمفكرين الاسـتراتيجيين؛ للتمعن أو التبـصّر الهـادئ الرصـين؛ لمعرفـة عمق التحـولات الكبيرة في مجال السياسـة الدوليـة والتطور التكنولوجـي الهائـل في مجـال التواصـل الاجتماعـي وشـبكات الاتصـال في العـالم، مـن أدنـاه الى أقصاه.

ومـن المعـروف أنّ المراحـل الفاصلـة في تاريـخ الأمـم تـأتي كنتيجـة لمتغـيرات عميقـة تعصف بركائـز الوضـع الراهـن، وتؤثـر عـلى طبيعـة العلاقـات بـين الـدول، مـمّا يتطلـب تنوعـاً في التصـدي أو المعالجـة، ويقتـضي التحـلي بالحنكة السياسـية وبعد النظر؛ للسـيطرة على غلواء هـذه التحـولات التـي لا يمكـن اعتبـار متغيراتهـا بأنهـا ناعمـة بـل هـي هوجـاء مضطربة.

وفي نقطـة فاصلـة في التاريـخ الحديـث أوضـح السـيد مـارك سـايكس - الـذي كان مـن أكـثر المسـؤولين في حـزب المحافظـين البريطـاني معرفـة بالشـؤون التركيـة، والـذي ارتبـط اسـمه باتفاقيـة سـايكس ـ بيكـو الشـهيرة- في مجلـس العمـوم البريطـاني في مطلـع عـام 1914: "إن انهيـار الامبراطوريـة العثمانيـة سـيكون الخطـوة الأولى لانهيـار إمبراطوريتنـا"

ولم تكـن مقولـة مـارك سـايكس (1879ـ1919) فكـرة عابـرة نبعـت من قلق سـياسي بريطاني حريـص عـلى مصالـح بلـده فحسـب، وإنمـا كانـت تعكس قناعة سـائدة لـدى تيار واسـع من الساسـة البريطانيـين الكبـار الذيـن سـبقوه بأجيـال متعاقبـة، ومـن بـين هؤلاء:جـورج كاننـغ (George canning 1770-1827)، ودوق ولنغتـون (Duke of Wellington 1869-1853 Arthur Wesley) ، ولورد بالمرستون (Henry Temple Lord Palmerstone 1784-1865)، وبنجامـين دزرايـلي (Benjamin Disraeli 1852-1928)، وغيرهـم مـن الساسـة الذين كانوا يعتقـدون أنّ المحافظـة عـلى سـلامة أراضي الامبراطوريـة العثمانيـة مهمّـة لبريطانيـا وأوروبـا كحاجـز جيـو ـ سـياسي لأمنهـا، لكن التغيـيرات الكبيرة التي طـرأت إثر اندلاع الحـرب العالمية الأولى قـد فرضـت عـلى بريطانيـا أن تغـيّر سياسـة المحافظـة عـلى سـلامة الأراضي العثمانيـة التـي اتبعتهـا عـلى مـدى مائـة عـام، في مدّة تقـل عن مائـة يوم.

والقضيـة الثانيـة: أنـه في زمـن تغـيّر التحالفـات تحتـاج دول المجلـس إلى صياغـة "مفهـوم اسـتراتيجي" شـامل، كـما تفعـل الـدول الأعضـاء في حلـف شـمال الأطلـسي كل عشر سـنوات. وينبغـي أن تكـون ركيـزة هـذه الاسـتراتيجية بنـاء وتطوير سياسـات حقيقية للدفاع المشـترك

تكون قادرة على ردع التهديدات والعدوان الخارجي في إطار مظلة خليجية مستقلة واسعة، لا تتبع استراتيجيات كبرى، بل تتعاون معها.

ولا شكّ أنّ دول المجلس قطعت شوطاً في ترسيخ التعاون العسكري والأمني فيما بينها، وفقاً لما تمّ اعتماده في قمة الكويت عام 2009 وقمم أخرى، وعملت على تعزيز العمل المشترك، وذلك من خلال ربط مراكز عمليات القوى الجوية والدفاع الجوي بدول المجلس، وربط القوات المسلحة لهذه الدول بشبكة اتصالات موحدة، وتعزيز قدرات الدفاع الجوي بمختلف أنظمة الدفاع الصاروخية، إضافة الى تأسيس مركز إقليمي بحري عسكري مشترك تناط به مسؤوليات متعددة تتعلق بأمن البحار، والبيئة البحرية والمرور الحر، وإنقاذ السفن، والتعامل مع الكوارث، وكل ما يتعلق بأمن الملاحة في الخليج العربي. وعلى الرغم من تلك الإنجازات فإنّ دول المجلس لم تتمكن حتى الآن من الاتفاق على المفهوم الاستراتيجي الذي يضع الإطار؛ لتحقيق مفهوم القوة الموازنة والرادعة ضمن التفاعلات الإقليمية والدولية.

إنّ دول المجلس وشعوبها عانت من الحروب التي هزّت منطقتنا في الفترة من 1980 إلى عام 2003 ، وهو عام احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق، وما أدى إليه من تداعيات زعزعت أركان الاستقرار في المجتمع العراقي والمجتمعات الأخرى في المنطقة.

إنّ هذه الحقيقة دفعت بشعوب دول المجلس إلى التساؤل والمطالبة من حكوماتها بحماية أمنها من التهديدات الخارجية، والإعداد لتحصين البنى الاجتماعية؛ حتى لا تنفذ عبرها الأيادي الخارجية التي لا تريد الخير لشعوب المنطقة.

أما **القضيّة الثالثة** فهي أنّ دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كتنظيم إقليمي متجانس في نظمه السياسية، وتمتاز مجتمعاته بالتداخل والتشابك وأواصر القربى فيما بينها، ليس لها خيار سوى أن تعاضد بعضها بعضاً. ولم يعد الانفصال أو الانسحاب من هذا الكيان ممكناً؛ لما يترتب عليه من خسائر استراتيجية لا تستطيع تحمل تبعاتها الدول المنضوية في هذا التنظيم الإقليمي الخليجي.

ومـع أهميّـة الحـوار مـع العالم من حولنا في عـصر العولمة، فإنّ الحوار الأهـم في هذه المرحلة الفاصلـة هو"الحـوار مـع الـذات"، الذي يجب أن يبدأ بدراسـة وتحليل المعوقـات التي تمنعنا مـن التقـدم بهـذا التنظيـم الإقليمـي؛ حتـى لا نحبس كيـان دول المجلـس في بوتقـة التعاون، وإنمـا العمـل عـلى الدفـع بهـا قدمـاً إلى مـا يزيد مـن لحمتهـا وقوتهـا السياسـية والاقتصادية والعسكرية.

ولا بـدّ أن نعالـج الهواجـس السـاكنة في داخلنـا بالحـوار الصريـح، وخاصـة أنّ بعـض تلـك الهواجـس النابعـة مـن إرث تاريخنـا الحديـث والمعـاصر تلقـي بثقلهـا عـلى حاضرنـا، وتمنعنا مـن التقـدم إلى الأمـام بنظـرة ثاقبـة ورؤى تلمـح ضرورات التغيـير، عـلى أفـق المسـتقبل، في عـالم مختلف.

وصـدق المـؤرخ المعـروف إدوارد كار الـذي قـال "بأننـا نحن المؤرخـين ننظر إلى المـاضي حتمـاً، مـن خـلال زمننـا الحـاضر، ونحـاول أن نفسّر لمـاذا؟ وكيف قـاد المـاضي إلى الحاضر؟".

لقـد أصبـح الحـوار مـع الذات يشّـكل مطلبـاً شـعبياً في مجتمعات دول المجلـس التي ترنو إلى المزيـد مـن التقـارب والتكامـل والانتقـال إلى الاتحـاد، بعـد مـرور أكـثر مـن ثلاثـة عقود على إنشـاء التنظيـم الإقليمـي لـدول المجلـس، وكذلـك المحافظـة عـلى الأمـن والاسـتقرار اللذيـن هـما عـماد التطـور السـياسي والتنمية المسـتدامة.

وعـلى الرغـم مـن أنّ دول مجلـس التعـاون قـد حققـت إنجازات كثـيرة في مختلـف المجالات إلا أنـه كان بالإمـكان أن تكـون تلـك الإنجـازات أكثر عمقـاً واتسـاعاً؛ لبناء أسـس التكامل فيما بينهـا، لـو لم تـترك تلـك المشـاريع بيـد بيروقراطيـات الـدول التي تغـوص في تفاصيـل لا نهاية لهـا، بالإضافـة إلى أنّ الإرادة السياسـية لم تـأتِ لمغالبة تشـدد تلـك البيروقراطيات.

تحدّيات الأوضاع الراهنة في المنطقة والأمن الوطني والإقليمي لدول مجلس التعاون

صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل[1]

ممّا لا شكّ فيه أننا نشهد مرحلة دقيقة وحساسة، يبدو فيها انكشافنا الاستراتيجي على المستويين الوطني والإقليمي في أعلى مراحله. ففي الوقت الذي كان يجدر بنا- بعد أكثر من ثلاثين عاماً من تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية- أن نكون قد وصلنا إلى أعلى درجات التنسيق والتعاون، بل وتحقيق الاتحاد؛ لضمان أمننا واستقرارنا ورفاهية شعوبنا، نجدنا ننزلق من جديد، في هذه المرحلة الصعبة؛ بسبب بعضنا، نحو ما يبعدنا عن أهدافنا وأهداف شعوبنا، وإلى ما يعطّل مسيرتنا، ويهدد أمننا واستقرارنا، وعليه، فإنّ أخطر ما يواجه دولنا اليوم هو هذا الشرخ الجديد في علاقاتنا الذي قد تنسلّ منه إلينا تداعيات كلّ ما يشهده إقليمنا من توترات ومخططات، لا ترمي الخير لدولنا، ولمجلسنا، ولمستقبلنا الواحد الواعد.

إنّ المنطقة بعد ما يقارب الأربعة أعوام من بداية أحداث ما يُسمّى بـ"الربيع العربي"، ما زالت في حالة مخاض شديد النزف، إنّ ما جرى ويجري يكشف مدى هشاشة الأوضاع في كل المجالات في العالم العربي عموماً. هذه الهشاشة ـ كما يبدو ـ كان مردّها هشاشةَ كثيرٍ من السياسات التي كانت متبّعةً في مجالات التنمية كافة، والإخفاقَ في إيجاد علاقةٍ سويّةٍ بين الحكومات ومجتمعاتها؛ وفي الوقت نفسه يكشف ما جرى ويجري عن حاجة الدول ونُخبها إلى أن تكون سبَّاقة في قيادة مجتمعاتها نحو الأفضل؛ لأنّ المجتمعات ليست ساكنةً بطبيعتها؛ بل هي في حالة تَحَوُّلٍ وتغيُّرٍ؛ ولاسيما أننا نعيش عالماً مُتحوّلاً ومتصلاً، لا يمكن لأحد أن يعيش بمنأى عمّا يموج فيه من أحداث، ولعلّ من أهمّ ما كشفته مجريات الأمور في المنطقة أنّ الأمن الوطني ليس أمناً عسكرياً لدرء المخاطر الخارجية فحسب؛ بل هو أمنٌ سياسيٌّ خارجيٌّ، واقتصاديٌّ، واجتماعيٌّ، وحقوقيٌّ، وثقافيٌّ، وإعلاميٌّ، وسياسيٌّ داخليٌّ، وأنّ الاعتماد على القوة الصَلبة في تثبيت الأمن الوطني ليس ضمانةً

1 رئيس مجلس إدارة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية

كافيـةً لتحقيقـه، إذا مـا كان داخلهـا هشّـاً. وعليه، فإنّ الـشرط الأول للحفاظ عـلى أمن دولنا الوطنـي هو تحصـين جبهتنـا الداخلية.

إنّ مـا أفرزتـه الأحـداث، ومـا نـراه ونلمسـه من تداعياتهـا، وكذلك الاسـتقطابُ الحـادُّ للقوى السياسـية والاجتماعيـة الجديـدة التي أفرزتها التحولاتُ السياسـية الجاريـة، وظهور النزعات الغريزيـة، المُسَيَّسـةِ، الدينيـةِ، والطائفيـةِ، والمذهبيـةِ، والإقليميـةِ، والقبليـةِ، المكتومـةِ في سـيكولوجية شـعوبنا؛ لَهِـيَ أكـبرُ تحـدٍّ يواجـه دولنـا، ويُولجهـا مـآزقَ جديـدةً تُهَـدِّدُ أمنهـا الوطنـي وتهـدّد وجودهـا ذاتـه؛ مـا يعني أننا أمـام واقع مفتـوح على كل الاحتـمالات؛ وعليه فـإنّ عـلى دولنـا وشـعوبها أن تـدرك خطورةَ هـذا المنحى، وأن لا تسـمح بالانـزلاق إليها مهما كانـت النتائـج. إنّ تفتيـت المجتمعـات - عـلى هـذه الأسـس- هو الآفـة القاضيـة. لذلك فإنّ كبـح جـماح هـذا النـوع مـن القـوى السياسـية التي تتبنـى هـذه الطروحـات ضرورة وطنية؛ للمحافظـة عـلى أمننـا الوطني.

لقـد سـبق لي مـن منابـر مختلفة، وسـبق لغـيري أيضاً، عـبر السـنين، الحديثُ والإشـارة إلى ما تواجهـه منطقتُنـا مـن تحديـاتٍ اسـتراتيجيةٍ، ومـا تعانيه من مخاطـرَ تأتي من جـرّاء تداعيات التحـولات، عـلى مسـتوى النظـام الـدولي والعلاقات الدوليـة، ومن جـرّاء التحـولات الإقليمية والمحليـة وانعكاسـات ذلـك عـلى أمننـا الوطنـي. وقـد ذكـرتُ مـراراً أنَّ أَمْـنَ منطقـة الخليج، وأَمْـنَ دولِـهِ، هـو قضيـةٌ دوليـةٌ بقـدر مـا هـو مسـألة إقليميـة؛ لما تحملـه هـذه المنطقة من أهميـة اسـتراتيجية واقتصاديـة ومالية.

وفي الوقـت الـذي يجـب أن نعـي فيـه حجـم الاهتـمام الـدولي بقضيـة أمـن الخليـج، ومـا عنـاه ذلـك في الأزمـات السـابقة؛ حيـث بفطنـة قادتنـا وسياسـتهم الرشـيدة، وبالتعـاون مـع مـا جمعنـاه مـن أصدقـاء، لم نسـمح لأحـدٍ العبـث بـه؛ ما جعـل دول الخليـج العربية تسـلم ـــ بشـكل أو بآخـر ـــ مـن الآثـار المبـاشرة للأزمات والحـروب التـي عانتها المنطقـة. يجب أن نـدرك أنّ المسـتقبل في عـالم الغيـب، ولا يمكـن الركون إلى مـا جرى ماضياً في هذا الشـأن، وأنه ينبغـي لنـا العمـلُ بشـكل حثيـث- ضمـن منظومـة مجلـس التعـاون لـدول الخليـج العربية التـي يجـب أن تبقـى مهـما كانـت التحدّيات التـي تواجهها- عـلى تفادي كلّ أسـباب القصور في عمـل هـذه المنظومـة؛ لنكـون مؤهلـين وجاهزيـن بأنفسـنا؛ لمواجهـة كلّ الاحتـمالات، بمـا فيهـا تغّـير النظـرة إلى أهميـة هـذه المنطقـة، وتخـاذل الأصدقـاء، أحيانـاً، في هذا الشـأن.

إننـا في هـذا الجانـب مـن الخليـج العـربي نكـنّ كلّ ودٍّ واحـترامٍ ومحبـةٍ لإخـوة لنـا، يقطنـون الجانـب الآخـر منـهُ، وبهـم يشـكّلون نسـيجاً جميلاً مـن أطياف الأجنـاس والمذاهـب، فهناك العـربي، والفـارسي، والأذري، والكـردي، والبلـوشي، والسـنيّ، والشـيعيّ، والزوروواسـتي، واليهـودي، والمسـيحي، وغيرهـم، ولكـنّ المنغّـص الأول لأمننـا الإقليمي في منطقـة الخليج وفي العـالم العـربي، هو سياسـات القيادة الإيرانية. هذه السياسـات سـواء أكانـت الهادفة للهيمنة السياسـية، أم التدخّـل في الشـؤون الداخليـة لدولنـا، ونـشر أفكارهـا الطائفيـة ومحاولـة تصديرهـا إلينـا، أم مـن خـلال غمـوض نواياهـا وخططهـا بشـأن امتـلاك التقنيـة النوويـة، وبالتـالي السـلاح النـووي، أم في احتلالهـا لِجُزُرِنَـا الإماراتيـة، أم في دعمهـا للحكـم الطائفـي في العـراق، أم في تدخلهـا العسـكري لدعـم جزّار سـوريا، أم في دعم الفئات التي تسـعى لتفتيت اليمـن مذهبيـاً وجغرافياً.

إنّ سـلبية سياسـة القيـادة الإيرانيـة تـسيء لنـا ولهـا، ولاسـيما أنّ كل المحـاولات التـي جـرت خـلال الثلاثـين عامـاً الماضية لترشـيد سياسـاتها باءت بالخـسران. وبالرغـم من أننـا لا نَكُنُّ أيَّ عـداءٍ لإيـران، ولا نريـد لهـا ولا لشـعبها أيَّ ضررٍ، كجـيران وكمسـلمين ؛ إلّا أنّ الحِفـاظَ عـلى أمننـا الإقليمـي يتطلـب منّـا أن نسـعى ـــ كمنظومـة خليجيـة ـــ للعمـل عـلى إيجاد تـوازنٍ حقيقـي في القـوى معهـا، بمـا في ذلـك المعرفـة النووية والاسـتعداد لأية احتمالات حـول نهاية الملـف النـووي الإيـراني. فالخلـل في هـذا التوازن يسـمح لقيادة إيـران باسـتغلال كلّ الثغرات للإسـاءة لنا.

إنّ عـدم الثقـة في القيـادة الإيرانيـة النابـع من ازدواجيـة خطابها وسياسـاتها يمنعنا من تصديق مـا تقولـه؛ لأنّ أفعالهـا تكـذّب أقوالهـا. ومـن هنا، فإننـا في الوقـت الذي نرجو فيـه للمحادثات النوويـة الجاريـة بينهـا وبـين الـدول الكـبرى أن تصـل إلى الخاتمـة المنشـودة بوقـف طموحاتها النوويـة بضمانـات مؤكـدة، ينبغـي أن نبقـى حذريـن؛ حتى يكـون ذلك حقيقـة ثابته.

وحتـى لـو أغلـق هـذا الملـف، فالمسـائل الأخـرى مـع قيـادة إيـران في الأهميـة نفسـها. إنّ طأفنـة المنطقـة، والتدخـل في شـؤونها الداخليـة، وفتـح الجـروح الغائـرة في تاريـخ المنطقة لا يقـل سـوءاً عن السـلاح النـووي الإيراني. ومحاولـة التفريق بـين دول المجلـس بمغازلة البعض واضـح وضـوح الشـمس في رابعـة النهار.

وهنـا، لا بـدّ لي مـن الإشـادة بدعـوة خادم الحرمـين الشريفين الملـك عبد الله بن عبـد العزيز ـــ رحمـه الله رحمةً واسـعة ــ لتحقيق وحـدة دول مجلس التعاون والارتقـاء بعمل منظومة التعـاون الخليجـي. إنّ تحقيـق هـذا الهـدف الاسـتراتيجي يُسـهم في تحقيـق أمننـا الوطنـي بالقـدر نفسـه الـذي يُحَصِّـنُ فيـه أمننـا الإقليمـي، ويسـاعدنا على تحقيـق التـوازن المطلوب مـع إيـران. إنّ علينـا أن نعـود بجديـة إلى إيجـاد الصيغـة المناسـبة للجميـع؛ لتحقيـق هـذا الهدف السـامي.

وفي سـياق موضـوع الأمـن الإقليمـي وطموحـات القيـادة الإيرانيـة يبقـى الوضـع الداخـلي في العـراق مَحَـلَّ قلـقٍ دائـمٍ؛ لمـا يمكـن أن يشـكّله مـن تهديـدٍ للأمن الإقليمـي، يجعلـه ينعكس عـلى أمننـا الوطنـي، إذا اسـتمر عـلى وضعه الحـالي. إنّ مصلحتنـا الخليجية تكمن في اسـتعادة العـراق إلى أمتـه، وأن يكـون عامـلاً عـلى تحقيـق الأمـن والاسـتقرار في منطقة الخليـج، وعلينا أن نكـون رَفْـدَاً ودعـماً لـكل القـوى الوطنيـة العراقية؛ لمنع القـوى الطائفية من قيـادة العراق نحو التقسـيم.

إنّ عـدم الاسـتقرار في اليمـن، الجـار والشـقيق، يهـدّد أمـن دول مجلـس التعـاون الخليجـي ويُخِـلُّ باسـتقرارها؛ لـذا، ينبغـي لنـا ألاَّ نتجاهـلَ مـا يجري في داخلـه، وأن نكون عونـاً للدولة اليمنيـة؛ كي تتمكـن مـن مواجهـة التحديـات التي تقف أمامهـا وتتجاوزهـا. إنّ ضعف الدولة المركزيـة اليمنيـة وراء كثـير مـن المشـكلات التـي تواجـه اليمـن، وبـذا تقـع علينـا مسـؤوليةُ تمكـين هـذه الدولـة من تعزيز سـلطتها فـوق كل الجغرافيـا اليمنية؛ لإعادة الأمن والاسـتقرار إليهـا. وعلينـا أيضـاً ــ كمنظومـة خليجية ــ أن نعمل على اسـتيعاب الدولة اليمنية ــ بشـكلٍ أو بآخـر ـــ ضمـن منظومتنـا، والإسـهام في تنميتهـا؛ لتكـون شريـكاً فاعـلاً في رسـم مسـتقبلٍ أفضـلَ لمنطقتنـا وشـعوبنا. لذلـك لا ينبغـي أن تتوقـف المبـادرة الخليجية عند مـا توصل إليه الحـوار الوطنـي، بـل تبقـى فاعلة؛ لضـمان نجـاح تطبيق هـذه النتائج.

أظـنُّ أنَّ أمامنـا مرحلـةً قـد تطـول مـن عـدم اليقـين وعـدم الاسـتقرار في المنطقـة؛ وعلينـا في دول الخليـج العربيـة أن نكـون يقظـين وفاعلـين في مـا يجـري في المنطقـة مـن أحـداث؛ لمنـع الدخـول في مغامـراتٍ سياسـيةٍ وأيديولوجيـةٍ، أو تحالفـاتٍ تُدْخِـلُ العـالم العـربي في نزاعـات وصراعـات لا تنتهـي. وهنـا، علينـا أن نبقـى متيقظين لما يجـري في محيطنا؛ لتتجـاوز منطقتنا المرحلـة الصعبـة التـي تمـر بهـا؛ لتكـون نهاية هـذه التغيُّرات في مصلحة شـعوب هـذه الدول

والاستقرار الإقليمي الضروري لأمننا الوطني والإقليمي، وهو ما يصبُّ في النهاية في مصلحة العرب جميعاً.

وقد يكون الخطرُ الأساسيُّ في هذه الظروف، وبالإضافة إلى النزيف الدامي في شامنا الحبيب والذي يستوجب منا فعل كل ما هو ممكن لإيقافه، فهو استمرار الفراغِ الاستراتيجي في المنطقة؛ وخصوصاً في غياب مصر وانشغالها بظروفها؛ مما يفتحُ الباب للقوى الإقليمية المتحفزة: الصديقة مثل تركيا، والطامعة مثل إيران، والعدوّة مثل إسرائيل؛ كي تسعى لملء هذا الفراغ على حساب مصلحتنا ومصلحة أمننا الوطني والإقليمي. وفي هذا السياق إنّ الفاعلية المتسمة بالحيوية التي تعاملت بها دول الخليج العربية من خلال مجلس التعاون في مواجهة هذه التغيُّرات كانت ضروريةً لمنع تَفَرُّدِ هذه الدول بالساحة الإقليمية. وتبقى قضية حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة أمراً يؤثر على أمننا الوطني ففي المائة عام منذ وعد "بلفور" لم يشهد شعبٌ ظلماً كالذي أصاب الفلسطينيين. ولم تشهد أمةٌ (الأمة الإسلامية) تجاهلاً لقضيتها المصيرية كتجاهل الدول الكبرى لفلسطين، ولم تتمتع دولة مثل تمتع إسرائيل بالرخصة في انتهاك الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، والبطش به، واستباحة كيانه ومكوناته؛ فعلينا الاستمرار في دعم المطالب المشروعة للشعب الفلسطيني، وكما عبّرت عنها مبادرة الملك عبد الله "رحمه الله"، المبادرة العربية.

لقد نجحت دولنا الخليجية بقياداتها الحكيمة، خلال عقود طويلة، في الحفاظ على أمننا الوطني؛ بالرغم ممّا واجهته من تحديات وتهديدات خطيرة خارجية وداخلية، وما أدارته من أزمات، وواصلت سياساتها التنموية في جميع الأصعدة، وسوف تنجح ـ إن شاء الله ـ في مواجهة تهديدات الحاضر، ومخاوف المستقبل، وتستمر في نُمُوِّها وتطوّرها.

أمن دول مجلس التعاون بين المواطنة والسيادة

الشيخ الدكتور محمد صباح السالم الصباح[1]

الموضوع المثار هو الأمن الوطني رؤية من الداخل، الحادث هو عملية اغتيال باستخدام مسدس، الضحية الأرشيدوق فرانز فرديناند الذي أطلق عليه النار في 28 يونيو 1914 من قبل الأرهابي البوسني غافريلو برينسيب، المكان سراييفو، الزمان شهر يونيو عام 1914. هذه الحادثة التي كانت سبباً في اندلاع الحرب العالمية الأولى ، تلك الحرب الشرسة التي دمرت البشرية بطريقة لم تدمرها حروب في السابق ، واستخدمت فيها لأول مرة أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الكيماوية، حرب بدأت من قبل أربع امبراطوريات، ولم تنجُ منها أي امبراطورية، تمّ تدمير امبراطوريات أربع بشكل كامل وهي الامبراطورية النمساوية المجرية، القيصرية الألمانية، القيصرية الروسية، الامبراطورية العثمانية، وتمّ ولادة أكثر من 28 دولة جديدة حول العالم؛ نتيجة هذا الدمار؛ نصفها تقريبا في أوروبا، هذه الحرب التي شهدت ولادة النظام العالمي الجديد كما نعرفه الآن ، كما أنّ تلك الحرب هي التي شهدت ولادة عصبة الأمم المتحدة ، كما أنّ تلك الحرب هي التي دمرت النظام العالمي القديم، وأعادت صياغة وهيكلة النظام الجديد، وهي أكثر الحروب في تاريخ البشرية التي لم يكن لها داعٍ، والتي سمّيت The Unnecessary War ، هذه الحرب وقعت بالصدفة ، جريمة قتل تحدث في مدينة سراييفو في 28 /1914/6 ثمّ تلاها بعد شهر تقريباً، دخول العالم في حربٍ لم يكن مخطّطاً لها.

فبريطانيا على سبيل المثال كان لديها رعب وخوف من عدو وهمي، وهو ألمانيا؛ بدعوى أنها تريد تقويض النفوذ البريطاني، وتريد أن تحصل على أهم جوهرة في الامبراطورية البريطانية وهي الهند، من خلال بناء خط برلين- بغداد، ومن ثمّ فقد كان ذلك الهاجس يؤرقها بشكل مستمر، ولذلك بعد اندلاع الحرب بأسبوع، أعلنت بريطانيا الحرب على ألمانيا دون أن تعلن ألمانيا الحرب بالمثل، بمعنى آخر كان دخول بريطانيا الحرب ليس بدافع عداء أو تخطيط مسبق، ولكن حفاظاً على مصالحها وخطوط تواصلها مع الهند.

---

1 نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية السابق بدولة الكويت

الدولة العثمانية دخلت الحرب بعد ثلاثة أشهر من إعلان قيام تلك الحرب، ودخلتها كذلك ليس بتخطيط مسبق، ولكنها كانت تريد أن تسترجع الأراضي التي تمّ أخذها منها بالقوة من خلال كاثرين ملكة روسيا، فلذلك بدأت تركيا أو الدولة العثمانية الحرب من خلال هجوم على الأراضي الروسية في القرم وأوديسا وفي يالطا، وكان الهدف العثماني هو أن يكون البحر الأسود هو بحيرة عثمانية خالصة، لم يكن هناك اهتمام إطلاقاً للعثمانيين في التمدد جنوباً أو شمالاً من خلال هذه الحرب.

أما إيطاليا فقد دخلت الحرب فقط حتى تثبت بأنها دولة ذات أهمية، فلم يكن الدخول الإيطالي الحرب العالمية الأولى مخططاً له، ولم يكن أحد يعمل حساباً لإيطاليا، ولكنها دخلت الحرب كي تثبت بأنها دولة يجب أن يعمل لها حساب، فهي كانت حرباً بالصدفة.

وربما يثير ذلك تساؤلاً، ما هي علاقة تلك القصة وعلاقة الحرب العالمية الأولى بالأمن الوطني والإقليمي لدول مجلس التعاون؟ هل هناك دروس وعبر يمكن استخلاصها أو إسقاطها على وضعنا الإقليمي؟ باختصار ما هي قيمة ما حدث في أوروبا قبل مائة عام على ما نشهده الآن بالنسبة لأمن الخليج العربي؟ وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى إسقاطين مهمّين على أمننا الداخلي وأمننا الخارجي، أمننا الداخلي المعني في جدلية المواطنة والانتماء، وأمننا الخارجي المعني في موضوع الوحدة والسيادة.

ففيما يتعلق بالمواطنة والانتماء كيف بدأت؟ مرة أخرى ما هي الدروس التي يتعين تعلمها من الحرب العالمية الأولى؟ وكيف نطبقها على هذه الجدلية جدلية المواطنة والانتماء؟ شخص مثل الصربي غافريلو برينسيب من مواليد سراييفو، قام باغتيال ولي عهد الامبراطورية النمساوية المجرية، وكان ردّ فعل الامبراطور النمساوي فرانس جوزيف الأول عنيفاً، وطلب من صربيا ليس فقط تسليم ذلك الشخص، ولكن الخضوع لعدد من الشروط التي تمثّل في نهايتها شروطاً؛ لإزالة تلك الدولة، وبالتالي احتمى الصرب بالخارج من خلال الكنيسة القبطية الأرثوذكسية؛ لأنهم هم الجالية ويؤمنون بالعقيدة الأرثوذكسية ومقر تلك الكنيسة في موسكو والقيصر نيقولا رومانوف يمثل الأب الروحي الحامي والمدافع عن تلك العقيدة، لذلك طلبوا النصرة منه، وهم صرب، هذا الشخص صربي من بوزيا؛ فهو يعتبر مواطناً من الامبراطورية النمساوية المجرية،

ولكنـه طلـب العـون والمسـاعدة والفزعـة مـن قـوى خارجيـة، وهـي ليسـت بقوى سياسـية، ولكـن قـوى روحيـة دينيـة مـن الكنيسـة الأرثوذكسـية في موسـكو، ولذلـك تـم توجيـه إنذار شـديد مـن موسـكو إلى فيينـا بـأنّ أي عقوبـة على الـصرب تعني الحرب بين روسـيا والنمسـا، فاسـتنجدت النمسـا بأبنـاء العمومـة في ألمانيـا، أمّا الروس فقد اسـتنجدوا بالحلفاء في فرنسـا، ونشـأت الحـرب العالميـة فقـط بعد شـهر "ثلاثـين يوماً" من حادثـة الاغتيال، ما هـو الدرس؟ نعـم، هـذا كان مواطنـاً مـن الامبراطورية النمسـاوية، ولكن ليـس لديه شـعور بالانتماء لتلك الإمبراطوريـة، واسـتقوى بالخـارج واسـتقوى بالكنيسـة الأرثوذكسـية، ونحـن نـرى الآن قبـل عـدة سـنوات مضـت كيـف قامـت روسـيا مـرة أخـرى بغـزو واقتطـاع أجـزاء أقاليـم مهمـة مـن دولـة مسـتقلة (جورجيـا)؛ تحـت ذريعـة حمايـة الأقليـات الروسـية، واقتطعـت أبخازيا وأوسـيتيا، والآن نـرى الـشيء ذاتـه، تسـتقطع إقليـم القرم مـن أوكرانيا، وتهـدد شرق أوكرانيا؛ بذريعـة أنّ هنـاك اسـتنجاداً مـن مواطنـي أوكرانيـا مـن قبـل روسـيا الاتحاديـة.

ومـن ثـمّ نشـهد تلـك الجدليـة "المواطنـة والانتـماء": أنـت مواطـن في دولـة، ولكـن لـك انتـماءات لدولـة أخـرى، وهـذه لهـا إسـقاطات مبـاشرة عـلى وضعنـا الإقليمـي، لدينـا دولـة إقليميـة توّجـت نفسـها بـأن تكون راعيـة لعقيدة معيّنـة، وهـي المدافع والحامـي والحاضن لهـذه العقيـدة، وبغـضّ النظـر عـن أيـن يقطن أي شـخص مؤمـن بهـذه العقيدة ، فهـو يمثّل أحـد رعايـا تلـك الدولـة؛ لأن هـي لديهـا الشـعور الامبراطـوري، هذا الشـعور الإمبريـالي بأنها هـي المسـؤولة عـن هـؤلاء المؤمنـين بتلك العقيـدة حيثـما كانوا وأينـما حلّوا، فهـي عقيدة أو مفهـوم عابـر للقـارات وعابـر للسـيادة وعابر للأقطـار ويمثل تحديـاً وخطراً ماثـلاً وقائماً أمام مخططـي وصانعـي السياسـات في دولنا.

هـذا الأمـر ليـس بغريـب، بمعنـى آخر هـذا الأمـر مارسـته الكنيسـة الكاثوليكية ومارسـته في الحـرب العالميـة الأولى الكنيسـة الأرثوذكسـية وهـو الآن أمامنـا، كـما نـرى أن هـذه الدولـة تنظـر إلى أشـقائنا في الإسـلام مـن المذهـب الشـيعي بأنهم رعايـا تابعون لتلك الدولـة؛ ولذلك نـرى التدخـل في الـدول وفي الأماكـن التـي يوجد فيهـا من هو يتبـع المذهب الشـيعي، بغضّ النظـر عـن درجة إيمـان هؤلاء المواطنين والتصاقهـم بأرضهم وبأنظمتهم الوطنية والسياسـية.

لذلـك، فـإن الـدرس الـذي يمكـن اسـتخلاصه مـن الحـرب العالميـة الأولى هـو أن الاسـتقواء والاحتـماء بالخـارج والاسـتقواء بالأجنبـي والبحـث عـن قـوة خارجيـة لدعـم موقـف محـلي يشـكل تحديـاً كبـيراً للأمـن الداخـلي في دولنـا، كـما يتعـين علينا الحـوار من الداخـل، ويقصد بـه الانتقـال مـن مفهـوم المواطنة إلى مفهـوم الانتماء، فالمواطنة ليسـت فقط ورقـة تعبّر عن هويـة سياسـية ولكـن يجـب أن تكون أبعـد وأعمق من قضيـة المواطنة وتكـون قضية انتماء وهويـة، وهـذا يتطلب جهداً كبيراً للمعنيين في دولنا برسـم السياسـات والاسـتراتيجيات للأمن الداخـلي بـأن نتخطـى هـذه الجدليـة ما بـين المواطنـة والانتماء .

الأمـر الآخـر الـذي يمكـن اسـتخلاصه بالنسـبة لقضيـة الأمـن الخارجـي، أنـه في نهايـة الحرب عندمـا تـم إعـلان وقـف إطلاق النار في شـهر 11 من عام 1918 جاء الرئيـس الأمريكي وودرو ويلسـون مبـشراً بمبادئـه ذات الأربـع عـشرة نقطـة، جاء من العـالم الجديد المتحـضر المتمدن إلى العـالم القديـم الـذي يشـهد حروبـاً متكـررة، ويريـد أن يبني عالمـاً جديداً قوامه المسـاواة والتعـاون والسـلام ، ومـن أهـم تلـك النقـاط التـي ذكرها وحـاول تسـويقها للأوروبيـين، طرح أفـكارٍ جديـدة بشـأن عصبـة الأمـم المتحـدة ، منـع اسـتخدام أسـلحة دمـار شـامل، شـفافية الاتفاقيـات الدوليـة وغيرهـا، ولكـن النقطـة الأهـم والتـي أثـارت جـدلاً كبـيراً بـين وودرو ويلسـون والأوروبيـين كانـت مبـدأ "حـق تقريـر المصير" .

وكان هـذا المبـدأ الـذي كان ردة فعـل الأوروبيـين بالضبـط، كـما كانـت ردة فعـل الولايـات الأمريكيـة الجنوبيـة عندمـا طلـب منهـم الرئيـس لينكولـن إلغـاء العبوديـة؛ لأنّ حـق تقرير المصـير بالنسـبة للأوروبيـين كأنـه إلغـاء العبوديـة، وكان لديهـم عبيـد حـول العـالم سـخّرهم الجيـش البريطـاني عـلى سـبيل المثـال في الـشرق الأوسـط، كان لديهـم حـوالي مليـون جنـدي خـلال الحـرب العالميـة الأولى، 70% منهـم هنـود، و 20% كانـوا اسـتراليين ونيوزيلنديـين وغيرهـم ، بينـما بلغـت نسـبة البريطانيـين 10% فقـط ، فهذه كانـت المسـتعمرات التي تموّل وتوفـر اليـد العاملـة كجنـود لتلـك الامبراطوريـات.

فلذلـك، كان هنـاك ردة فعـل شـديدة مـن الجانـب الأوروبي على موضوع حـق تقرير المصير، وتـمّ رفضـه بشـكل كامـل ولكـن حدثـت تسـوية Compromise مـا بـين وودرو ويلسـون والأوروبيـين، ومضمونهـا الاسـتعاضة عـن موضـوع حـق تقرير المصـير بابتكار مفهـوم جديد

في العلاقات الدولية، وهو موضوع الوصاية أو كما سميت الانتداب ، إلا أنّ الدول الأوروبية قبلت حق تقرير المصير للشعوب الأوروبية، بيد أنها لم تقبله للشعوب غير الأوروبية، ووقعت الشعوب غير الأوروبية تحت الوصاية والانتداب، ولذلك أصبحت منطقة الشرق الأوسط تحت الانتداب حسب اتفاق سايكس – بيكو والتي تمّ بموجبها تقسيم العالم العربي ، والذي فشل في أن يثبت للعالم أنّ لديه القدرة على حكم نفسه، كذلك ليس فقط الأمر يتعلق بدول في المشرق، ولكن كذلك بعض الدول العربية وهي عربستان "الأحواز" وحاكمها الشيخ خزعل بن جابر، فقد حكم على هذه الدولة العربية التي عاصمتها المحمرة لصالح رضا شاه بهلوي؛ لأن كان هناك قتال بين القبائل العربية ولكن الفرس اتحدوا بشكل كامل خلف رضا شاه بهلوي .

ويثير ما سبق تساؤلاً: ما هي علاقة ذلك بوضعنا الحالي؟ عندما تأسس مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كان إجمالي سكان دول المجلس آنذاك 13 مليون نسمة، الآن سكان دول المجلس حوالي 47 مليون، نصفهم تقريباً غير مواطنين، ومن ثم فإن هذا الخلل السكاني الرهيب يمثل تحدياً كبيراً في صياغة ونسج استراتيجية أمنية في ظل الخلاف الراهن بين دول المجلس، من ناحية أخرى هذا الخلل الكبير في التركيبة السكانية يمثل خطراً وجودياً على دولنا، وبالتالي ليس لدى دول المجلس رفاهية أو ترف الخلاف في ظل وجود ذلك الخلل السكاني.

وفي ظل تلك المخاطر فإنه يتعين الانتقال بمجلس التعاون من مجلس تشاوري إلى تحالف إقليمي في إطار من الكونفدرالية، بمعنى آخر حان الوقت للتخلي عن الحديث الدبلوماسي للحديث عن "السياسة الحقيقية " Real Politic ومفادها أنّ وجود هذا الكيان الخليجي يواجه خطراً وجودياً في ظل تحديات الأمن الداخلي والأمن الخارجي.

اِستهلاك المياه بدول مجلس التعاون الخليجي

المهندس عبدالله بن عبدالرحمن الحصين[1]

ازداد الطلب على المياه في دول المجلس من ستة مليارات متر مكعب عام 1980 إلى 27 مليار متر مكعب سنوياً عام 2000 أي بنسبة نمو سنوي هائلة تبلغ 8% ولو افترضنا نسبة نمو منخفضة تبلغ 5% بين عامي 2000-2014 فمن المتوقع أن يكون الطلب قد وصل إلى قرابة 54 مليار متر مكعب أي ما يماثل كمية جريان نهر النيل سنوياً في جمهورية مصر العربية. وفي جانب العرض انخفض نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة بشكل متسارع يدعو للقلق من 678 متراً مكعباً سنوياً إلى أقل من 100 متر مكعب عام 2014 علماً بأن الفقر المائي من الموارد المتجددة يحدد عالمياً بـ1000 للفرد سنوياً ، وفي الوقت نفسه ارتفع معدل استهلاك الفرد في بعض دول مجلس التعاون إلى أرقام فلكية مقارنة بدول متقدمة شرقية وغربية تملك قدراً هائلاً من المصادر المائية المتجددة، فعلى سبيل المثال تجاوز معدل استهلاك الفرد في بعض دول المجلس 700 لتر في اليوم من مصدر يعتبر الأكثر تكلفة على الإطلاق، ألا وهو تقطير مياه البحر، وفي الوقت نفسه تمكنت دول الاتحاد الأوروبي من خفض استهلاك الفرد إلى أقل من 130 لتراً في اليوم، بل تمكنت إحدى أكثر مدنه ثراءً وهي مدينة ميونخ الألمانية من خفض المعدل إلى أقل من 90 لتراً في اليوم، في الوقت الذي تعتبر فيه إلى جانب ثرائها المادي من أغنى المدن في مصادرها المائية. وتعد تلك مفارقة بين استهلاك جائر مع غلاء فاحش في تكلفة المصدر وبين ترشيد مثير للإعجاب مع تكلفة منخفضة للمصدر، الأمر الذي يثير التساؤل حول الأسباب التي تكمن وراء تلك المفارقة .

وقبل ذكر الاستنتاج المعهود عند ذكر المقارنة أن السبب يكمن في بيئتنا الحارة وإلى ما يفرضه علينا ديننا الحنيف من تكرار الوضوء يومياً، أو أن تلقى اللائمة على الخادمة أو السائق المنزلي، وكلها استنتاجات لا يدعمها دليل علمي أو عملي، ودلالة خطئها أن المستهلك الأول في المنزل هو صندوق الطرد أو "السيفون" ومعدل استخدامه اليومي لا

1 وزير المياه والكهرباء بالمملكة العربية السعودية

يختلف بين الخليجي والأوروبي إذ إن نداء الطبيعة لزيارة دورة المياه ومعدله اليومي لا يختلف بين الموقعين، المستخدم الأكبر الثاني هو غسالة الملابس وهي أيضاً لا تختلف بين الموقعين، هذان الاستخدامان مع الاستحمام يشكلان قرابة 80% من الاستهلاك المنزلي. أذن إن لم يكن فرق العادات والجغرافيا هو المسؤول عن هذه المفارقة بين استهلاك الأوروبي والخليجي فما السبب ؟

ولن نحتاج إلى الذهاب بعيداً لندرك أن اللائمة وبصورة جلية تقع على انخفاض تعرفة المياه أو انعدامها أحياناً، فقد اختارت جميع دول الخليج تقريباً من حرص حكوماتها على رفاهية مواطنيها، ومن منطلق أن الماء لا غنى للفرد عنه، اختارت أن تكون التعرفة مجانية أو منخفضة جداً لدرجة أنه عندما يجبى عائد الماء فإن العائد المالي لا يكاد يغطي حتى تكلفة جبايته.

بحسن النية هذه أعطي الفرد في خليجنا الشعور بالوفرة لهذه النعمة بدلاً من الشعور بالندرة وهو واقع الحال، وأن لا حد للاستهلاك إلا ما يفرضه المتاح للمنزل من الشبكة مع عدم الإحساس بالتكلفة الباهظة التي تصاحب إنتاج هذه المياه ونقلها وتوزيعها ثم جمعها ومعالجتها، وأخيراً الإهمال والتهاون في اختيار الأدوات الصحية واللجوء في أغلب الأحيان إلى شراء الرديء منها لرخص ثمنه بدلاً من الاستثمار في الجيد المرشد منها، بل وإهمال مراقبتها وترك التسرب دون معالجة، كل ذلك أوجد هذا السلوك الخاطئ، ومن واقع التجربة في هذا الصدد فإن 1000 من المنازل في إحدى عواصمنا الخليجية التي أوجب استهلاكها العالي من المياه فحصها تبين أن 70% منها كان سببه يعود إلى التسرب وليس إلى الاستخدام الجائر فقط. إن ذلك كله هو ما دعا المنزل الخليجي إلى استهلاك الأضعاف المضاعفة لما يستهلكه المنزل الأوروبي؛ لأن الأخير أدرك بفضل التسعيرة الهادفة أن الماء رغم وفرته سلعة ثمينة حيث يبلغ متوسط قيمة المتر المكعب في الاتحاد الأوروبي قرابة 15ريالاً أو دينار ونصف، بل يصل في الدنمارك إلى 30 ريالاً أو ثلاثة دنانير، بينما لا تتجاوز تكلفته غالباً في خليجنا 2% من هذه التكلفة إن هي بلغتها، بل وفي بعض الأحيان يكون مجاناً.

إنّ دولاً مثـل الـدول الاسـكندنافية وهــي عـادة يشـار إليها بالبنـان عند الحديث عـن الرعاية الاجتماعيـة لمواطنيهـا، وفي نفـس الوقـت تـكاد تغـرق في مصادرهـا المائية قد أدركـت بثاقب بصيرتهـا قـدرة الإنسـان عـلى الترشـيد إلى أبعـد قـدر، وأن لا حـدود دنيـا لذلـك، طالمـا وجـد الدافـع والرغبـة، فأوجبـت مـن خـلال التسـعيرة الهادفـة اسـتخدام المراحيـض المزدوجـة الغـرض، ومعـدل اسـتهلاكها 3 لـترات بـدلاً من 12 واسـتخدام غسـالة الملابـس ذات التحميل الأمامـي بـدلاً مـن الـرأسي، وأدوات الترشـيد في بقيـة الاسـتخدامات، وجعلـت كل ذلـك إلزامـاً في قوانينهـا ومواصفاتهـا، وتقبـل المواطـن هنـاك كل ذلـك برحابـة صـدر، مـدركاً المنطلـق الاقتصـادي والبيئي.

إنّ عـدم الحـرص عـلى الترشـيد في خليجنـا لم يقتـصر عـلى المسـتهلك وحـده بـل تعـداه إلى المسـؤول عـن الميـاه وبالـذات في جانـب التوزيـع، وبمقارنة مماثلـة مع دول الاتحـاد الأوروبي والـدول الاسـكندنافية نجـد أنه بانخفاض الرسـوم فقد المسـؤول عن المياه الدافـع إلى الجباية المنتظمـة، بـل فقـد الحـرص عـلى الشـبكة العامـة وصيانتهـا؛ مـما أدى إلى تجـاوز التسرب في بعـض مدنهـا 30% أحيانـاً، مـع التكلفـة الباهظـة لهـذه الميـاه، وبالمقارنـة بـالأداء الأوروبي فإيـرادات الميـاه عـادة تغطـي النفقـات وتسربـات الشـبكة في حدودهـا الدنيـا، أي إلى مـا يقـارب 5%، فنتـج عـن ذلـك الخدمـة المتميـزة في إمـدادات الميـاه ومعالجتهـا.

ويعنـي مـا سـبق أن للتعرفـة دوراً رئيسـاً بـل وأهـم الأدوار بـلا منـازع في ترشـيد الاسـتهلاك سـواء في جانـب المسـتهلك أو المسـؤول، وأننـا طالمـا أغفلنـا هـذا الجانب فسـنكون في سـباق محمـوم لمقابلـة الطلـب، وإن لم نخـسر السـباق عـلى المـدى القصـير فسـنخسره حتـماً عـلى المـدى الطويـل، وسـندرك هـذه الحقيقة ولكن بعد خسـارة الكثـير من الماء والمـال، وصدقت العـرب حـين قالـت "مـا أدّبَ امـرأً مثـلُ مالهِ".

وفي الجانـب الزراعـي ـ ففـي وقـت تصنـف دولنـا الخليجية ضمن الـدول الأكثر شـحاً بالمياه، بـل أكثرهـا شـحاً ـ نجـد أن الزراعـة تسـتأثر بنصيـب الأسـد في اسـتهلاك المياه، وخاصـة المياه الأحفوريـة أي غـير المتجـددة، واسـتهلاك هـذه الميـاه في محاصيل غـير ذات جـدوى اقتصادياً أو في أحسـن الأحـوال منخفضـة الجـدوى كزراعـة الحبوب والأعلاف والتوسـع اللا مدروس في زراعـة النخيـل، وخاصـة ما يروى منها بطريقة الغمر وهو الأسـلوب الأكثر شـيوعاً. وباختصار

فكثـير مـن دولنـا تسـتخدم أكثر من 80% من مواردهـا المائية في الجانـب الزراعي ولا تتجاوز كفـاءة الـري فيهـا 40%، وقد صاحب هذا الاسـتهلاك الجائر نفاد الطبقات السـطحية للمياه، بـل والهبـوط الحـاد والمتسـارع في مسـتويات الميـاه للطبقـات العميقـة، واختفـت من أغلب دولنـا الخليجيـة العيـون الجارية.وتجدرالإشـارة إلى أنـه مـن أجـل إنتـاج تمـرة واحـدة فإننـا نسـتهلك قرابـة 50 لـتراً مـن الميـاه، و500 لـتر لإنتـاج لـترٍ مـن الحليـب و200 لتر لإنتـاج كيلو جـرام واحـد مـن الحبـوب، 25000 لـتر لإنتاج كيلو جـرام من اللحـم، ولإنتاج بطيخـة واحدة وزنهـا عـشرون كيلـو جرامـاً نسـتهلك صهريـج مـاء سـعته 15 مـتراً مكعبـاً أو 15000 لـتر من الميـاه، وعندمـا يقـال إن هذه المياه غالباً مالحة نسـبياً ولا تصلح للاسـتهلاك الآدمي، أشـير إلى أن هـذه الميـاه في أغلـب الأحيـان لا تتعـدى ملوحتهـا 2000 ملجـم للـتر، مقارنة بميـاه البحر في خليجنـا العزيـز الـذي تزيـد ملوحته عـلى 45000 ملجم للـتر، أي أن تكلفـة تقليل الملوحة في الميـاه الجوفيـة عنـد الحاجـة لا تقـارن البتـة بتكلفـة تحلية ميـاه البحر، أي أن الاسـتهلاك الزراعـي ذو تكلفـة اقتصاديـة باهظـة عنـد اضطرارنـا لتقطـير أو تحليـة ميـاه البحـر بديـلاً ، وخاصـة عندمـا نحتـاج إلى نقلـه إلى المناطـق الداخلية. والسـبب مرة أخرى عن هذا التشـوه والهـدر غـير المسـؤول لـثروة لا تقدر بثمـن يعـود لمجانيتها وعـدم تقييدها بكـمّ أو بكيف.

لقـد ضرب أسـلافنا في هـذه المنطقـة أروع الأمثلـة وأكثرهـا إثـارة للإعجـاب في تعاملهـم مـع جوانـب النـدرة في المـأكل والمـشرب والملبـس، وبلـغ الإعجـاب أشـده بالزائـر الأجنبـي لهـذه المنطقـة في ذلـك الوقـت للتناغـم البيئـي الرائـع في السـلوك بـين طبيعـة المنطقـة وسـاكنها، ولكننـا في فـترة زمنيـة وجيـزة قلبنـا موازيـن هـذا التناغم وأصبح سـلوكنا ـ وخاصـة المائي ـ في نظـر الكثـير مثـار التعجـب، بـل التنـدر أحيانـاً.

وأخـيراً ومـن هـذا المحفـل أجدها مناسـبة لأتوجـه بالدعوة لمسـؤولي المياه في خليجنـا العزيز لإدراك حقيقـة أن الرعايـة الاجتماعيـة للمواطنـين يجـب ألا تقـود إلى الإفـراط في اسـتهلاك مـا ليـس حقـاً لهـم فقـط، بـل هـو حـق لأجيـال كثـيرة قادمـة ولإن كان مبـدأ الاسـتمرارية (GOING CONCERN) وهـو مبـدأ محاسـبي تأخـذ بـه مكاتب المحاسـبة عنـد إعدادها القوائـم الماليـة لشركـة مـا، فـإن تطبيـق هـذا المبدأ في حـق الأوطـان أولى.

دور مجلس التعاون تجاه تعزيز الأمن الوطني والإقليمي لدوله

الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني [1]

إنّ أصحاب الجلالة والسمو القادة المؤسسين عندما قاموا بصياغة النظام الأساسي لمجلس التعاون ركزوا على المجالات التي رأوا أنها أساسية لنجاح مجلس التعاون لدول الخليج العربية في المستقبل، ولذلك فقد نص الهدف الأول من المادة الرابعة من النظام الأساسي على تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها. واعتقد أن على الباحثين والدارسين في شؤون مسيرة مجلس التعاون أن يتدارسوا هذا النهج الذي وضعه الآباء المؤسسون لمجلس التعاون والذي جاء منسجماً مع قيم وأصالة وظروف شعوب دول المجلس، فما المقصود بالتنسيق وكيف يتم في جميع الميادين وما المقصود بالتكامل وكيف يتم في جميع الميادين وما المقصود بالترابط وكيف يتم في جميع الميادين؟

عندما ننظر إلى مفهوم الترابط في مجال الأمن فإن ذلك يكون وفق مفهومين : مفهوم علمي عملي ومادي ملموس ومفهوم وجداني غير ملموس، فمن خلال المفهوم العلمي والمادي كلما استطعنا إبعاد التهديدات عن دولنا كلما كنا في أمان أكثر، ولتحقيق ذلك يجب على دول المجلس أن تعزز ما يسمى بالدفاع في العمق بأن تضع حولها دوائر مفترضة دائرة داخلية ودائرة وسطى ودائرة خارجية، يجب أن تكون جميع هذه الدوائر مترابطة بعضها مع بعض أما الدائرة الداخلية فهي تمثل في قدرة كل دولة من دول المجلس على ضمان وأمن سلامة مواطنيها وبنيتها التحتية، وهذه الدوائر ترتبط بالدائرة الوسطى وهي دائرة المجلس، والتي بدورها ترتبط بحدود الدائرة الخارجية والتي تضم دول مجلس التعاون والدول الاقليمية والدول الصديقة والحليفة والمجتمع. وفي النهاية كجزء من المنظومة الأمنية يوجد لدينا عنصر رابع لا يمكن تجاهله وهو العنصر البشري الذي يلعب دوره في كل دائرة من هذه الدوائر بصفته مواطناً معنياً بحماية نفسه

1 الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية
قدمها بالنيابة سعادة السيد هزاع الهاجري الأمين العام المساعد للشؤون الأمنية

وأسرته ومجتمعه ولكن يجب أن ندرك أن بعض البشر يمكن أن يكون مصدر المخاطر في قلب تلك الدوائر. ويمكن القول إن الأمن الخليجي يتم من خلال أربعة مستويات، الأول هو الفرد والثاني هو على المستوى الوطني والمحلي والمستوى الثالث هو على مستوى دول المجلس مجتمعة، اما المستوى الرابع فهو الإقليمي والدولي.

اما المنظور الوجداني لكلمة "ترابط" فهو يتعلق بقدره البشر على العمل مع بعضهم البعض، وهنا أود أن استخدم اختصار "C2"، وهي لا تعني القيادة والسيطرة حسب المصطلح العسكري وإنما أعني بها التعاون الشامل Comprehensive cooperation وهو عنصر مهم للغاية من أجل تحقيق أي مشروع مشترك، وفي هذا الإطار سوف تتناول هذه الورقة بعض المبادرات الخليجية التي ستجعل الترابط الوجداني والعملي بين دول المجلس أكثر فاعلية ووضوحاً.

إنّ أهداف مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتمثل في خمسة أهداف رئيسية وهي تحقيق الأمن والنمو الاقتصادي والتنمية البشرية وتعزيز المرونة لمواجهة حالة الطوارئ وتعزيز المكانة الدولية والإقليمية لمجلس التعاون لتوفير البيئة الآمنة المستقرة والمزدهرة المستدامة لدول المجلس ومواطنيها.

بالنسبة **للهدف الأول**، وهو تحقيق أمن مجلس التعاون وحماية دول المجلس ضد كافة التهديدات والمخاطر بما فيها الجرائم المنظمة وجرائم الفضاء الإلكتروني، تثار عدة تساؤلات منها:

- ما هي القدرات العسكرية الخليجية المطلوبة إذا أردنا أن نخفض اعتمادنا على قوات الدول الصديقة والحليفة؟
- ماذا يجب أن نعمل لتطوير إجراءاتنا في مجال تبادل المعلومات والاستخبارات؟
- ماذا يمكن أن نعمل لتحسين التكامل في القيادة والسيطرة والاتصالات والحاسوب والمعلومات C41؟

ويثار تساؤل محدد وهو هل علينا أن نؤسس لجنة تخطيط مشتركة لتقوم بدراسة هذه الأمور بالمزيد من الاهتمام والعناية وكانت اهتماماتها تتركز حول قدرة مجلس التعاون على دعم الرغبة المشتركة لدى دوله في العمل سوياً ومساندة كل دولة للدول الأخرى في حالة حدوث أي تهديد ضد أي دولة من الدول الأعضاء؟ وهذا يعني توحيد العقيدة المشتركة والتوافق في التسليح وكذلك في تبادل المعلومات والاستخبارات، وينبغي أن يعتبر هذا التكامل والترابط في كافة المجالات الدفاعية أمراً أساسياً وليس ثانوياً، ويسرني أن أبين وباعتزاز أن أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس حفظهم الله ورعاهم قد أقروا خلال القمة الأخيرة في دولة الكويت في ديسمبر 2013 تأسيس "القيادة العسكرية الموحدة" مما سوف يعزز العمل الدفاعي المشترك لدول المجلس.

وفي هذا الإطار أيضاً: ماذا يمكن لدول المجلس أن تعمل أكثر لمواجهة التهديدات الأخرى، مثل الإرهاب والجرائم المنظمة بما فيها الجرائم المالية وجرائم الفضاء الإلكتروني حيث إنّ كل هذه الأنواع من الجرائم يمكن أن تزعزع استقرار مجلس التعاون، وهنا مرة أخرى يجب أن نشير إلى أن دول المجلس حققت خطوة متقدمة في هذا المجال، حيث اعتمد أصحاب الجلالة والسمو قادة المجلس في قمة الصخير بمملكة البحرين في ديسمبر 2013 الاتفاقية الأمنية لدول المجلس، كما اعتمدوا في قمة الكويت في ديسمبر إنشاء الشرطة الخليجية التي ستكون مهامها شبيهة بمهام الشرطة الأوروبية " Euro cop"، مما سوف يضمن أنّ الأجهزة الأمنية المختصة بدول المجلس تتبادل المعلومات بشأن تلك الجرائم والتهديدات الأمنية والتنسيق بشأنها فيما بين دول المجلس كذلك فيما بين الهيئات الإقليمية والدولية الأخرى.

إنّ الدبلوماسية الخليجية تعتبر في هذا المجال أو في المجال الأمني الخط الأول لمواجهة التهديدات والمخاطر، ولا بّد هنا أن نؤكد أن هذه الدبلوماسية تركز على ثلاثة مبادئ رئيسية وهي التعاون والتواصل والثقة.

أما بالنسبة **للهدف الاستراتيجي الثاني** وهو النمو الاقتصادي، ولدي ثقة بأن هناك دراية بالبرامج التي يتم اتخاذها من قبل دول مجلس التعاون في مجال تعزيز النمو الاقتصادي وكذلك المبادرات الاقتصادية الخليجية التي تعزز النمو الاقتصادي لدول المجلس، وفي هذا

المجال، يسرني أن أشير إلى أن أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس قد اعتمدوا في قمة الكويت في ديسمبر 2013 دراسة إنشاء صندوق خاص لدعم ريادة الأعمال المتوسطة والصغيرة، بالإضافة إلى ذلك المشروعات التنموية الاستراتيجية الخليجية مثل السكك الحديدية وشبكات الربط المائي والكهربائي مستقبلاً، والتي سوف تساعد ليس بطريقة عملية فحسب، بل وستضيف بدورها المرونة والحيوية في النظام مما سوف يشجع الاستثمار.

مع أنه يجب على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن تتحدث بصوت واحد مالياً واقتصادياً، ويجب على العالم أن يحترم القوة الاقتصادية الحالية والمستقبلية لمجلس التعاون، إذا ما رغب بأن يكون جزءًا منها وألّا يكون بمعزل عنها، السؤال الذي ينبغي أن يطرح هنا هو: هل دول المجلس تستخدم قوتها المالية والاقتصادية بكافة إمكاناتها للمحافظة على أصدقائها وردع أعدائها المحتملين؟ إن هذا السؤال مهم اليوم مثلما كان مهماً في السابق.

بينما يتمثل **الهدف الاستراتيجي الثالث**، في تعزيز التنمية البشرية التي ترتبط بالاقتصاد ارتباطاً وثيقاً، ولست بحاجة إلى التذكير بأن الانسان الخليجي هو من أثمن موارد دول مجلس التعاون، ولذا، فإن دول مجلس التعاون تدرك أهمية وضع احتياجات المواطنين في مقدمة الأولويات عند التفكير في الأمن، بالإضافة إلى المبادرات الخليجية مثل دعم ريادة الأعمال فإن دول المجلس تضع قضايا الشباب نصب أعينها فهي تربط بين التعليم والتوظيف واحتياجات المجتمع مع الاستقرار في المستقبل.

لقد بذلت حكومات دول مجلس التعاون ولا تزال تبذل جهوداً كبيرة من أجل تطبيق الإصلاحات والحكم الرشيد وهي على معرفة بالحاجة إلى المزيد من الإصلاحات المطلوبة غير أنه بالرغم من تلك الجهود إلا أنّ العلاقة والترابط القائم بين حكوماتنا ومواطنيها غير مفهوم لدى كثير من الناس في الدول الغربية، مما يسبب سوء نتيجة فجوة التواصل بيننا وبينهم، وعلينا أن نعترف بذلك ونحاول معالجة هذه المسألة وأن نضعها ضمن الأولويات.

إنّ **الهدف الاستراتيجي الرابع** المتمثل في المرونة فهو مرتبط بحماية دول مجلس التعاون من المخاطر والأزمات وحالات الطوارئ وكيفية مواجهتها والتعافي منها. وفي هذا الإطار سيبدأ قريباً تشغيل مركز الطوارئ لدول مجلس التعاون في مقره بدولة الكويت، وسوف يكون

مهامـه الرئيسـية إعـداد سـجل المخاطـر الخليجـي وتعزيـز التنسـيق ووضـع خطـط الطوارئ المشـتركة لمواجهـة كافـة المخاطـر التـي قـد تواجههـا دول مجلـس التعـاون، وبذلـك نكون قد ركزنـا عـلى الوقايـة وليـس المعالجـة ، كما اعتمـد أصحاب الجلالة والسـمو قـادة دول المجلس في قمـة الكويـت مبـادرة أخـرى، وهـو إنشـاء الأكاديميـة الخليجيـة للدراسـات الاسـتراتيجية والدفاعيـة والأمنيـة والتـي سـيكون مـن مهامهـا إعـداد نخبـة من القـادة على مسـتوى عميد أو مـا يعادلـه مـن القوات المسـلحة أو الشرطـة مع كبار المسـئولين من القطاع العـام والقطاع الخـاص ومـن الـدول الصديقـة؛ ليكونـوا قادريـن عـلى القيـام بـأدوار لازمـة لمعالجـة القضايـا المتعلقـة بالتكامـل الدفاعـي والأمـن وإدارة المخاطـر وتـولي الكثير مـن المهام والمسـؤوليات.

وأخـيراً فـإنّ **هدفنـا الاسـتراتيجي الخامـس** هو تعزيـز مكانة مجلس التعـاون إقليميّـاً ودولياً، ولا بـدّ أن أشـير إلى أن كافـة دول مجلـس التعـاون لديهـا سياسـات خارجية خاصـة بها ، ومن الطبيعـي أن تكـون لهـا وجهـات نظـر مختلفة تجاه بعـض القضايا مـما يعتبر أمـراً طبيعياً.

وينبغـي التأكيـد عـلى أن دول المجلـس لديهـا القـدرة عـلى حـل هـذه الاختلافـات والحفـاظ عـلى تماسـكها وتضامنهـا والتزامـاً منهـا بالمبـادئ الأساسـية التـي قـام عليهـا مجلـس التعاون وقناعاتهـا بـأن مـن أفضـل الطـرق لتوفـير الأمن لـدول المجلس هو توفـيره عن طريـق اتباعنا نهجـاً مشـتركاً حيـال مسـؤولياتنا الدوليّـة وإن موقفنـا تجـاه الأزمـة اليمنيـة ودعمنـا لليمـن مثـالٌ عـلى ذلك.

إنّ الذيـن يرغبـون في عرقلـة مسـيرة مجلـس التعـاون لا يزالـون يبحثـون في اسـتمرار عـن أي فجـوة مناسـبة في جـدار المجلـس لتوسـيعها أكـثر بهـدف إضعـاف تلاحـم دول المجلـس مـن خـلال اسـتخدام الشـبكة العنكبوتيـة ومواقـع التواصـل الاجتماعـي اسـتخداماً ماكـراً.

إننـي أؤكـد أنّ سـلامة دوائرنـا الخاصـة بالحمايـة والأمـن يمكـن الحفـاظ عليهـا عـن طريـق الترابـط فيـما بـين دول المجلـس ومـع حلفائنـا بـروح التعـاون والتواصـل، والأهـم الثقـة.

لقـد أنجـز مجلـس التعـاون الكثير خلال السـنوات الماضية؛ الأمـر الذي يدعـو إلى التفاؤل، كما أن المبـادرات الحاليـة من شـأنها أن تسـاعد في بناء أسـس تمنح الترابط المـادي والوجداني؛ الأمر الـذي سـيكون عامـلاً يؤدّي إلى أمن واسـتقرار أفضـل لمجلس التعاون لـدول الخليج العربية.

الأمن الوطني والأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون

الأستاذ عبدالله يعقوب بشارة[1]

هناك ملاحظتان تتعلقان بقضايا الأمن بشقيه الإقليمي والعالمي، أراهما يتناسبان مع الظروف الراهنة، مستمدة من تجربتي في متابعة تعامل مجلس التعاون مع أحداث المنطقة:

الملاحظة الأولى: تتعلق بالأشباح الهدامة العابرة للقارات التي تتكاثر الآن في المشرق العربي، بشماله وجنوبه وفي اليمن The Menace of Trans National Jahadis

لا غنى عن وحدة المنظور الجماعي لدول المجلس من التوافق على وسائل التعامل مع أحداث المنطقة، ففي الماضي كانت حروب المنطقة تتم بين جيوش نظامية تسعى لإدخال تبدلات في النظام الاستراتيجي الإقليمي، وقد كانت حروب العراق مع إيران تهدف، ليس لكسر حدة الراديكالية الإيرانية المفزعة أو احتلال أراضٍ عراقية فقط، وإنما لتحقيق ثغرات في ميزان القوى وفي جني مكاسب وأرباح جغرافية ترابية.

وقد كان مجلس التعاون مخلصاً بوفائه والتزامه للنظام الجغرافي الاستراتيجي الذي تعيشه المنطقة منذ الحرب العالمية الأولى، وبسبب هذا الوفاء الصادق انتهت الحرب العراقية – الإيرانية، كما بدأت في سلامة النظام الجغرافي الإقليمي، دون تبديل، ولم يربح أي طرف من تلك الحرب البائسة.

ثانياً: لا أشك بأن جسور التفاهم وملفات التلاقي التي شيدها المجلس مع الأسرة العالمية أتت بأكبر الثمار في تعاضد الأسرة العالمية مع الموقف الخليجي الإقليمي في الحرص على صلابة الأمن والاستقرار في المنطقة؛ الأمر الذي تمثل في مشاركة أعضاء الأسرة العالمية في مساعي دول الخليج العربية في إدخال القناعات لدى القيادات في كل من طهران وبغداد باستحالة الانتصار، وترسيخ اليقين بأنه لا بديل عن وقف الحرب واستبدالها بالمفاوضات.

---

1 رئيس المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، بالكويت، الأمين العام السابق لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

ثالثاً: وضع اليوم غير واقع الأمس، فنرى المنطقة الآن في حروب من نوع آخر ليست بين جيوش وجحافل نظامية تحارب بتكنولوجيا آخر المبتكرات، وإنما برزت حقائق المنظمات المستترة تحت أسماء غامضة، منها القاعدة، ومنها داعش، وأسماء أخرى تطفو على سطح الحياة بلا مقدمات، وتمارس هذه التجمعات الغريبة وحشية عابرة للحدود لم تتعود عليها المنطقة؛ لأن المحاربين فيها من هويات مستترة وغامضة، وصلت إلى أراضي الشام وإلى اليمن، وتتواجد في العراق وتكاثرت أعدادها إلى درجة أن المركز الدولي لدراسات التطرف والعنف الذي يعمل بالتعاون مع خمس مؤسسات أكاديمية غربية، نشر في آخر العام 2013، ما يشير إلى وجود أحد عشر ألف شخص يشاركون القتال في سوريا والعراق واليمن، وفدوا من أربعٍ وسبعين دولة عربية وغربية في حشد غير مسبوق لكتائب العنف، هذه الإشارة وردت في صحيفة الأهرام في عددها الصادر يوم السبت 19 أبريل 2014 في تقريرها عن وحشية القادمين إلى إقليم الشام.

وهؤلاء المقاتلون مدفوعون بغريزة التطرف الديني سواء سنية أو شيعية، أو بدفع من تمويلات خارجية، وترافق أعمال هذه الكتائب المتطوعة ممارسة همجية لا تخلو من قطع الرؤوس والمبالغات في التشويهات الجسدية.

رابعاً: يقتضي العمل التقارب مع الواقع المخيف بانضباط خليجي وعربي، جماعي يعتمد على تدفق المعلومات والوصول إليها عبر التعاون مع مراكز المخابرات الإقليمية والدولية، والاتساع في تبني الوسائل المؤثرة في حفظ الاستقرار والأمن في المنطقة، والمساهمة في الآليات التي تتخذها اليمن والأردن وغيرهما مع دول الخليج؛ لمواجهة المخاطر غير المألوفة التي اتسعت في تواجدها وبما يهدد سلامة دول الخليج ويضر بسيادتها.

خامساً: لا مفر من تطبيق الدبلوماسية الاستباقية في الانفتاح التكاملي مع دول الإقليم التي تتعرض لآفة الإرهاب وتفعيل التواصل مع كل من القاهرة وصنعاء وعمان والائتلاف الوطني السوري المعارض، ومع تركيا وآخرين، لتطويق انسياب المقاتلين الذين يتركون بلدانهم نحو البؤر المشتعلة ليزيدوا من تعقيدات الوضع في كل من سوريا والعراق واليمن. ومعنى ذلك تعزيز الذراع السياسي والدبلوماسي المخابراتي الخليجي في شرح الأضرار التي ستصيب المنطقة برمتها.

سادساً: هنـاك ضرورة ملحّـة على المسـؤولين في المنطقة بتصعيد المراقبـة الداخلية ليس فقط لوقـف الإمـدادات البشريـة المتطوعـة، وإنما لإغلاق المنابـع المالية والماديـة وتجفيف الأرصدة الماليـة التي تشـكل عامـل النجدة لهؤلاء القتلـة المغامرين.

لا يوجـد أحـد بمنأى عن مصائب الإرهاب، ولا مكان للاسـترخاء السـياسي والأمني والاجتماعي في مواجهـة هذه الظاهرة المهددة لاسـتمرار الحيـاة في المجتمعات الخليجية والعربية.

سـابعاً: مكافحـة الإرهـاب بنـد واسـع يفـرض سياسـة الاعـتراض الجماعـي الخليجـي العربي - الـدولي لهـذه الآفـة، ليـس فقـط بالآليـات الماديـة والفكريـة، وإنمـا بالتواصـل مـع المتغيرات الكونيـة، في التحـاور والانفتـاح وتشـجيع اتسـاع مواقـف الاسـتنارة وتعزيز مفاهيـم المواطنة والإحسـاس بالانتـماء الراسـخ للوطـن وبالشـعور بالمسـاواة واحـترام سـيادة القانـون داخـل المجتمعـات، فقـد أفـرزت محـاولات الرصـد لكيفيـة تجنيـد هـؤلاء المقاتلـين بأنهم يشـكلون تهديـدا لمبـادئ السـيادة الأساسـية للـدول، ويتحـدون هويتهـا ويسـتصغرون أجهزتهـا ومؤسسـاتها ويحضـون عـلى التمرد على مؤسسـاتها الحاكمة، مـع تبني الفوضويـة لإزالة ثقة المواطـن بنظـام حكمـه عبر الاشـتباكات ملوحين بقدسـية أهدافهم في أحـكام التطرف الديني المتوحـش عـلى مجتمعـات المنطقـة تحـت اليافطـة الجهادية.

التهديـد المتوحـش الـذي يصـدر من الأشـباح المتخفـين وراء شـعار الجهاد هـو الموضوع الملح الـذي يحتـاج إلى مقاربـة فعالة وشـاملة في بعدها الإقليمـي والكوني.

والملاحظـة الثانيـة – هـي عنـوان التلاحـم الخليجـي – الكـوني، وهـي ترجمـة للنهـج الملـوكي الـذي تتعامـل بـه دول مجلـس التعـاون في مقاربتهـا لدبلوماسـية الطاقـة The Gulf Royal approach in Oil Diplomacy .

أمـن الخليـج هـو العنـوان الثابـت للازدهـار الاقتصادي العالمـي، وهو المسـاهم المؤثر في أمن واسـتقرار هـذا الكـون الـذي وضـع مواطنيـه – أي مواطنـي هذا الكـون – ثقتهـم في حصافة دبلوماسـية الطاقـة الخليجيـة في إدراكهـا لاحتياجـات العـالم مـن تصديـرات النفـط، وأملهـم – أمـل هـؤلاء المواطنـين –في ترسـيخ التـوازن بـين المنتـج في سـعر مقبـول وحق المسـتهلك في انسـياب ثابـت ودائـم يلبـي المتطلبـات لتحقيق الاسـتمرار في صحـة الاقتصـاد العالمي.

هذه المعادلة الراسخة في الاعتدال وفي التفاهم المتبادل، وفي النظرة المستنيرة لترابط المصالح وتشابكها بين المنتج الخليجي والمستهلك العالمي، جاءت بعد أن تمكنت دول الخليج العربية من تهميش الراديكالية الثورية وتطويقها لكي لا تصل إلى منابع الطاقة ولا تمس دبلوماسية الطاقة العاقلة التي شيدها المنتج الخليجي خاصة بعد أن تجذرت سطوة الاعتدال الخليجي في ضلوع وشرايين منظمة الأوبك التي تضم معظم المنتجين الرئيسيين في العالم.

وبفضل هذا الاستشعار الخليجي لثقل مسؤولياته الكونية، أصبحت الدورة النفطية العالمية تنعم بالاستقرار وبالاطمئنان.

والمطلوب هنا أن نجدد التأكيد على ضرورات التداخل الخليجي – الكوني صوناً لأمن المنطقة برمتها، وإبعاد التطرف الراديكالي النفطي الشره الذي يغفل ويتجاهل حقوق المستهلكين، ومن هذا الموقف الناضج تتأكد حقائق التلاحم بين منطقتنا وبين أعضاء الأسرة العالمية.

نريد أن يقتنع العالم بجدارة أصحاب منابع النفط ومالكي حقول الطاقة في تأمين الهدوء وسيادة الانضباط في دبلوماسية النفط، ويثمن رجاحة فكر القيادة الخليجية في التعامل مع هذه السلعة النادرة التي يملكها قليلون ويحتاجها الكثيرون.

هنا يأتلف العالم معنا في التصدي لأشباح الإرهاب المختفين وراء ستار الجهاد، ويقف معنا أيضا في معارضة صريحة للاستبداد الأناني الذي يسعى بجيوشه لإجهاض أشواق شعبه للحرية ولتقرير المصير.

خطوتان مهمتان في تأكيد أمن المنطقة وأمن الخليج، حشد الجهد العالمي لمواجهة الإرهاب العابر للأوطان الذي يتكاثر الآن في سوريا والعراق واليمن وفي صحراء أفريقيا. والتوظيف الرشيد للملكية النفطية النادرة لتحقيق التعبئة الدولية الصلبة والمؤثرة ضد صناع الإرهاب ومحترفيه وحماته.

الفصل الثاني

تحديات الحاضر واستراتيجيات المستقبل "تغيير البيئة الإقليمية":

تطورات عابرة أم تحولات استراتيجية؟"

التطوّرات الإقليمية: الواقع وآفاق المستقبل

الشيخ ثامر العلي الصباح [1]

تبدو منطقة الخليج العربي في منتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين ربما أشبه بما كانت عليه من التحول والتوتر في أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات القرن الماضي. فقد شهد السياق الاستراتيجي العام للمنطقة خلال السنوات الأخيرة تحولات وتغيرات جوهرية من المتوقع أن تظل تأثيراتها المحتملة آخذة في إفراز تداعياتها على مدى العقد المقبل على أقل تقدير، وغنيٌّ عن القول إن البيئة الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي كانت وماتزال وربما ستظل أيضاً مَحمَلاً للتغيير ومجالاً للتبدل سواء الكلي أو الجزئي بفعل التطورات التي تشهدها بنية وهيكل النظام الدولي من جهة والزخم الذي يتمخض عن تفاعلات وتوازنات القوة الإقليمية الكبرى والمؤثرة في النظام الإقليمي العربي والشرق الأوسطي من جهة أخرى.

وتدل الخبرة التاريخية ومعطيات الواقع الراهن أن تلك البديهية العملية مرشحة للترسخ والاستمرار في العقود المقبلة وبخاصة في ضوء ما تشهده المنطقة من أحداث متسارعة وتطورات مطردة ومتشابكة ذات تداعيات معقدة ومتداخلة مكانياً وزمانياً في آن واحد. مع الأخذ بعين الاعتبار الأهمية الاقتصادية والجيو-استراتيجية لمنطقة الخليج العربي إقليمياً وعالمياً فإن ثمة عوامل موضوعية واعتبارات واقعية لدول مجلس التعاون قد أسهمت في إيجاد حساسية تأثر بالغة لدول المجلس، فرادى ومجتمعة، وبما تحفل بها التفاعلات والعلاقات الاقليمية والدولية في أبعادها المختلفة ومعطياتها التوافقية والخلافية. هو الأمر الذي يستوجب من دول مجلس التعاون إمعان النظر في هذه التطورات والتفاعلات من أجل جوانب الثبات او التغير في مجمل أبعاد وآفاق القضايا والأمور الاستراتيجية للمنطقة واستشراف السيناريوهات المحتملة لملامح تطوراتها وأنماط تفاعلاتها في المستقبل المنظور.

---

1 رئيس جهاز الأمن الوطني – دولة الكويت

يـأتي في مقدمـة هـذه القضايـا والأمـور العلاقـات الخليجيـة - الخليجيـة، حيث تشـير القراءة المتمعنـة لمسـيرة مجلـس التعـاون لـدول الخليـج العربيـة إلى نجاحهـا الواضـح وتعاطيهـا الإيجـابي مـع التحديـات والإشـكاليّات والمعضـلات التـي واجههـا منـذ نشـأته وحتـى الوقـت الراهـن، والتـي كان لهـا أبعـاد وتأثـيرات متباينـة في الحجـم والخطـورة عـلى أمـن واسـتقرار ومسـتقبل دول المجلـس والمنطقـة بأسرهـا، فقـد نجـح مجلـس التعـاون باقتـدار في التعامل مـع ثـلاث أزمـات وحروب شـهدتها المنطقة، لم تكن أقلهـا خطورةً الحرب الإيرانيـة - العراقية والتـي أشـتعلت عـلى ضفـاف المجلـس وهو في مطلـع عمره، ولذلـك لا نبالغ عندمـا نقول إنّ الأزمـة التـي شـهدتها العلاقـات الخليجيـة - الخليجيـة، والتـي هي بلا شـك لا سـابق لها، إنما هـي أزمـة اسـتثنائية بـين الأشـقاء، حيـث تتسـم دول مجلـس التعـاون بالابتعـاد عن أسـباب المشـاحنات ومصـادر النزاعـات بحرصهـا عـلى تسـوية الخلافـات في مهدهـا بمـا لا يضعـف المسـيرة الجماعيـة للمجلـس أو يهـز روابط التكامـل والتعاون داخل البيـت الخليجي الواحد. ومـن المؤكـد أن دول مجلـس التعـاون اسـتطاعت تجـاوز الأزمـة عـلى رغـم عمقها.

أمـا فيـما يتعلق بمسـتقبل الاتحـاد الخليجي، فإن تطـور الأحداث الإقليمية والدولية وتسـارع تداعياتهـا، تؤكـد أهميـة تقويـة التنسـيق بـين دول المجلـس بمـا يسـتوجبها ذلك مـن ضرورة النظـر بجديـة في الإسراع بالوصـول إلى مرحلـة الاتحـاد الخليجـي، والـذي سـيفضي إلى نتائـج عديـدة تصـب إيجابيـاً في مسـيرة دعـم التكامـل الخليجـي على مختلـف الأصعدة السياسـية والاقتصاديـة والأمنيـة والاجتماعيـة بمـا يحقـق الأمـن والاسـتقرار ويعـزز مقومـات التنميـة والحيـاة الكريمـة لشـعوب وأفـراد دول المجلس.

فعـلى المسـتوى السـياسي سـوف يسـهم الاتحـاد في التأسـيس لدبلوماسـية خليجيـة موحـدة تسـمح للتمايـز في أدوار دُوَلِـهِ ويعـزز مكانتهـا في المحافـل الدوليـة وبمـا يجعـل المجلس أكثر مبـادرة في سياسـاتها الخارجيـة، وعـلى المسـتوى الأمني سيسـاهم الاتحاد في تأسـيس التعاون والتكامـل الأمنـي والعسـكري وإيجـاد رؤيـة اسـتراتيجية موحـدة حـول طبيعـة التهديـدات الماثلـة والمحتملـة وماهيـة الترتيبـات الأمنيـة المشـتركة، غـير أن الصيغة الاتحاديـة التي يمكن أن ينظـر إليهـا باعتبارهـا أعـلى مراتـب التكامـل بـين دول المجلـس مـازال يواجـه تحقيقهـا مجموعـة مـن التحديـات يرتبـط بعضهـا بـدول المجلـس وموقفهـا مـن صياغـة الاتحـاد مـن حيـث القبـول أو التحفـظ والبعـض الآخـر مـن التحديـات يرتبـط بمواقـف القـوى الإقليميـة

والدوليـة ، وعـلى الرغـم مـن هذه التحديـات فإن أمام دول مجلس التعاون مسـاحة واسـعة وآفاقـاً عاليـة تمكنهـا مـن بلورة موقف مشـترك، وبناء صيغة توافقية بشـأن الاتحـاد الخليجي عـلى نحـو يحفـظ الخصوصيـة ويحقـق التكامـل والتـوازن المطلـوب، ويمثـل نقلـةً نوعيـة في مسـيرة التعـاون الخليجـي تتطلبهـا وتفرضهـا التغـيرات والتحـولات الحاصلـة والمتوقعـة في المحيـط الإقليمـي والسـاحة الدولية.

وفي إطـار تحـدي الحفـاظ عـلى منجـزات مجلـس التعـاون، فقـد نجـح المجلـس عـلى مـدى ثلاثـة عقـود في تحقيـق العديـد مـن الإنجـازات السياسـية والاقتصادية والعسـكرية بدرجات متفاوتـة كـما حافظـت دول المجلـس على مسـتوى لا بأس به من التنسـيق سـواء مـن القمم السـنوية بـين قادتـه أو مـن خـلال اجتماعـات المتابعـة بـين الـوزراء المعنيـين، بحيـث يعتـبر نموذجـاً وقـدوة يحتـذى فيـه العمـل العربي المشـترك.

ولا شـك أن أبـرز التحديـات التـي تواجـه المجلـس خـلال الفـترة المقبلـة هـي كيفيـة الحفـاظ عـلى مـا حققـه مـن انجـازات طـوال مسـيرته وحتـى الآن، والعمـل عـلى زيادتهـا عـلى نحـو نوعـي، بمـا يضـع المجلـس عـلى أعتـاب مرحلة جديـدة من مسـيرة التكامـل بين الـدول بكافة أبعادهـا السياسـية والاقتصاديـة والأمنيـة، وهو ما يتطلـب عدة أمور من بينهـا الإسراع بإيجاد حلـول جذريـة للأزمـات الاسـتثنائية والطارئـة داخـل البيـت الخليجـي واسـتكمال متطلبـات اسـتحقاقات التكامـل والاتحاد لا سـيما عـلى الصعد الاقتصاديـة والأمنية والسياسـة الخارجية.

ثمـة حالـة مـن الترقـب الحذر تسـود الأوسـاط السياسـية الخليجيـة في الوقت الراهـن، رصداً لمـا تشـهده العلاقـات الإيرانيـة - الأمريكية والغربية عمومـاً من زخم غير مسـبوق وتطورات نوعيـة متسـارعة تنبـئ بانفراجـة ثنائية بين واشـنطن وطهـران في المدى المنظـور بعد قطيعة دامـت أكـثر مـن ثلاثـة عقـود وذلـك عـلى خلفيـة المحادثـات الغربية حـول البرنامـج النووي الإيـراني، إن هـذا الحـذر يجـد مبرراتـه الواقعيـة في أن هـذا التقـارب لـن يقـف عنـد حـدود برنامـج طهـران النـووي، بـل سـوف يمتد ليشـمل القضايـا والترتيبـات الإقليمية الأخرى سـواءً أمنيـة أو سياسـية في الخليـج والـشرق الأوسـط برمتـه، إذ إنّ الفرصة متاحـة والأرضية ممهدة لانطـلاق مـا يمكـن وصفه بالتسـوية الكبرى أو صفقـة مصالحة بالمنطقة في المسـتقبل المنظور مـا بـين واشـنطن وطهـران، ويتطلـب ذلـك قـراءةً دقيقـة مـن جانـب دول مجلـس التعـاون

الخليجي للواقع الجديد الآخذ في التشكل وذلك في ظل التوازن الدولي الراهن والتبدل الواضح لجهة إعادة صياغة أدوار بعض القوى الإقليمية وذلك تحسباً لكافة السيناريوهات والاحتمالات التي يمكن أن يرتبها التقارب الإيراني – الأمريكي على أمن واستقرار النظام الإقليمي ومعادلة الأمن وتوازن القوى في الخليج ومن ثم استشراف الخيارات المتاحة أمام دول الخليج للتعامل مع التداعيات المحتملة.

لا شك أنه ليس لدى دول مجلس التعاون اعتراض على أي جهد يستهدف تحسين العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران، إذ إنّ السلام والاستقرار في الخليج يصب في استقرار المنطقة ككل، وتحقيق التنمية والرفاه لشعوبها، إلا أن دول مجلس التعاون تتحفظ على أن يأتي التقارب الأمريكي على حساب أمن واستقرار دول المنطقة خصوصاً أن بعضها له مشكلات مع إيران تعود أسبابها إلى عوامل الجوار الجغرافي أو التنافس الاستراتيجي أو الاختلاف المذهبي أو غيرها ، لذلك تشدد دول المجلس على أن أي اتفاق بين القوى الدولية وإيران يجب أن يكون في إطار حفظ الحقوق لجميع الأطراف وأن يؤمن مصالحها الآنية والمستقبلية في الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة لشعوبها. وفي الوقت ذاته يجدر على دول الخليج أن تبادر بتطوير خياراتها للتعامل مع التداعيات المحتملة للتقارب بين إيران والولايات المتحدة بما يحفظ أمن واستقرار المنطقة ويعزز المصالح العليا لدول المجلس فرادى ومجتمعة، وتتمثل أهم هذه الخيارات في:

1. تكريس القوى الذاتية من خلال تسريع خطوات إنشاء الاتحاد الخليجي بكافة مستوياته السياسية والعسكرية والأمنية.
2. تعزيز العمق العربي للأمن الخليجي نظراً للارتباط العضوي بين أمن الخليج والأمن العربي.
3. أن يكون التعامل الخليجي مع إيران وفق منظور السياسة الواقعية الذي يميز بين قضايا الخلاف وتقاطع المصالح ومن ثم ينظر لطهران على أنها حليف استراتيجي في تحقيق أمن واستقرار المنطقة وفق شروط موضوعية.

كذلك تشهد دول الجوار الجغرافي المباشر لمنظومة دول مجلس التعاون تطورات وتحولات دراماتيكية، من المتوقع أن يكون لها تأثيرات جيوسياسية عميقة في توازن القوى في المنطقة إذ تشير قراءة خارطة التوتر الإقليمية إلى وجود تحديات متصاعدة على تخوم مجلس

التعـاون الخليجـي في العـراق واليمن وسـوريا، ولا سـيما مـا يتصل بمخاطر الانتشـار الجغرافي للإرهـاب والطائفيـة السياسـية، بالإضافـة إلى إعـادة هيكلـة تـوازن القوى في المنطقـة لصالح دولهـا، فـما يـزال العـراق في مفـترق طـرق ويبـدو مـن الوجهـة الاسـتراتيجية محمـلاً بعوامل قلـق ومصـادر تهديـد للأمـن الإقليمـي، فمن غـير الواضح حتى الآن ملامح المشـهد السـياسي والاقتصـادي الداخـلي ، كـما أنـه مـن غـير المعـروف الكيفيـة التي سـتدير بها بغـداد علاقاتها مـع جيرانهـا مـن دول مجلس التعـاون الخليجي وبقية الـدول الإقليمية المؤثـرة وفي مقدمتها إيـران، فضـلاً عـن علاقتهـا بالقوى الدوليـة الكبرى وخاصـة الولايات المتحـدة الأمريكية حيث سـيكون لـكل ذلك تأثيرات جيوسياسـية عميقـة على توازن القوى في المنطقـة وعلى أمن دول الخليـج واسـتقرارها مـن حيث الفرص والمخاطر ، كـما أن التوترات الطائفية وعدم الاسـتقرار الأمنـي والسـياسي في العـراق يهـدد بالانتقال إلى الـدول المجاورة ومنهـا دول الخليج.

ومـن جهـة ثانيـة فـإن عـدم الاسـتقرار السـياسي والأمنـي المزمـن في اليمـن ومخاطـر تفككه وافتقـاره للاندمـاج الاجتماعـي مـا يزال مصـدراً لتهديد أمـن دول الخليج وخاصـة بالنظر إلى تداخـل أبعـاد إقليميـة في النزاعـات المسـلحة داخـل اليمـن واكتسـاب بعضهـا بعـداً مذهبياً خطـيراً وبمـا يهـدد بتحـول اليمـن إلى سـاحة لنفـوذ وتصارع قـوى إقليميـة خارجيـة أخرى.

ومـن جهـة ثانيـة أيضـاً تمثل الأزمة الراهنة في سـوريا عـلى خلفية الانتفاضة الشـعبية العربية تحديـاً لأمـن دول الخليـج في ضـوء التداعيـات الكارثيـة المحتملـة في حالـة تفـكك الدولـة، كـما تبـدو مخاطـر الأزمـة السـورية في انخـراط بعـض الشـباب الخليجـي في القتـال الدائـر هنـاك بداعـي نصرة الشـعب السـوري، مـما يهدد بتشـكيل تنظيـمات عنيفة مسـتقبلية عند عودتهـم كما سـمي بـ"العـرب الأفغان".

وإجـمالاً ثمـة مخاطـر تحـول كل مـن العـراق واليمـن وسـوريا إلى دول تكـون مـلاذاً آمنـاً للأنشـطة المحظـورة التـي تمتـد مـن الجريمـة المنظمـة إلى الإرهـاب والطائفيـة السياسـية وتهريـب المخـدرات، مـما قـد ينـذر بهجرة جماعية للسـكان وأزمـات نزوح لـدول الجوار وفي مقدمتهـا بطبيعـة الحـال دول مجلـس التعـاون.

أمـا فيـما يتعلـق بالانتفاضـات الشـعبية العربيـة وتأثيرهـا عـلى الأمـن الوطني لـدول مجلس التعـاون فكـما تعلمـون لقـد كانـت دول المجلـس حـاضرة وبقـوة في خضـم الانتفاضـات

الشعبية في عدد من الدول العربية وذلك بحكم القرب الجغرافي والامتداد السياسي والتداعي الجيواستراتيجي بما ينعكس على الأمن الوطني والإقليمي في المنطقة وهو ما يتطلب من دول الخليج قراءةً جديدة للواقع الراهن والتحديات المستقبلية، لا سيما وأن هذه الانتفاضات أحدثت تغيرات كبيرة في العديد من المفاهيم والأنساق السياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية على حد سواء.

وكشفت كثيرٌ من القضايا والأمور التي كانت سائدة من قبل والتي تمثل مرتكزات دعائم الأمن واستقرار تلك الدول، فقد شهد توازن القوى تغيراً هيكلياً بتراجع مكانة عدد من الدول المركزية مثل مصر وسوريا تحت وطأة عدم الاستقرار والانكفاء على الشؤون الداخلية لتتيح المجال لقوى صاعدة أن تتصدر المشهد الإقليمي لتملأ الفراغ الذي خلفه تراجع مكانة تلك الدول والتي بدت بعيدة عن مراكز التأثير الإقليمي.

وثمة مفهوم جديد للأمن الخليجي أخذ في التشكل يقوم على إدراك أثر المتغيرات الجديدة على معادلة الأمن الخليجي حيث فرضت مصادر التهديد الداخلي نفسها بما يفوق أو بما يعادل أو يوازن مصادر التهديد الخارجي، كما يشير هذا المفهوم الجديد للأمن إلى أنه ورغم الخصوصية التي تتمتع بها دول الخليج إلا أنها لا تمنحها حصانة ذاتية ضد التطورات والتغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية، وهو ما يقتضي من الحكومات الخليجية منح المزيد من الاهتمام والرعاية بالفئات التي كان لها الدور الأكبر في تفجير وقيادة الانتفاضات الشعبية وبخاصة الشباب، الذي أصبح اليوم يعتمد على تحريك الشارع بعيداً عن الأحزاب والتكتلات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني التقليدية، وتشير مظاهر استجابة دول الخليج لمعطيات الانتفاضة الشعبية العربية إلى الحاجة الملحة لاستراتيجية خليجية موحدة تساهم في ترجمة القدرة الاقتصادية والوفرة المالية النفطية الراهنة إلى مصادر نفوذ وتأثير إقليمي ودولي على نحو يخدم المصالح الوطنية والجماعية لدول الخليج. ويبقى الأمر الأهم في كيفية تحويل هذه القدرة المحتملة إلى قوة فعلية مؤثرة إيجابياً في القضايا والأمور الاستراتيجية المتعلقة بأمنها واستقرار شعوبها.

لهذا فإن دول مجلس التعاون الخليجي باتت مطالبةً أكثر من أي وقت مضى لبلورة رؤيا استراتيجية واضحة المعالم ومحددة الأهداف وعملية الوسائل والأدوات، بشأن

كيفية تعظيم الفرص إلى حدها الأعلى وتقليص التحديات الماثلة أو المتوقعة إلى حدها الأدنى لمواجهة التطورات الإقليمية والمستجدات الدولية على الصعد السياسية والأمنية والاقتصادية الإقليمية كافة والتي حملت ولا تزال في طياتها دلالات بالغة وتأثيرات جوهرية محتملة على المستوى الأمني والاستراتيجي بالنسبة لدول المجلس ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام.

الاتحاد الخليجي - المحور الأمني "الأبعاد العسكرية لمشروع الاتحاد الخليجي"

صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور نايف بن أحمد بن عبد العزيز آل سعود

لا شك أن التهديدات القائمة والتي تواجه دول الخليج العربية، وهي أكبر وأخطر من السابق كماً ونوعاً، متنوعة ولا تقتصر فقط على الخطر الإيراني، بل تأتي من الجهات الأربع، وتتراوح بين أخطار تقليدية، وأخرى نووية، وأخطار الحرب غير المتماثلة، وأخطار الحرب الإلكترونية، وكل ذلك يأتي في ظل معادلات استراتيجية تتشكل حالياً حول منطقة دول الخليج في أجواء تحمل عودة روسيا إلى المياه الدافئة، والتمدد الصيني / الهندي باتجاه المحيط الهندي وبحر العرب، مقابل الانكفاء الأمريكي، وعودة التنافس القديم / الجديد بين بريطانيا وفرنسا للدخول في شراكة دفاعية مع دول الخليج النفطية.. كل ذلك يعقد من مفهوم الدفاع الخليجي، ويجعل من الصعب على دول الخليج أن تتعامل مع هذه التحديات والتهديدات من منطلق كل دولة بمفردها، وهذا هو المبرر المقنع والكافي لتحقيق المزيد من التعاون الخليجي ضمن مظلة الاتحاد الخليجي العربي، وتشكيل منظومة قتالية أكثر واقعية وفعالية مما يعزز من استراتيجية الردع ومن ثم الاستقرار.

وانطلاقاً من ذلك جاءت دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -رحمه الله- أمام قمة مجلس التعاون في الرياض في ديسمبر 2011م، وبالاقتباس من كلمته التي دعا من خلالها قادة دول الخليج إلى وجوب الانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الوحدة أو الاتحاد، حيث شخص الاخطار والتحديات التي تحيط بدول المجلس كافة مؤكداً وجود "حالة استهداف لأمن واستقرار دول المجلس جميعاً"، فقد قال" أيها الإخوة الكرام: نجتمع اليوم في ظل تحديات تستدعي منا اليقظة، وزمن يفرض علينا وحدة الصف والكلمة. ولا شك بأنكم جميعاً تعلمون بأننا مستهدفون في أمننا واستقرارنا، لذلك علينا أن نكون على قدر المسؤولية الملقاة على عاتقنا تجاه ديننا وأوطاننا".

ثم جاء تأكيد هذا المبدأ بعد عام في كلمته خلال افتتاح القمة الخليجية 33 في المنامة، حيث أكد خادم الحرمين الشريفين على الحاجة الملحة لبناء منظومة دفاعية مشتركة من

أجل تحقيق مبدأ "الأمن الجماعي" لدول المجلس بهدف حماية المصالح والمكتسبات المشتركة لدول المجلس، ومن أجل المحافظة على سيادة هذه الدول ومنع التدخل في شؤونها الداخلية. حيث قال "وإننا إذ نتطلع إلى قيام اتحاد قوي متماسك يلبي آمال مواطنينا من خلال استكمال الوحدة الاقتصادية وإيجاد بيئة اقتصادية واجتماعية تعزز رفاه المواطنين، وبلورة سياسة خارجية موحدة وفاعلة تجنب دولنا الصراعات الإقليمية والدولية، وبناء منظومة دفاعية وأخرى أمنية مشتركة لتحقيق الأمن الجماعي لدولنا وبما يحمي مصالحها ومكتسباتها ويحافظ على سيادتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية"

ولقد كان للموقف الخليجي الموحد الدور الفعال والحاسم في تحرير دولة الكويت الشقيقة من الاحتلال العراقي، وكان لي شرف أن أكون أحد الجنود المقاتلين في الخطوط الأمامية بين صفوف قوات المملكة العربية السعودية التي ساهمت في مهمة التحرير، وقد قاتل جنود دول المجلس الستة جنباً إلى جنب، وضحوا بدمائهم سوياً لإبعاد العدوان عن دولة شقيقة كانت ضحية الاحتلال الخارجي.

ورغم مرارة تجربة تحرير الكويت فإنها كانت تجربة تاريخية أثبتت أن لا بديل عن التلاحم الخليجي لمواجهة الأخطار والتهديدات، وأن مبدأ "الأمن الجماعي" الذي تحدث عنه خادم الحرمين الشريفين في خطاب الدعوة إلى الاتحاد هو الخيار الوحيد القادر على ضمان أمن واستقرار ووحدة أراضي دول المجلس، لقد كانت التجربة الكويتية اختباراً لقيم الوحدة الخليجية في أوقات الأزمات العصيبة، وقد تجاوزنا ذلك الاختبار، ولكننا لازلنا نفتقد للإطار الصلب والدائم الذي يتعامل مع التهديدات والأخطار التي تحيط بنا كمنظومة إقليمية لها خصائصها الاستراتيجية المتميزة، كجزء من العالم العربي.

يجب الإشارة إلى حقيقة أساسية، وهي أن مجلس التعاون لدول الخليج العربي عندما تأسس عام 1981م، كانت الدوافع الأساسية التي قادت إلى انبثاق المنظومة الخليجية تتمثل في دوافع أمنية وعسكرية، فالظروف التي ولدتها الثورة الإيرانية، ثم تطورات الحرب العراقية - الإيرانية أفرزت مخاطر أمنية وعسكرية متعددة قادت إلى حالة التوافق الخليجي الذي تأسس بموجبه المجلس، وخلال مسيرة تجاوزت الثلاثين عاماً من عمر المجلس شكل التعاون الأمني والعسكري أحد أهم الركائز التي قامت عليها نشاطات

المجلس، ولكن هناك حدود لما يمكن أن ينجز من خلال الإطار التعاوني، وفي اعتقادنا أن مفهوم الأمن ضمن منظومة المجلس لن يتطور كثيراً دون قيام الإطار الوحدوي الذي سيوفر الحاضنة الأساسية لتطوير مبدأ "الأمن الجماعي".

إنّ دول الخليج العربية تواجه الأخطار والتحديات الأمنية ذاتها التي تمس أمنها الداخلي والخارجي، ومبدأ الأمن الجماعي المشترك يتطلب تطوير هيكلية عسكرية قيادية موحدة لتطوير القدرات الجماعية للتعامل البناء مع الأخطار المشتركة، فتطوير قيادة عسكرية موحدة لا يمكن أن ينجز في إطار تعاوني محدود، وتجربة التعاون خلال العقود الزمنية الماضية فرضت قيودها على إمكانية تطوير متطلب "القيادة العسكرية المشتركة"، وتوحيد الإمكانيات والقدرات العسكرية بما لا يمكن أن يكون اختياراً فعالاً دون التطور ضمن إطار وحدوي شامل.

إن استخدام القدرات العسكرية المتوفرة في دول المجلس على أحسن وجه، وإمكانية نقل وانتشار هذه القدرات في المكان والوقت المناسب يتطلب تطوير الإطار الوحدوي. فقدرات القوات الجوية وإمكانيات القوات الخاصة المتوفرة في دول الخليج الستة تعد إمكانيات كبيرة ولكنها مشتتة بين ست قيادات عسكرية مما يضعف القيمة الميدانية لهذه القوات بشكل كبير. فتوحيد السلاح والتدريب والعقيدة العسكرية سيقود إلى إمكانية الاستجابة الى الأخطار والتهديدات بشكل فعال وضمن فترة زمنية محدودة، ويعزز إمكانية توفر وحدات فعالة من "قوات الاتحاد الخليجي العربي" خلال فترة زمنية قصيرة. وتوفر تلك الإمكانيات سيعزز عنصر الردع، ويدعم القدرات الدفاعية والهجومية للمنظومة الخليجية.

إن الإطار الوحدوي بالمفهوم العسكري سيساعد في توحيد وتنسيق سياسة التسلح بشكل عام، ويدعم سياسة موحدة في مجال تطوير وإنتاج الأسلحة والمعدات العسكرية، مما سيتيح فرصة تحقيق هدف تخفيض كلفة ميزانيات التسلح الهائلة وتحويل بعض الإمكانيات المالية إلى مشاريع تنموية وذات جدوى اقتصادية حقيقية. فسياسة التسليح الفردي، والتي يتم اتباعها اليوم بين الدول الست المكونة للمنظومة الخليجية، والتي تتم بعيداً عن التنسيق المطلوب، وبمعزل عن مبدأ "الأمن الجماعي" هي سياسة يجب تجاوزها عبر

التحـول التدريجـي إلى تبني سياسـة تسـليحية موحدة تسـتجيب للمتطلبـات الحقيقية لدول المنظومـة الخليجيـة بشـكل جماعـي، وضمن إطار سياسـة أمنيـة ودفاعيـة موحدة.

وضمـن هـذا المفهوم فـإن المظلة الاتحادية سـتوفر إمكانية "التعاقـد الجماعي" على صفقات الأسـلحة مـما يمنـح دول المجلـس أسـعاراً وشروطـاً تفضيليـة مـن الـدول المـوردة للسـلاح أو المعدات العسـكرية.

كـما أن العنـصر البـشري في السياسـة الدفاعيـة يعـد واحـداً مـن أهـم الركائـز، ومعظـم دول المجلـس تعـاني مـن شـح في القـدرات البشريـة المؤهلـة للانخـراط في المؤسسـات العسـكرية، وفي هـذا المجـال نجـد حالـة مـن سـوء توزيـع المـوارد البشريـة ضمن المؤسسـات العسـكرية لـدول المنظومـة الخليجيـة. فهنـاك دول تمتلـك وفرة في المـوارد البشرية مثل المملكـة العربية السـعودية وسـلطنة عـمان، مقابـل دول أخـرى تعـاني مـن مشـكلة قلـة المـوارد البشريـة فتوحيـد السياسـة الدفاعيـة يسـتلزم إيجاد حالـة من توزيع الموارد البشرية بشـكل يتناسـب مـع المتطلبـات الدفاعيـة، وخطـط وتصـورات القيـادة العسـكرية الموحدة.

ومـما لا يمكـن إنـكاره أن مجلس التعـاون قد حقق تطـوراً نوعياً في مجال التعاون العسـكري خـلال العقـود الزمنيـة الثلاثـة الماضيـة. كان أولهـا الاتفـاق عـلى إنشـاء قـوات درع الجزيـرة عـام 1982م، وفي عـام 2006م، تـم تطويرهـا إلى قـوات درع الجزيرة المشـتركة، وعززت بجهد بحـري وجـوي وفقـاً للمفهـوم العملياتي المعتمد، وجاء عام 2009م، ليشـهد تطـوراً مهماً آخر، عندمـا تـم تعزيـز قـوات درع الجزيرة المشـتركة بقـوة تدخل سريع.

وعـلى الجانـب الآخـر فقـد تـم عـام 1995م، إقـرار مـشروع الاتصـالات المؤمنـة والخطـوات الراميـة إلى ربـط القـوات المسـلحة في دول المجلـس بشـبكة اتصـالات مؤمنة، وبدأ التشـغيل الرسـمي للمـشروع في عـام 2000م، وفي عـام 1997م، تـم إقـرار مشروع ربط مراكـز عمليات القـوات الجويـة ومنظومـة الدفـاع الجـوي وتـم تشـغيل المرحلـة الأولى مـن المـشروع نهايـة عـام 2001م، وفي ديسـمبر 2000م، تـم إقـرار اتفاقيـة الدفـاع المشـترك لمجلـس التعـاون، ليتبعهـا عـام 2009م، حـين تـم اعتـماد الاسـتراتيجية الدفاعيـة لـدول مجلـس التعـاون. وجاء عـام 2012م، ليتـوج هـذا الجهـد بإقـرار إنشـاء قيادة عسـكرية موحدة لـدول المجلس، وعلى جانـب الاسـتفادة من القـدرات البشرية المتوفـرة وافق المجلس في عام 2011م، على السـماح

بالاستفادة من ذوي الخبرات والكفاءات من العسكريين والمدنيين المتقاعدين من مواطني دول المجلس للعمل في المؤسسات والجهات الحكومية وشبه الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص بدول المجلس الأخرى.

ومما لا شك فيه أن هذه الإنجازات في مجال التعاون العسكري تعد من الإنجازات والمكاسب الكبيرة التي تستحق كل تقدير ورغم هذا فإن "الإطار التعاوني" سيقود إلى عمليات اندماجية، وليس فقط إلى جهود تعاونية أو تنسيقية، مما سيكون له نتائج ملموسة على أرض الواقع وفي ميدان العمليات العسكرية، أهمها إنشاء الجيش الخليجي الموحد الذي سيكون تحت إمرة القيادة السياسية "للاتحاد الخليجي العربي".

وهنا يمكن الإشارة إلى إحدى التوصيات التي جاءت في مؤتمر مركز "دراسات" عام 2012 وهي"يرحب المجتمعون بالوحدة الخليجية ويحثون على بذل الجهود لتنفيذ الدعوة الوضاءة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية في افتتاح قمة مجلس التعاون الثانية والثلاثين، للانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد في كيان واحد، ووضع الآليات الفاعلة لتحقيق تلك الدعوة التي تمثل مطلباً شعبياً وضرورة استراتيجية ومصلحة أساسية ملحّة".

الأخطار الأساسية التي تواجه دول مجلس التعاون

الدكتور محمد بن هويدن[1]

يعد مفهوم الأمن في المنطقة الخليجية مفهوماً جدلياً، ولكن هناك اتفاق عام على أنه هو غياب التهديدات للقيم الرئيسية للأفراد والجماعات، من ناحية أخرى هناك مستويات عديدة للأمن وهي الأمن الوطني، الأمن الإقليمي، الأمن العالمي، وفي هذه الحالة لا يمكن الفصل بين الأمن الوطني والأمن الإقليمي خاصة في منظومة مجلس التعاون ومنطقة الخليج العربي، حيث إنّ دول الخليج تمثل منظومة أمنية مشتركة وذلك لعاملين أساسيين: أولاً العامل الجغرافي الذي فرض علينا أن نكون أكثر تجانساً في مختلف الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وكذلك العامل السياسي والذي جعلنا كلنا أنظمة سياسية متشابهة، كما تشكل دول المجلس منظومة أمنية واحدة.

بالنسبة لمفهوم الأمن فإن أشهر من كتب وتحدث عن الأمن لاسيما الأمن الوطني والأمن الإقليمي بالإضافة إلى النظريات الدولية المختلفة هو باري بوزان والذي لديه العديد من الكتب في هذا المجال ولعل أشهرها كتاب "people states and fear" في هذا الكتاب أطر بوزان لمفهوم الأمن في تفصيل محدد وقال بأن أي تهديد لفكرة الدولة وللقاعدة المادية للدولة ولمؤسسات الدولة، أي تهديد لواحدة منها يعتبر تهديداً لأمن الدولة. ولو ننظر إلى هذه المفاهيم بتفسيرات بوزان، ونحاول تطبيقها على الحالة الخليجية نجد أننا بالفعل في المنطقة الخليجية نواجه تحدياً واضحاً في تلك الأطر الأساسية الثلاثة.

بيد أن التركيز الأساسي فيما يتعلق بفكرة الدولة. والتي تعني القيم الأساسية وإيديولوجية الدولة،تلك التي يعتمد عليها النظام الحاكم والنظام السياسي في الدولة، هذه الإيديولوجية وهذه القيمة وهذا الفكر الذي تعتمد عليه دول منظومة مجلس التعاون - ودول الخليج العربي هي واحدة، النظام السياسي في البحرين هو ذاته في الإمارات هو ذاته في عمان هو ذاته في الكويت هو ذاته في قطر هو ذاته في السعودية – وبالتالي أي تهديد لفكرة

1 رئيس قسم العلوم السياسية ، جامعة الإمارات العربية المتحدة

هـذا النظـام، وفقـاً لهذا التنظـير، يعتبر تهديـداً لأمن هذه الدولـة وبالتالي تهديـداً للمنظومة الإقليميـة الخليجيـة. ومـن ثـم فـإن دول مجلـس التعـاون وفقـاً لهـذه المنظومـة تـأتي تحـت إطـار ما يمكن تسـميته بالنظـم المحافظة.

هنـاك ثلاثـة مهـددات أساسـية للدولـة في الخليـج وهـي الفكـر الليـبرالي، الفكـر السـياسي الإسـلامي، الفكـر الطائفـي.

أولا النظام الليبرالي:

الليبراليـة فكـرة غربيـة وإيديولوجيـة غربية ظهـرت على أنقـاض النظام الاقطاعـي ومع بداية النظـام الرأسـمالي، فهـي ليسـت فكـرة شرقيـة وتؤمـن بمبـادئ وأسـس معينـة عـلى عكـس ما يؤمـن بـه النظـام السـياسي المحافظ، في المحافـظ نقول المجتمع هـو الأهـم، في الليبرالية نقول الفـرد هـو الأهـم وبالتـالي لا بـدّ أن تعطـي الفـرد الحقـوق والحريـات والفـرص وتعطيـه كل هـذه الأمـور حتـى ينجـح ومن ثـم ينجح المجتمـع معه، هـذا الفكر الليـبرالي، الفكـر المحافظ يقـول الفـرد لا يسـتطيع أن يسـير أمـوره بذاتـه فبالتالي أنت بحاجـة إلى دولة قويـة تتدخل في شـؤون الفـرد وتحمـي الفـرد وتضبـط النظـام وتحقق أهـداف الدولة، هـذا هو النظـام القائم والعـالم ينظـر إليـه عـلى أنـه ناجـح بفعل مـا يحققه مـن تنمية ونمـو في مجالات كثـيرة، الفكر الليـبرالي فكـر يؤمـن بالمسـاواة بـين الجميـع، الفكـر المحافـظ لا يؤمن بالمسـاواة بـين الجميع. نحـن لدينـا عـادات وتقاليـد لدينـا ديـن لا يسـاوي بين المـرأة والرجـل في الكثير مـن الحقوق، هـل نرمـي بديننـا عـلى أسـاس الفكـر الليـبرالي وبالتـالي نمـضي فيـه حتـى نقـول إنـه لا بـد أن ندخـل الدولـة الليبراليـة والدولـة العصريـة. طبعـاً الدولـة الليبراليـة دولـة تختلـف عـما هـي قائمـة في دول الخليـج.

أحـداث مـا يسـمى بالربيـع العربي أدخلـت علينا أفـكاراً جديدة،ضمـن الفكر الليـبرالي. ومن ثـم فـإن هـذا الفكـر الليـبرالي تأثرنـا بـه نتيجـة أحـداث الربيـع العـربي الجديـد علينـا، طالما نقـول بـأن أنظمتنـا ناجحـة، بمعنـى دولنـا ناجحـة وبالتـالي فـإن تحويلهـا وتغييرهـا بالفكـر الليـبرالي سـيصب في تهديـد أمـن واسـتقرار هـذه المنطقـة.

أعتقد أن الفكر الليبرالي أول خطر يهدد الأنظمة القائمة في المنطقة العربية. أليكس ديتكوفل، كتب أشهر كتاب عن الديموقراطية في أمريكا "Democracy in America"، مجلد كبير يقول مقولة مشهورة: أخطر مراحل، خطوة دولة غير ديموقراطية تتخذها عندما تبدأ بالإصلاح، هذه الخطوة عندما تأخذها لن تتوقف على الاطلاق. وبالتالي الفكر الليبرالي أعتقد أنه حسب هذه النظرية والدراسة كما طبقتها يمثل تهديداً للنظام المحافظ السياسي القائم في المنطقة الخليجية.

ثانياً التهديد الآخر الفكر السياسي الإسلامي، من تبعات أحداث ما يسمى بالربيع العربي ظهرت لدينا تيارات الفكر السياسي الإسلامي، وعلى رأسهم جماعة الإخوان المسلمين مثلاً، والتي لديها مشروع خطير ينهي الدولة الوطنية، هذا أساس العالم منذ ويستفاليا 1648 نظام قائم على الدولة الوطنية. الآن الإخوان يريدون إنهاء مفهوم الدولة الوطنية بإقامة الدولة الأممية أو الدولة الإسلامية أو الخلافة الإسلامية. الآن مع داعش وغيرها ظهرت لدينا مفاهيم جديدة، داعش العراق منظمة تحاول أن تقيم الدولة الإسلامية، داعش في سوريا وبلاد الشام أيضاً كذلك.

ثالثاً الفكر الطائفي، هذه هي النقطة الثالثة وتأثيرها أيضاً على النظم. نحن نعلم أن ما يدور حولنا في المنطقة الخليجية يهددنا بشكل كبير. نحن في دول الخليج لسنا متجانسين طائفياً هذه حقيقة يجب أن ندركها. التقديرات الغربية غير الواقعية عن نسبة الشيعة، ليست هي المشكلة، المشكلة أن لدينا 70 مليون شيعي في إيران، هذا قريب منا، 22 مليون شيعي في العراق، 10 ملايين شيعي زيدي في اليمن هؤلاء جميعاً حولنا، فلذلك أي ضربة للطائفية ستثير هذه المنطقة وتؤثرعلى أمنها بشكل كبير. الطائفية هي تسييس للمذهب وللدين وللطائفة. هؤلاء لا يدعون الآن فقط إلى الإصلاحات، هؤلاء يدعون إلى المشاركة في الحكم بل الإطاحة بالحكم، بل إقامة الجمهورية الإسلامية أو نموذج الجمهورية الإسلامية الإيرانية في هذه الدول.

خلاصة القول إن التهديدات الأمنية للنظام المحافظ تأتي من هذه الأفكار الثلاثة: الفكر الليبرالي، الفكر الإسلامي السياسي، والفكر الطائفي، إذا نجحت هذه الأفكار فإنها ستؤثر على أمن المنطقة. وهذا التأثير لن يكون فقط على دولة معينة بل إنّ هذا سيؤثر على

دول المنطقة بأسرها. وهذا يتطلب عملاً مشتركاً لعلاجه، أنا لا أدعو إلى ألا يكون هناك فكر ليبرالي في المجتمعات، بل يجب أن يكون ويعمل في إطار الحكومة والدولة، ويجب علينا أن نكون أكثر حذراً ولنتذكر كيف أسقط جورباتشوف الاتحاد السوفيتي؟ أدخل الجلاسنوست والبروسترويكا، لم يستطع أن يوقف البلد. مطالبات بحرية، حرية صحف، حرية هذا وذاك، لم يستطع حتى سقط الاتحاد السوفيتي. البدء بالإصلاح أو بالتوجه نحو الفكر الليبرالي سيؤدي إلى مثل هذا الإطار. فيما يتعلق بالتيارات الإسلامية أعتقد أن دول الخليج يجب أن تعمل بشكل مشترك، وبما يصب في مصلحة العمل الخليجي المشترك فيما يتعلق بالمنظومة. وبالنسبة للقضية الطائفية، يجب أن يتم معالجة هذا الموضوع من الداخل في كل دولة خليجية بحيث لا يتم السماح للدول الأطراف الأخرى بأن تستغل وتستثمر هذا لغير صالحنا. هذه هي الثلاثة التهديدات الأساسية التي تهدد دول الخليج العربية.

الفصل الثالث

التحوّلات الاستراتيجية العالمية وتأثيرها على أمن دول مجلس التعاون

تداعيات الربيع العربي على الأمن في الخليج

الدكتور محمد غانم الرميحي[1]

في دول الربيع هناك عدد كبير من التفسيرات لما حدث، وكيف حدث، ولماذا حدث؟ فعلى سبيل المثال هناك عدد من المواطنين، أشعلوا في أجسادهم النار في تونس، ومع ذلك لم يحدث شيء، فلماذا مع البوعزيزي بالذات حدث ما حدث كما نعلم؟

أيضا نحن في مرحلة سيولة سياسية كبيرة، ليس هنالك مرافئ وصلت إليها دول الربيع العربي، فلازلنا في مرحلة المخاض الكبير. هناك الكثير من التدخلات المحلية والإقليمية والدولية، أيضاً في مسارات الربيع العربي.

من وجهة نظري هناك مجموعة من الأوهام التي استخدمت لتفسير الربيع العربي منها أنه من الأسباب التي قادت إلى الحراك هو الفقر، ولم يكن الفقر أمراً جديداً ولا هو فعل نفس الأفعال في بلدان أخرى أيضا فقيرة حتى في منطقتنا العربية، كانت تونس رقم 9 في معدل الدخل القومي قبل الربيع، فكانت أعلى حتى من بعض الدول النفطية. في مصر أيضا كانت معدلات التنمية عالية ومتوسط الدخل الفردي في مصر لسنة 2010 كان أعلى من متوسط الدخل في المغرب.

من ناحية أخرى ما يراه البعض من أنّ هناك تدخلاً خارجياً، وفي الواقع يمكن القول إن العناصر الخارجية استفادت من الحراك بأشكال مختلفة بيد أنها لم تكن الفاعل الرئيسي فيه.

إذن ما هو الفاعل الرئيسي في هذا الأمر؟

ينبغي التأكيد على أن الحراك في المنطقة أمرٌ مُعدٍ بدأ بتونس وكان من الممكن احتواؤه، ولكن المنطقة التي أشعلت ردود الأفعال الكبيرة هي مصر بسبب حجم مصر وأهميتها، وبالتالي أطلق ذبذبات هائلة. فتونس تبعتها مصر واليمن وسوريا. فما هو المشترك بين

1 مستشار بديوان سمو رئيس مجلس الوزراء بدولة الكويت

هـذه الـدول؟ هـي دول جمهوريـة، حكم طويل نسـبياً لرئيـس الجمهورية وتوجـه للتوريث. فبالتـالي هـذه هـي العنـاصر الرئيسـية التـي تجمـع تقريبـاً سـواء اليمـن أو تونـس أو مـصر أو ليبيـا. فهنـاك تأثـير مرتـد للحـراك سـمح في أكـثر مـن مـكان أن يبدأ هـذا الحراك بأشـكال مختلفـة وبطـرق مختلقة.

المطالبـة بالتحديـث وصلـت الى دول الخليـج العربية و يمكن هنا أن نسـتدعي القول، لرئيس وزراء بريطانيـا السـابق واعتقـد أنّ حديثـه هـذا قـد يفـسر مـا هـي الأسـباب التـي أدت إلى الحـراك. رئيـس وزراء بريطانيـا أنتـوني إيدن في كتابـه الدائرة الكاملة قـال إن من أهم دروس القـرن العشريـن هـو أنّ هنـاك إخفاق السياسـيين في اتخاذ القرار في الوقت المناسـب. وكانت دائمـا خطواتهـم متأخـرة خطوة واحـدة هي الخطـوة القاتلة.

مـن ثـم فإنـه لـو تـم تطبيـق هذا عـلى الحـراك لوجدنا أن هـذا الأمـر صحيح، ونحـن نتذكر كلـمات رؤسـاء الجمهوريـات حينهـا واتخاذهـم خطـوات متأخـرة قليـلاً وبالتـالي سـبقهم الزمـن. فالحـراك هـو في عـدم اتخـاذ القـرار في الوقـت المناسـب، هنـا أهمية القيـادة في أي دولـة مـن الدول.

مفتـاح الكارثـة في تلـك الدول ذات الحـراك، أنه في مصر مثلاً ثلاثون عامـاً من قانون الطوارئ وتضييـق هائـل عـلى الحريـات وعدم وجود شـخص رقـم 2. كان رئيس الجمهوريـة يرفض أن يعطـي النـاس أمـلاً للمسـتقبل. إذن مـاذا حدث بعـد الربيع تغـيرت البيئة الأمنيـة في منطقة الخليـج وفي المنطقـة العربيـة. فحصـل اضطـراب شـديد في البيئـة الأمنيـة. والقـوى الخارجية الغربيـة اليـوم، ليسـت عـلى اسـتعداد أن تتدخل في البلـدان التي فيها توتـرات داخلية. يمكن أن تتدخـل إذا كان هنـاك اعتـداء خارجـي، بسـبب القضايـا المعروفـة في أفغانسـتان أو في العـراق، وأوكرانيـا مثـالٌ واضـحٌ على ذلك.

محـور الاعتـدال العـربي في حقيقـة الأمـر، الـذي كانـت تشـارك فيـه مـصر، انفصـم أو تصدّع عـلى الأقـل. ظهـور تهديـد مباشر من الإسـلام الحـركي، وأنا أريـد أن أقدم مفهومـاً مختلفاً عن الإخـوان المسـلمين. أنـا أعتقـد بـأن مـا هـو موجود لدينـا هو ثلاثـة أنواع من الإسـلام، إسـلام حـركي وجـزء منـه أو مشـارك فيـه إسـلام جهـادي، والاثنـان يغذّيـان بعضهما، ويوجد الإسـلام الشـعبي الـذي هـو إسـلامنا كلنـا. الإسـلام الحركي، أقصد به الإسـلام السـياسي بشـقيه السـني

والشيعي، الذي له تداخلات في أكثر من منطقة عربية انتعش انتعاشاً كبيراً ووصل إلى الحكم في كل من تونس ومصر. في تونس ومصر وفي اليمن وفي ليبيا وخاصة في سوريا بدأ الإسلام الحركي هو الذي يقود أو يؤثر على التطورات المختلفة. فانتقل الفعل السياسي من المنابر إلى الساحات، فأصبحت الساحات كميدان التحرير او المناطق الأخرى في الفعل السياسي في البلدان العربية وتبعتها اليمن وطرابلس أو في أماكن أخرى.

أنتقل إلى المخاطر، أول المخاطر التي ظهرت في الأفق أنّ الإسلام الحركي وصل إلى الحكم في بعض الدول منها مصر وتونس. من المعروف أن هدف الإسلام الحركي السني والشيعي تحقيق انقلاب أو الوصول إلى الحكم. نشط الإسلام الحركي في الخليج بشقيه الشيعي والسني بأشكال مختلفة ودرجات مختلفة. أصيبت البيئة الأمنية في الخليج من مخاوف تقوم على احتمال أنه في مرحلة من المراحل أن يتم التعاون بين مصر تحت حكم الإسلام الحركي وإيران، فضلاً عن إنشاء قواعد الإسلام الحركي وتدفق العناصر من مصر وتونس ومن أماكن أخرى إلى ساحة الحرب الأهلية في سوريا. يتواجد نشاط للإسلام الحركي في اليمن كحركة الإصلاح والحوثيين سنّة وشيعة في نفس الوقت. وأيضاً في ليبيا وتونس والمغرب. وتركيا الآن تدخل على الخط مناصرة للإسلام الحركي السنّي في المنطقة العربية.

ومن المخاطر أيضاً:

- استمرار تدفق المقاتلين إلى سوريا قد يؤثر أيضاً في المستقبل على دول الخليج العربية عندما يعود بعضهم محمّلاً بأفكار تكفيرية وبقدرة على صناعة المتفجرات.
- تمدد نفوذ إيران في كل من العراق وسوريا ولبنان واليمن وطموحاتها في الخليج العربي.
- تغذية إيران لبعض الحركات المناهضة للأوضاع السياسية المحلية في الخليج العربي.
- ممارسة إيران سياسات الهجمات الإلكترونية.
- انسحاب أمريكا مع ارتباك علني مع محاولة استرضاء إيران.
- نقد من الإدارة الامريكية للوضع السياسي الخليجي بشكل مباشر وغير مباشر.
- عودة الجهاديين الخليجيين من جديد إلى دول الخليج.

- نشاط الإسلام الحركي المؤدي إلى اثارة بعض التوترات في داخل هذه الدول.
- استمرار الأزمة في اليمن وتأثيرها على دول الخليج.
- استمرار الحرب في سوريا وتداعياتها على دول الخليج العربية.
- التكلفة المالية العالية لدعم دول الربيع سوف تؤثر على الموارد في الخليج.

بعد التغييرات في الدول العربية، أصبح للذراع المخابراتي الإسرائيلي قوة دفاعية. يعني تغيير في العقيدة العسكرية الإسرائيلية 180 درجة. يقول تقرير بأنه يمكن لضابط إسرائيلي على الحدود اللبنانية أن يلتقط رقم سيارة ثم في لحظة يستلم كامل المعلومات عن السيارة على جهاز الحاسب الآلي.

على عكس المنظومة التنموية التي كان هناك تفكير فيها دائماً بأن نقلل الاعتماد على القطاع العام ونضخم القطاع الخاص. لمّا دفعنا بمال أكثر إلى القطاع العام تحول الناس إلى القطاع العام، وبالتالي أصبح القطاع الخاص يأتي بأناس من الخارج، وبالتالي انعكست المنظومة التي كنا متفقين عليها، وقد أدى ذلك الى خلل في الهيكل السكاني.

لكن، ما هي التحوطات أمام هذه المخاطر:

- البدء في وضع حلول جذرية وثابتة للخلافات الخليجية- الخليجية الظاهرة والباطنة.
- الاعتماد على الدراسات في اتخاذ القرارات وعدم التسرع في اتخاذ القرارات دون الرجوع للدراسات.
- العمل بشكل جدي على تحقيق الوحدة الخليجية.
- التعاون العسكري الوثيق فيما بين دول الخليج.
- إصلاح منظومة التعليم وتخليصها من الشوائب لإيجاد وعي حديث معتمد على العلمية والوطنية.

أمن الخليج العربي والنظريات الاستراتيجية الدولية

الدكتور أنور ماجد عشقي[1]

نحن لا نستطيع أن نفهم السياسة الدوليةً إلا إذا فهمنا النظريات الاستراتيجية التي تتحكم في السياسة الدولية. فالنظرية الاستراتيجية التي تتحكم في الشرق الأوسط الآن هي نظرية (Central Land). بعد انهيار الاتحاد السوفييتي تحول الصراع إلى صراع اقتصادي. تكونت كتلة أمريكية، كتلة أوروبية وكتلة آسيوية. أمريكا وجدت أن (Central Land) الذي هو الشرق الأوسط، إنّ من يسيطر عليه يسيطر على اقتصاد العالم. فأدخلت في الشرق الأوسط إيران وتركيا وإسرائيل، وأصبح الشرق الأوسط الكبير. إيران استيقظت عندها الأحلام الفارسية وبدأت تحاول أن تستعيد مجد داريوس الأول (500 ق م) وتصل إلى البحر الأبيض المتوسط ثم تقفز إلى أوروبا وإلى مصر. تركيا أرادت أن تستعيد المجد العثماني، وأن تمد الأناضول إلى البحر العربي ولكن الاصطدام الاستراتيجي حدث في سوريا وهذا ما نشاهده اليوم في سوريا.

نأتي إلى نقطة ثانية، أمريكا حولت الشرق الأوسط الكبير إلى شرق أوسط جديد. الشرق الأوسط الجديد يجب أن يتغير إلى الأنظمة الديمقراطية. فلهذا لا بدّ أن يكون هناك تغيير في الخليج، التغيير لن يكون فقط اتحاداً، بل يجب أن يشمل تطبيقاً للعدالة والوحدة الوطنية. أي دولة فيها تطبيق للعدالة والوحدة الوطنية لن تضام. فنلندا فيها عدالة اجتماعية ووحدة وطنية فشل الاتحاد السوفييتي في 14 محاولة أن يغزوها.

ونأتي إلى اتحاد دول مجلس التعاون والصيغ الملائمة، أطلق خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - رحمه الله - مبادرته لانتقال مجلس التعاون إلى اتحاد في 2012/12/19. فهذه المبادرة تعتبر دعوة للتلاحم وتوحيد الأهداف بين هذه الدول في الصيغ التي من شأنها تحقيق المزيد من الأمن والرخاء لشعوب المجلس. فالأمن لا يتحقق بالقوة العسكرية وحدها بل بالعدالة الاجتماعية، والرخاء لا يترسخ بالمال

1 رئيس مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية والقانونية، المملكة العربية السعودية

وحـدهُ بـل بالوحـدة الوطنية، فالأمم لا تسـتطيع أن تواجه التحديـات إلا بالعدالة الاجتماعية والوحـدة الوطنيـة.

إنّ مجلـس التعـاون يمثـل رغبـة دول المجلـس للتنسـيق والتعـاون والتكافـل والترابـط بـين الـدول السـت لخدمـة الأهـداف السـامية للأمـة برغبـة الحكومـات، وهـذا مـا نصـت عليـه ديباجـة النظـام الأسـاسي لـدول المجلـس.

وأرى أن الصيغـة الأمثـل للاتحـاد الخليجـي المقـترح هي الاتحـاد الفيدرالي الذي ينسـجم مع معطيـات العـصر وظـروف كل دولـة خليجيـة وتكويناتهـا الاجتماعيـة والديمقراطيـة وهـذا يتطلـب سـن دسـتور تتفـق عليه الحكومـات والشـعوب. إنّ قضية الاتحاد ليسـت من الأمور السـهلة بـل يتطلب ذلك موافقة شـعبية ولا بّـد من فتح باب الحوار بـين المنظمات والهيئات بـين دول المجلـس، للوصـول إلى الصيغـة الملائمـة للاتحـاد. إنّ التطلـع إلى الاتحـاد الأوروبي الـذي يعتـبر مجلسـا تنسـيقيا لا يفـي باحتياجـات ورغبات الشـعوب؛ لأنّ ما يجمع شـعوبهم أقـل مـما يفرقهـا. بينـما مـا يجمـع دول مجلـس التعـاون أكثر مـما يفرقهـا، فالأصـول واحدة والديـن واحـد والثقافـة لا تختلـف وكذلـك الآمـال والآلام. إنّ مجالـس التنسـيق والاتحادات الكونفدراليـة تقرّهـا الـدول امـا الاتحـادات الفدرالية فتصنعها الشـعوب.

التعاون الدفاعي بين دول مجلس التعاون: التحديات والآثار

الدكتور ظافر محمد العجمي[1]

تعاني المفاصل الخليجية من التهاب فراغ القوة بشكل مزمن. ويعود ذلك إلى تقلب مفهوم أمن الخليج نتيجة ربطه بأكثر من نظام أمني خارجي.

لقد أتت التحديات الخارجية للخليج نتيجة لموقعة الاستراتيجي ثم لثروته النفطية. فأصبحت الجغرافيا حملاً يثقل كاهل التاريخ، ولا يزال. فمن التحديات الخارجية القائمة، البيئة الإقليمية سيئة الجيرة. ولن أخوض في نهر الدم في العراق وعدم استقرار اليمن وضجيج آلة القتل بيد الأسد. لكن من الصعوبة أن أتجاوز العلاقات الخليجية الإيرانية وهي تحدٍّ أخذ شكل الأزمة الممتدة، طالما لم تظهر طهران ما يدل على نيتها أن تصبح شريكاً إيجابياً. وطالما لم يظهر على جانبنا وحدة تتكسر عليها طموحات الهيمنة الإيرانية والتدخل. وتتحطم عليها شبكات التجسس والمناورات الاستفزازية واحتلال الجزر وأخيراً الطموح النووي كسلاح أو كخطر بيئي.

ثانية العقبات هي العلاقات الخليجية الغربية، فقد آمن أجدادنا مبكراً بأهمية البعد الاستراتيجي لحفظ أمن الخليج لتلافي الابتلاع من العثمانيين أو الفرس. فكنا أحد قرون الاستشعار الأمنية البريطانية لحماية الهند، فتحول الخليج إلى بحيرة بريطانية. وكنا أيضا جزءًا من الخندق الشمالي في الحزام الجنوبي حول الشيوعية في عقيدة الدعامتين (Twin Pillars). لقد كانت عزلة مريحة وواحدة من أعمق الجدليات في مفهوم أمن الخليج، فكم من منشغل أصيل بأمن الخليج وصل إلى قناعة أننا الآن نعود لدفع ثمن تبعات الاعتماد على الغرب. وبعد أن جعلنا عرضة للتفاهمات الدولية وآخرها الاستدارة الاستراتيجية الأمريكية ناحية طهران والهرولة التجارية الفرنسية في الاتجاه نفسه.

في باب التعاون ورغم أن التعاون العسكري الخليجي يحتوي على كم هائل من التحديات إلا أن حظه كان أوفر من حظ جوانب التعاون الأخرى. فقد أتى وزراء الدفاع وفق إملاءات

---

1 المدير التنفيذي لمجموعة مراقبة الخليج، دولة الكويت

البروتوكول بعد القادة مباشرة، كما أتى اجتماع رؤساء الأركان الأول في الربع الأخير من سنة قيام المجلس نفسها، وخلال عقود ثلاثة تحققت إنجازات عسكرية عدة. منها التمارين المشتركة التي جعلت الجيوش أكثر تجانساً وتوافقاً خلال تنفيذ العمليات. وفي عام 82 صدر قرار إنشاء قوات درع الجزيرة بحجم فرقة مشاة آلية بكامل إسنادها القتالي والإداري، وفي 2006 تم تطويرها إلى قوات درع الجزيرة المشتركة بعد تعزيزها بجهد بحري وجوي، وفي 2009 تم تعزيز القوات بقوة تدخل سريع.

ورغم أداء قوات درع الجزيرة المهم في البحرين وتحقيق أهدافها بوأد التهديد الخارجي في مارس 2011. إلا أنّ تطوير درع الجزيرة من حيث الحجم والتنظيم لا زال مستمراً. ولرفع قدرات أنظمة القيادة والسيطرة وتبادل المعلومات أقر في 1995 مشروع الاتصالات المؤمنة. وفي عام 1997 بدأ مشروع منظومة حزام التعاون لربط مراكز عمليات القوة الجوية والدفاع الجوي، ولتكون بدرجة جاهزية عملياتية وفنية. ثم وقعت اتفاقية الدفاع الخليجي المشترك عام 2000 حيث تم التحول من مرحلة التعاون إلى مرحلة الدفاع المشترك وحددت الاتفاقية العديد من مرتكزات الدفاع المشترك لرفع قدراتها الذاتية. كما تم في عام 2009 إقرار الاستراتيجية الدفاعية فحددت الأهداف الدفاعية الاستراتيجية وطرق ووسائل تحقيقها وإجراء التقييم الاستراتيجي الشامل للبيئة الأمنية، وفي البحرين سنة 2012 تمت المصادقة على قرار إنشاء قيادة عسكرية موحدة. وأيضاً في مجالات التعاون العسكري الأخرى تم وضع آليات عمل مشتركة كتبادل المساندة الفنية وتوحيد الكراسات ومناهج التعليم العسكري والاستفادة من الإمكانات التدريبية بالإضافة إلى التعاون في مجال الطبابة العسكرية.

وعلى الرغم أن هناك الكثير من المعوقات فإن التعاون العسكري الخليجي يستحق أن نخلع عليه قيادة الريادة باعتباره أنجح تعاون عسكري عربي قائم حتى الآن، إلا أن بعض المعوقات لازالت تعترض طريقه بين الفينة والأخرى. من بين تلك المعوقات عدم الاتفاق على تحديد مصدر التهديد بدرجة مربكة، بل إن بعض دول المجلس ترى الخطر لازال في الخلافات الحدودية. ولعل بناء شعور خليجي موحد بالخطر هو أول خطوة للشفاء، وقد يعجل بخلق هذا الشعور مؤثر خارجي، ولعل طموح النووي الإيراني وعدم استقرار العملية السياسية في العراق والثورة السورية والاستدارة الأمريكية خير حافز لذلك.

مـن المعوقـات أيضـاً، التمسـك بمبـدأ السـيادة بدرجـة مفرطـة تعيـق تحقيـق متطلبـات وديناميـة التعـاون العسـكري. كـما أن من المعوقات نقـص القوة البشرية لبنـاء جيش موحد. ولتجـاوز ذلـك لا بـدّ مـن وضـع حلـول غـير تقليديـة، منهـا فتـح بـاب التطـوع على مسـتوى الخليـج للانضـمام المبـاشر لقـوات درع الجزيـرة، وفـرض التجنيـد الإلزامـي، وإشراك المرأة في الجهد العسـكري.

ومـن المعوقـات أيضـاً غيـاب سياسـة تسـلح موحـدة. كـما أنـه مـن المعوقـات أيضـاً، ضعـف الصلاحيـات الممنوحـة لـدرع الجزيرة، وقـد بدأ المجلس بخطـوات لتلافي ذلك. كالاسـتراتيجية الدفاعيـة والقيـادة المشـتركة مـما يعنـي حريـة العمـل ضمن ضوابط هـذه التنظيـمات دون الحاجـة لمراجعـة صانـع القـرار الأسـاسي في الأمـور العملياتية.

لقـد تبنـت دول الخليـج نظـام الدوائـر الأمنيـة. فتبـدأ بدائـرة الدفاع الـذاتي ثم دائـرة الأمن الجماعـي مـع دول الخليـج ثم الدائرة العربية ثـم تليها دائرة الحلفاء وأخـيراً دائرة الأصدقاء. ورغـم أن التقـارب الإيـراني الأمريـكي ومـا يعنيه مـن تراجع الثقـة في ضمانات القـوى الدولية الكـبرى لأمـن الخليـج كان كافيـاً لأن يقـصي كل الانقسـامات، إلا أننا لم نرصد قيـام الخليجيين بإعـادة إنتـاج مشروعهـم الأمنـي بالكامل من خـلال التقليل مـن الاعتماد على دائـرة الحلفاء أو تجديـد شروط علاقـات التحالـف القائمـة حاليـاً. وإحيـاء البعـد العـربي أو أن تكـون عـلى ألفـة بمصطلـح الأمن الجماعـي الخليجي.

الفصل الرابع

الشباب والمرأة شركاء في صياغة الأمن الوطني لدول الخليج

المرأة والانتماء للوطن

الشيخة الدكتورة حصة سعد العبدالله السالم الصباح[1]

مما لا شكّ فيه أنّ أول معلم وأساس للتربية هو الأم، حيث يتعلم الطفل منها الأخلاق والدين والسلوك، ونجد أن ما يتعلمه الطفل منها سيبقى معه إلى الأبد، فقد يتعلم الطفل أشياء كثيرة أثناء مراحل عمره، ولكن مشاهداته من الجوانب السلوكية والأخلاقية تنفذ إليه أسرع وتؤثر فيه أكثر.

ولذلك يمكن القول إن أفضل وسيلة لتربية الطفل هي الأم وهي أهم قدوة متجسدة أمام عينيه، والمؤشر الفاعل في أخلاقياته وسلوكه الذي يتطبع عليه طوال حياته.

فالمرأة هي أساس نهضة أي مجتمع، فهي التي تغرس النبتة الطيبة وهي البذرة الأولى لقيام المجتمعات، من خلال دورها الحيوي في تنشئة الأبناء، ويعتبر بيتها وحضنها المؤسسة التربوية والعمود الفقري لبناء الكيان الإنساني.

لذلك كان دور البيت أخطر من دور المدرسة والشارع والمجتمع، فهو الحاضنة الأولى التي يتأسس فيها ويتلقى القيم والمبادئ من عماد العملية التربوية وهي المرأة، فالواقع الذي نعيشه يؤكد خطورة الإهمال في التربية، فنتيجة لضغوطات الحياة أصبح الرجل باحثاً عن تأمين الحياة الكريمة لأسرته مما جعل مهمة التربية في معظمها تقع على كاهل الأم حتى وإن كانت غير متفرغة وتعمل خارج المنزل.

بينما تفرغت الأم في الماضي، فقد كان دورها رئيساً في عملية التنشئة حيث يكون الابن أكثر التصاقا وتعلقا بأمه، وتكون الأم أقدر من الأب على معايشة الطفل وتلبية احتياجاته بحب وحنان فطري غرسه الله سبحانه وتعالى في قلبها ليثمر على قدر عطائه في صورته المستقبلية وشخصيته وكيانه بين البشر.

---

1 رئيس مجلس سيدات الأعمال العرب

لتربيـة الأبنـاء عـلى حـب الوطن من المعـاني والقيم التي ترسـخ في عروق الأبنـاء وهـي واحدة مـن صـور العطـاء السـابقة مـن أجـل بنـاء وطن متميـز في قدراتـه بـين دول العـالم مجندين قواهـم مـن أجـل تحقيـق هـدفٍ أكبر يعيشـون مـن أجله في هـذه الحيـاة، يتعـدى المصلحة الشـخصية للمصلحـة العامة.

وقـد اتخـذ الآبـاء لتربيـة أبنائهم وسـائل كثـيرة على حـب الوطن وتعميـق المواطنـة كالقدوة العمليـة مـن الوالديـن فهـي تعـدّ مـن أهـم سـبل تنمية حـب الوطن لـدى الأبناء. بالمشـاعر الصادقـة التـي ينقلهـا الآبـاء إلى الأبنـاء بتلقائيـة، وحرص والتـزام كبير.

ولا يختلـف اثنـان أن الوطـن هـو أغـلى مـا نملك، وأننـا مهما بذلنـا لأجله، فلـن نوفيه حقه، فقـد عشـنا تحـت سـمائه، وأكلنـا مـن نبـت أرضـه، وترعرعنـا في طرقاتـه، وتوفـر لنـا فيـه الأمـن والأمان.

يتعـين العمـل عـلى تأصيـل حـب الوطـن والانتـماء لـه، في نفوسـهم في وقـت مبكـر، وتعزيز الشـعور بـشرف الانتـماء إلى الوطـن، وإعـداد النفـس للعمـل مـن أجـل خدمتـه، والحفـاظ عـلى مكتسـباته. وتعميـق مفهوم السـمع والطاعـة لولاة الأمر في نفوسـهم، انطلاقـاً من حث القـرآن الكريـم عـلى ذلـك. وتعزيـز الثقافـة الوطنية ببـث الوعي بتاريـخ وطنهـم وإنجازاته، وتثقيفهـم بالأهميـة الجغرافيـة والاقتصاديـة للوطـن. تعويدهـم عـلى احـترام الأنظمـة التي تنظـم شـؤون الوطـن وتحافـظ عـلى حقـوق المواطنـين، وتنشـئهم على حـب التقيـد بالنظام والعمـل والالتـزام بجميـع بنـوده ونـشر حـب المناسـبات الوطنيـة الهادفـة والمشـاركة فيهـا والتفاعـل معها وتقديسـها.

إنّ المـرأة هـي الـروح التـي تمنـح المجتمـع الطمأنينـة، مقترنـاً بالسـلام والأمـن والاسـتقرار، فدورهـا الإنسـاني والمشـهود لـه عـلى مـر التاريـخ دور ملمـوس وبـارز في الفـترات التي تضع فيهـا الحـروب أوزارهـا، فليسـت الحـروب وحدهـا التـي تهـدد المـرأة بـل إنّ مثلـث السـلام والأمـن و الاسـتقرار هـو متلازمـة دائمـة لإبـداع المـرأة، ولقـد وعينـا ذلـك مـن خـلال مجلس سـيدات الأعـمال العـرب ووجهنـا عضواتنـا في البلـدان المختلفـة لكيفية التعامل مـع الأزمات التـي تمـر بهـا بعـض بلدانهـم نتيجـة لعـدم تحقـق الأمـن والاسـتقرار والسـلام حيـث أشرنـا سـابقاً إنـه كلـما كانـت المـرأة أكـثر قدرة على تنشـئة جيـل صالح يعي تمامـاً مسـئولياته كلما

أتيحـت لهـا فـرص للعمـل والاسـتثمار الاقتصـادي؛ نتيجـة لمـا تنعم به مـن اسـتقرار ناتج من تربيـة جيـدة لجيـل يحمـل الرايـة . . رايـة التقـدم والرخـاء للأوطان.

مـا سـبق هـو غيض مـن فيض والحديث عـن الوطن لا ينقطـع فبذرة حب الوطـن التي نمت بداخلنـا منـذ نعومـة أظفارنـا صارت شـجرة قويـة بمـرور الزمان، جذورها راسـخة تـذود عن الوطـن وحبه وتسـعى للمزيـد من البنـاء والتقدم.

دور المرأة في الحفاظ على الأمن والاستقرار في دول الخليج

الدكتورة ثريا إبراهيم العريض[1]

المرأة مواطن يحمل مثل مسؤولية الرجل مضافة إلى مسؤولية الأمومة الخاصة بها، ومسؤولية التنشئة للجيل.

تأتيني في موقعي ب"تويتر" الكثير من الرسائل الاستفزازية أو الاستنفارية تستوضحني رأيي في "معتقلي الرأي" من الجنسين، واختار ألا أدخل في نقاش استيضاحي مضاد حول علاقة هذا "الاعتقال" بالتأجيج لقلقلة استقرار المجتمع، أو ضرب أمن الوطن أو الولاء لأيديلوجية انتماء خارج حدود الدولة والأوراق الثبوتية التي يحملونها. وأكتفي بالتذكير بأن لن تدافع أي سفارة عنهم في الخارج لو تورطوا في اعتداء أمني رجالاً كانوا أم نساءً.

الحقيقة أن ارتباط الأمن بالانتماء أعمق مما نتصوره. ولنسأل الهاربين من نيران فقدان الأمن في بلادهم إلى مخيمات اللاجئين مثل أشقائنا السوريين رجالاً ونساءً وأطفالاً.

الأمن مصطلح مرن يفتح باب الأسئلة المصيرية، قابل لتفسيرات متعددة حسب تركيز زاوية الرؤية. حين نتأمل الأمن بكل موقع تطبيق له: الفردي والمجتمعي والوطني والإقليمي والقومي، تنفتح آفاق تساؤل شاسع متعدد الجوانب والمداخل: ما هو المقصود: الأمن البدني؟ أم العاطفي؟ أم الفكري؟ أم الصحي؟ أم العسكري؟

إنّ مفهوم استتباب الأمن يعني انعدام التهديد من الخارج؟ أم مقاومة هشاشة الاستعداد للتصدع والتفكك من الداخل؟

أقول دائماً وأؤمن بما أقول إن الأمن الوطني هو أهم ما يجب أن نعض عليه بالنواجذ لحمايته، ونظرة حيادية لأحداث المنطقة في العشر سنوات الأخيرة تكفي لتأكيد ما أقول. وأختصر ما يحدث برؤية الخطر في بيئة النخيل: التسيس والتسوس.

---

1 عضو مجلس الشورى السعودي

وكشاعرة تفتّح وعيها في الطفولة على أهازيج السواحل وحكايات الصحراء، وقصص زرقاء اليمامة وابن ماجد، أرى الأوطان بصورة سفن في البحر، تتهادى في مواسم صفو الطقس في معابر التجارة والحضارة والعولمة لتوصل حمولتها إلى الموانئ والواحات؛ أو تقاوم دوامات المياه وغدر القراصنة وخطر الأنواء ، معتمدة على الله وقدرة قيادة القباطنة. ولو تسبب جاهل من ركابها بما يعرضها للغرق فهي ستغرق بكل من عليها رجالاً ونساءً.

21 وطناً عربياً عايشت أنواء مواسم عواصف متواصلة هشمت مؤخراً صواري خمس دول. ثم حين خرجت سفنها من اللجة إلى الشمس من جديد، اكتشفت أن خشب السفينة الهش تعيث به سوسة قاتلة أخرجتها المياه إلى السطح. وهي سوسة معدية تهدد كل ما يجاورها من السفن.

أما منطقة الخليج فلم تكن بمعزل عن العواصف، ولا عن نخر التسوس عبر التسيس. على مدى أربعة عقود من تنامي الدخل وانكماش الطبقة الاقتصادية الوسطى وقيمها المجتمعية وقد تفاقمت في المنطقة صراعات الأدلجة، وعاثت بأبنائها متاهات الأسئلة العبثية، حتى أصبح الانتماء وصمة وعبئاً طائفياً بالإضافة إلى لغو الفتاوي التي تساوت في صب الماء على طين أوضاع المجتمع منشغلة بألبومات صور العائلة ونشيد السلام الوطني وحتمية التعدد وأولوية المذهب في موضع التشدد: أهي حلال أم حرام؟

وربما تيقظ القباطنة وإدراكهم مبكرا لخطر العواصف وضرورة تأمين السلامة، هو ما حدا الدول المستجدة السيادة إلى إنشاء مجلس التعاون الخليجي.

وفي أجواء القلقلة، الوعي بأهمية بقاء هذا التعاون قائماً، والإيمان بضرورة تدعيم فاعليته، اتضحا وتجذرا، خاصة بعد الغزو العراقي للكويت، وتمدد رغبة إيران في الهيمنة على المنطقة، وثورات الربيع العربي المتفجرة مؤخراً.

هذا كله معروف لدى المتابعين والمواطنين.

المستجدّ الآن هو وعينا بالجانب الثاني من قضية الأمن وهو ضرورة تقوية الوطن ضد النخر المتفاقم من الداخل. وبديهي أننا لا ننصح بأن نقضي على المواطنين لنحمي الأمن، فالأمن المقصود هو لحماية المواطنين.

الآن في الخليج نرى بأسى تأثيرات التسوّس عبر التسيّس، والتأجيج المعلن والمستتر، واستغلال معاناة المواطن اقتصاديا لتسخيره كهشيم في معركة الصراع على التسيّد للوصول إلى السلطة أو إلى التحكم في الموارد المحلية. وما اتخذته بعض دول المجلس من قرارات تحريم الأحزاب السياسية التي تنادي بانتماء يسعى لنقض مسؤولية المواطنة والانتماء للدولة، متذرعاً بالأخوة الدينية أو المذهبية، ثم قرار تجريم المشاركة في ساحات القتال في الخارج تحت أي راية غير راية الوطن أو حتى دعمها عن بعد بالفكر والمال، قرار قباطنة يتمتعون بالحكمة. ولكن الحكماء يجدون أنفسهم في موقع صعب حين يكون القرار متعلقاً بمدى الثقة بالمواطن ذاته أو انعدامها. هنا يجب أن تعطى الأولوية لجهود تغيير المواقف وإزالة أسباب التوتر.

صحيح أنّ تهديد الأمن يأتي عبر الحدود الخارجية وعبر المشاعر الداخلية، وأن نحمي الأمن والاستقرار الداخلي لا يقل أهمية عن حماية الحدود، ولكنه أصعب فيما يتعلق باتخاذ القرار. ففي حين أن التهديد الخارجي يعني أن تمتلك جيشاً ونظام حرس حدود قوياً، حماية الداخل تتطلب أن يكون عندك نظام مناعة ذاتية يمنع النخر في عظام الوطن أو سرطنة أعضائه.

تقول أسطورة يونانية إن ما أسقط المدينة كان خدعة حصان طروادة الذي أوصل المهاجمين المتخفين إلى قلب المدينة، بفعل سكانها أنفسهم إذ سحبوه إلى الداخل. وتقول أسطورة صينية مشابهة إن سور الصين العظيم لم يمنع سقوط الامبراطورية أمام الغزاة من الخارج. ولم يتم ذلك بتحطيم السور بل باختراق ولاء الساكنين في الداخل وإغرائهم بفتح البوابات ليتسلل الأعداء. اليوم لا يعتمد الأمن على الأسوار وتأمين الحدود بقدر ما يعتمد على تأمين ولاء المواطنين من الداخل. والمرأة هي المعنية بالاستقرار والأمن.

أهم ضحايا حرب الخليج كان الشعور بالأمن في دول الخليج والثقة بينها.

وسؤال أهم: ما الذي يسبب الضعف في الشعور بالثقة المتبادلة، إلى حد فقدان الشعور بالانتماء؟ رجالاً ونساء؟ هنا سأتكلم عن دور المرأة بالذات في حماية الأمن الوطني، وهو دور متعدد الجوانب.

ونحـن الآن في كل دول مجلـس التعـاون حـين نتكلـم عـن تمكين المـرأة ومسـاهمتها في البناء، نبحث عن دور لها في كل جانب. ودورها في هذه الحقبة المتأزمة أمنياً واقتصادياً ومجتمعياً واضـح الأهميـة. حقبـة المـرأة العربية بـدأت في الثمانينيات واسـتمرت في التسـعينيات المرأة وتمكـين المـرأة وحقـوق المرأة، والمسـتجد هنا هـو بحث دورها في مجـال "الأمن".

وأبـدأ بتأكيـد بسـيط ومبـاشر: للمرأة كل حقـوق المواطنة وعليهـا كل مسـؤولياتها، وعليها في مجـال الأمـن دور مزدوج المسـؤوليات كمواطـن، وكامرأة.

ما هو دور المرأة في الحفاظ على الأمن والاستقرار؟

بعـض دول الخليـج وظفـت المـرأة في كل قطاعـات الأمـن العـام والخـاص. ودور المـرأة في الجانـب الأمنـي الأول وظيفيـاً يـأتي بمشـاركتها فعليـاً في الحراسـة، أو كطاقـة مؤهلـة تقـوم بدورهـا في أنظمـة الدفـاع، خاصـة وحـروب اليـوم لا تعتمـد عـلى العضـلات بقـدر مـا تعتمد عـلى تسـخير التقنيـات الحديثـة، وبالذات في مجـالات المعلوماتية والأبحاث، وتنسـيق الخطط والعمليـات. كـما تنامـى دور المـرأة الموظفـة في مؤسسـات رسـمية، أو في القطاعـات الأخـرى كالبنـوك والـشركات والجهات الحكوميـة المختلفة، في الحفاظ على الأمـن المعلوماتي. بالضرورة يصاحـب ذلـك تأهيلهـا ببرامـج التدريـب المطلوبـة لفعاليتهـا وكفاءتهـا في العمـل الوظيفي.

وقـد أسسـنا لذلـك بفتـح مجـالات تعليـم المـرأة وتدريبهـا بعـد نـشر التعليـم العـام، حتـى أصبـح متقبّـلاً في أعـراف المجتمـع القبـلي المتوجس. ولكـن تعليمها وثقافتهـا ووعيها له نفس الأهميـة في الجانـب الثـاني مـن دورهـا كمواطنـة، وهـو مسـؤوليتها عـن التنشـئة الصحيحـة لأبنائهـا وبناتهـا بـزرع الانتـماء فيهـم منـذ الطفولـة، وتثبيـت معنـى ومسـؤوليات المواطنـة، وتوضيـح أهميـة أمـن الوطـن واسـتقراره، لضـمان حاضر سـعيد ومسـتقبل يحتضـن ويحمي ويحقـق طموحاتهـم في النجـاح والسـعادة وديمومـة الاسـتقرار والنـماء والإثمـار.

وينبغـي التأكيـد عـلى أن الأم لا تسـتطيع أن تغـرس هـذا الشـعور بالانتـماء في أبنائهـا، إن لم تكـن هـي تشـعر بـه في أعـماق أعماقهـا عـبر شـعور متبـادل بالـرضى عـن موقعها كامـرأة في معادلـة المجتمـع وقوانـين المواطنـة، حـين الوطـن أو المجتمـع لا يغمطهـا حقها لمجـرد كونها أنثـى. فلهـا حـق خيـار العمـل والراتب المجـزي وفـرص التدريـب والتنافس والترقية سـواء في

إطارهـا كفـرد مواطـن أو في إطارهـا وريثـة فئـة مجتمعية.

وحـين تحـاول - إن حاولـت - زرع الشـعور بالمواطنـة وتوطيدهـا في أبنائهـا، فلـن يرتقي هذا الوعـي مـن النظريـة إلى التجـذر في شـعور النـشء إلا إذا رأى بـأم عينه أن الوطـن يحمي كل حقوقهـا وحقوقـه في المواطنـة، وليـس فقـط حـدود الأرض، فيضمـن لـه الحصـول عـلى كل مسـتحقاته، بمـا في ذلـك فرصـة العيـش الكريـم والرعاية الصحيـة، وحماية أمنه داخل نسـيج المجتمـع، والتعلـم والتدريـب والعمـل لبنـاء نفسـه وتكويـن أسرة، ويؤمـن لـه القـدرة عـلى رعايتهـا صحيـاً وأمنيـاً خـلال حياته وبعـد موته.

أعـود إلى السـؤال الـذي بـدأت بـه: هـل نحـن نصـارع عـدواً مـن الخـارج؟ أم ضعفـاً في بنيـة مشـاعر المواطنـين مـن الداخـل؟ سـؤال مهـمّ بنـاء عليـه تتحـدد الأولويـات ونتخـير الاسـتراتيجيات والإجـراءات.

الأمـن يتطلـب الشـعور بالانتـماء والـولاء والوفـاء واحـترام حقـوق الآخريـن، فهـل نبنيـه عبر التنشـئة الأسريـة الواعيـة في المنـازل؟ أم بانتقـاء محتـوى مناهـج المـدارس، والتدقيـق فيمـن سـيقومون بالتعليـم؟ أم بالتجنيـد الإجبـاري والتدريـب العسـكري؟

العـدوان مـن الخـارج يتطلـب الاسـتعداد لحماية الحـدود والفضـاءات، ببناء القـوة الدفاعية مـن الجيـوش والمعـدات والطاقـات البشريـة المدربـة. أمـا ضعـف بنيـة اللحمة مـن الداخل، فتعالـج بغرس وتقويـة الشـعور بالانتماء.

باختصـار: لنحمـي أمـن الوطـن مـن الداخـل علينـا أن نبنـي فيـه الشـعور بالـرضى والأمـان والاسـتقرار، وذلـك لا يتحقـق إلا بتحقـق شـعور المـرأة بالأمـن في حياتهـا الحميمـة في الأسرة والمجتمـع والعمـل الوظيفـي. فـإذا حققنا ذلـك يزهر فيها الشـعور الحي بالانتـماء والمواطنة ثـم يثمـر في أفعالهـا وتفاعلهـا مـع أبنائها ومـع الوطن.

أعطنـي مجتمعـاً يحـترم قدرات المـرأة ويضمن حـق المرأة في المواطنـة أُرِكَ مواطنـات يزرعن في أبنائهـن وبناتهـن إخـلاص الانتـماء، ومناعة مقاومـة ذاتية صد أي محاولـة لتضليلهم .. أُرِكَ وطناً مسـتقراً.

الشباب وتحديات العصر

الدكتور باقر سلمان النجار[1]

1- **لا يمكن** مناقشة المسألة الشبابية بعيداً عن معطى السن. إذ تنزع بعض المداخل الاجتماعية للتعامل مع الشباب وفق السياقات الاجتماعية والثقافية والتاريخية التي يمر بها المجتمع. من هنا وكما يقول بورديو فإنه من الصعب وضع حدود عمرية للشباب مقابل الفئات العمرية الأخرى. فهي إمّا أن تحصل في الفئة العمرية الممتدة بين 15- 25 أو أن يمدها البعض إلى المرحلة التي تليها أي أن تمتد من 15 إلى 30 أو إلى 40 سنة.

2- **وعلى** ذلك فإنّ **هناك حدوداً زمانية** لا يمكن تجاوزها في تحديد فئة الشباب كما أن هذه المرحلة غالباً ما تكون مصحوبة بتغيرات فسيولوجية ونفسية واجتماعية ذات تغيرات مفصلية في حياة الفرد وهي تغيرات لها انعكاساتها على المجتمع. بل إنّ الكثير من التغيرات التي جاءت على الصعيد الثقافي والاجتماعي والسياسي في المجتمع الأوربي لم تكن إلا نتاجاً لثورة الطلبة في ستينيات القرن الماضي.

3- **وعند** الحديث عن الشباب في منطقة الخليج فإنه من المهم البدء بالقول إن مجتمعات الخليج تقوم على **قاعدة سكانية محلية فتية تمثل ما يقارب 67,3%** من الإجمالي العام للسكان المحليين. وهي قاعدة تحمل معها تبعات اقتصادية وأخرى ثقافية.

4- **أما فئة** الشباب وهي الفئة الممتدة **من 15-29** سنة فإنهم يشكلون ما يقارب 32,5% من الإجمالي العام للسكان المحليين ، وإنّ هذه النسبة قد ترتفع إلى 45% إذا ما مدت الفئة العمرية للشباب إلى 15- 39 سنة. كما هو موضح في الجدول رقم 1.

---

1 أستاذ علم الاجتماع بجامعة البحرين

جدول رقم 1 يوضح الفئات العمرية للمواطنين

في دول مجلس التعاون في الفئات من5-40 سنة

الفئة العمرية / الدولة	الإمارات العربية المتحدة	مملكة البحرين	دولة قطر	سلطنة عمان	المملكة العربية السعودية	دولة الكويت
30-15	% 43.5	% 28.1	% 48	% 29.8	% 33	% 28.3
40-15	% 50	% 42	% 55.9	% 43.7	% 49.1	% 41
5- 40	% 75.5	% 62	%76	% 63.2	% 72	% 64

5- وفي الحديث عن مشكلات هذه الفئة من السكان المحليين فإنه يمكن القول إنها في طبيعتها مشكلات وهموم تشترك مع مثيلاتها في المجتمعات العربية الأخرى. وبفعل أن فضاءاتنا الاجتماعية والثقافية المُتعولمة فإنّ بعضاً من مشكلات شباب المنطقة هي مشكلات رغم جذورها المحلية إلا أنها تشترك مع الكثير من مثيلاتها في المجتمعات الأخرى. فانتشار ظواهر العنف المؤدي للموت وانتشار تعاطي الأشكال الجديدة من المخدرات والرغبة في الخروج عن الضوابط التقليدية الحاكمة لسلوك الأفراد، وانتشار ظاهرة التنمر Bullying في أوساط الشباب و تحديداً في أوساط الفئة الشبابية المنتمية للفئة الدنيا من الطبقة الوسطى الجديدة و أحياناً الدنيا من العليا في الشوارع والمدارس والمجمعات التجارية وشغب الملاعب وانتشار ما قد يسمى بالعنوسة الاختيارية من الجنسين بالإضافة لارتفاع معدلات الطلاق في أوساط حديثي الزواج من الشباب بما يتعدى 40% في عموم المنطقة إن هو إلا نتاج لتلك التحولات شهدتها على مجتمعاتنا في السنوات العشرين الماضية..

لقد أضافت عمليات العولمة تعقيداً جديداً لمشكلات قائمة وأضافت لنا مشكلات جديدة لا يمكن معالجتها بمداخلنا التقليدية أو بحلول لم تختبر نجاعتها في بعض من المجتمعات العربية. فالحلول لا يمكن أن تخرج عن طبيعة المشكلة وطبيعة المجتمع، رغم إقرارنا أن المعالجات العلمية قد تساعد في صياغة تصورات الحل.

6- وفي الحديث عن المشكلات فإننا سوف نبدأ **بقلق الشباب على المستقبل**، وهو قلق يجعل منهم فئة متحفزة مُستثارة على مستقبلهم وبالتالي مستقبل مجتمعها، فالبحث عن العمل جزء من قلق هذه الفئة على المستقبل الذي تشترك معه المسألة المتعلقة بالزواج والترتيبات المعيشية والسكن. فالبحث عن العمل هو مشكلة واضحة في أربع من الدول الخليجية وهي الكويت والبحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان. إذ تشير بعض هذه التقارير أن حجم البطالة في صفوف الشباب قد يرتفع في بعض أقطار المنطقة لما يفوق 20% في حين النسبة العامة قد لا تتجاوز 6% في أطرها العامة. ورغم أن أحداث السنوات الثلاث الماضية قد دفعت بعضاً من دول المنطقة نحو الإسراع في خلق فرص عمل جديدة في القطاع الرسمي إلا أنها في بعضها الآخر عقدت من مشكلة قائمة. فأمام عجز القطاع الرسمي عن القبول بالجديد من العمل المحلي في مستوياته المتوسطة والدنيا ومع قلة أنشطة القطاع الخاص أو محدوديتها، فإنّ البطالة قد باتت تطل برأسها من جديد على بعض من مجتمعاتنا.... إنّ التحدي الحقيقي الذي يواجه دول المنطقة فيما يتعلق بعمالة الشباب ليس في القدرة على خلق وظائف وأعمال جديدة في قطاعات لم تعد قادرة على التمدد وإنما في القدرة على الدفع بتأهيل جاد لهؤلاء من الناحية المعرفية والمهنية. وهو طريق لا يمكن أن يتم دون إصلاح حقيقي لأنظمتنا التعليمية وبالتالي الدفع نحو تأهيل جديد يتيح لهم قدرة تنافسية في سوق العمل كما هو يتطلب إصلاحاً في المعايير التي وفقها تتم عملية التوظيف وهي المسألة التي لم تنجح دولنا كثيراً في تحقيقها في القطاع الرسمي. فأمام شحّ العمل في هذا القطاع فإنّ الضغوطات للحصول على موقع فيه، تدفع القوى والجماعات المحلية الماسكة به على أن تكون منافعه خاصة بها أو مغلقة عليها. بل إنّ الخطورة هي أن قيم الغزو التي في إطارها تتم عملية التوظيف في القطاع الحكومي باتت قيماً ومعايير فاعلة في القطاع الخاص. أي أن القطاعات الصناعية الكبرى التي كانت حتى وقت قريب ذات معايير عالمية منضبطة في العمل والإنتاجية بفعل ارتباطها بالسوق العالمي واستقلاليتها النسبية عن القرار الحكومي، قد وجدت نفسها وبفعل الضغوط المجتمعية، مخترقة بذات المعايير الرسمية مما سينعكس قريباً على معدلاتها الإنتاجية فيها.

7- **مثلت الفضاءات السيبرنتية المفتوحة** بل وغير القابلة للضبط الكامل بالنسبة لفئة الشباب مدخلاً للتعبير عن الذات والمطالب بل بات هذا وبفعل طبيعته الخاصة الخارجة عن الضبط، رغم ترسانة بعض الدول القانونية، أحد أهم المداخل الضغطية وتحقيق التغيير في السياق الاجتماعي والسياسي القائم. وتعتبر منطقة الخليج أحد أكثر الأقاليم العربية استخداما للإنترنت. إذ إن 60% من سكان المنطقة ممن هم في سن 15 سنة فما فوق أكثر استخداما للإنترنت. بل إنّ هذه النسبة ترتفع في دولة الإمارات العربية المتحدة لتصل لحوالي 75% تليها البحرين بنسبة 65% والكويت وقطر بنسبة 63% و حوالي 61% في المملكة العربية السعودية و 35% في سلطنة عمان. لقد ساهمت الوفرة الاقتصادية والطبيعة الاستهلاكية لمجتمعاتنا، بالإضافة لارتفاع معدلات الدخل وسهولة اقتناء وسائط الاتصال المختلفة لأن تكون منطقة الخليج الأعلى من حيث معدلات استخدامات الفرد فيها لوسائط الاتصال الحديثة في المنطقة العربية. لقد مثل الوسيط السيبرني أداة مهمة، لن أقول في سقوط التابوهات العربية الثلاثة، بل إنها أداة قد ساهمت في إحداث خلخلة مهمة فيها. فشكوى ضعف المشاركة السياسية التي طالما اشتكى الشباب منها في المرحلة السابقة قد كسرته كثافة حضورهم السياسي في الفضاء السيبرني بل إنه فضاء يسمعك أحياناً نقداً لاذعاً لم تعتد على سماعه لأشخاص أو ممارسات. بل إنّ هذا الفضاء قد أصبح أداة ضغطية مهمة على الفاعلين السياسيين التقليديين. كما أن هذا الفضاء قد استطاع أن يكسر حاجز المنع في علاقة الرجال بالنساء في بعض من مجتمعات المنطقة. كما أن ما كان ممنوعاً قوله أو البوح به كمواقف واتجاهات أو خواطر في السياسة والدين في العلن قد أصبح ذلك ممكناً في الفضاء الجديد. وبالبحث عن الشخصيات التي أدينت في قضايا المس بالذات الإلهية أو المس بالشخصيات الدينية والإسلامية- التاريخية وبقيادات سياسية أو دينية نجد أنهم في الغالب الأعم من فئة الشباب.

8- **وعلى صعيد آخر** فإن الفضاء السيبرني الرسمي وتحديداً فيما يتعلق **بالمحطات التلفزيونية الفضائية** بالإضافة لوسائط التواصل الاجتماعي كالوتس آب والتوتر قد وظفت في عمليات الشحن الديني والطائفي والشحن المضاد، وهو شحن كان من نتيجته هذا الانخراط للشباب الخليجي في الصراعات الأهلية القائمة في العراق

وسوريا. ورغم أنه لا توجد إحصائيات رسمية عن حجم انخراط شباب الخليج في الصراعات الأهلية في هذه الدول إلا أن التقديرات غير الرسمية تشير إلى أن حجم انخراط شباب الخليج قد بات بالمئات وأن حجم الضحايا في أوساطه قد بات مقلقاً؛ الأمر الذي دفع على الأقل دولتين من دول المنطقة لأن تجرّما هذا الانخراط وتعاقبا عليه. وهو انخراط قد ساهمت فيه دعوات قد خرجت من مؤسسات دينية ذات صبغة رسمية ومن دعاة في فضائيات ومؤسسات تعمل من داخل مجتمعاتنا بسكوت، ولربما أحيانا بمباركة رسمية لم ندرك حجم تداعياته على نسيجنا الاجتماعي الذي بات مُستقطباً ومتأثراً بشكل خطير بالصراعات الأهلية ذات البعد الطائفي في هذه الدول. وهو انخراط قد جاءت تداعياته الاجتماعية متمثلة في حالة الاستقطاب المذهبي القائم في المنطقة كما أنه يحمل في طياته تبعات سياسية غير منظورة. وهي تبعات سبق وأن حصدتها بعضٌ من دولنا في مرحلة سابقة وفي صراعات أخذت هذا البعد "الجهادي" فيها. فعودة الأفغان العرب قد عانت منها مصر والمغرب والجزائر واليمن والمملكة العربية السعودية. بل أن المجتمع الجزائري الذي عانى كثيراً من حربه الأهلية في تسعينيات القرن الماضي لم يستطع بعد الخروج من حالة الانقسام الداخلي والوهن المؤسساتي والضعف الاقتصادي الناتج في بعضه عن هذا الصراع. إنها صراعات سياسية وإن أعطيت أبعاداً دينية أو مذهبية وهي حروب تأتي مصاحباتها على الدول المنخرطة إمّا في شكل: **أولاً:** تنامي التيارات الدينية المتشددة والدافعة نحو مزيد من التضييق في الحياة العامة وفي المعاملات اليومية. **أو ثانياً:** أنها تحدث استقطابات تأخذ بعداً طائفيّاً حاداً في المجتمع مصحوباً بعنف مميت كما في الحالتين العراقية والباكستانية. **أو ثالثاً** ينتج عن كل ذلك عنف منظم ينال من قوة الدولة ويُعسكرها كما في الحالتين الباكستانية والجزائرية.

9- وأخيراً فإنّ **مشكلة الفراغ** الذي يعاني منه شباب المنطقة قد بنيت عليها الكثير من المشكلات الاجتماعية السياسية الأخرى. فغياب الكثير من البرامج التي تستوعب الطاقات الشبابية بل غياب التوجيه السليم للشباب ولربما تركهم لجماعات الإسلام السياسي قد جعل من البعض منهم قوى معادية للمجتمع الذي هي جزءٌ منه أو من بعض مكوناته. وفي الغالب فإنّ شباب المنطقة إمّا أن يقضي وقت فراغه

في مشاهدة التلفزيون أو بالانشغال بالدردشة على مواقع الإنترنت الاجتماعية وفي المقاهي والمجمعات التجارية أو بالانخراط في أنشطة اجتماعية ودينية مغلقة.

10- لقد خلقت أحداث السنوات الثلاث أو الأكثر **الماضية، أو ما سمي حينها بالربيع العربي، وعياً سياسياً جديداً لدى فئة الشباب** لا يمكن تجاهله، كما بدأت تتشكل في أوساطه قيم سياسية وثقافية جديدة واتجاهات تدعو للعدالة الاجتماعية والمساواة والديمقراطية والحكم الصالح. وهي قضايا تحتاج لقدر أكبر من الفهم و المواءمة أكثر منه المواجهة والمجابهة..

11- وفي الختام فإنه من المهم القول إن غياب **استراتيجية أو عدم الأخذ بها وفهم واضح لاحتياجات الشباب** قد جعل منهم فضاء مفتوحاً للاستهداف من قبل الكثير من قوى الداخل والخارج. قد يكون أبرز تجلياته النزوع نحو التطرف الديني والسياسي وحالة الضياع العام.

الشباب والمرأة شركاء في صياغة الأمن الوطني لدول مجلس التعاون

الأستاذ علي حسين شرفي[1]

مقدّمة:

مع التسليم بأن كافة فئات المجتمع هي غاية التنمية وأدواتها في الوقت ذاته ،فإن هناك أهمية بالغة لإشراك كل من قطاعي المرأة والشباب في عملية التنمية؛ نظراً لما تمثلانه هاتان الشريحتان في المجتمع من أهمية بالغة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث يلاحظ ارتفاع نسبة كل من المرأة والشباب في دول مجلس التعاون بما يعني أن مجتمعات الخليج تعد من المجتمعات الشبابية ، الأمر الذي يتعين معه أن تضع حكومات دول مجلس التعاون ضمن أولوياتها النهوض بالمرأة والشباب ضمن الاستراتيجيات الحالية والمستقبلية للحفاظ على أمن واستقرار دول مجلس التعاون.

وانطلاقاً مما سبق سوف تتناول هذه الورقة المختصرة ثلاث نقاط رئيسية:

الأولى: واقع قطاعي المرأة والشباب في دول مجلس التعاون

والثانية: كيف يسهم كل من الشباب والمرأة في دعم الأمن الوطني لدول مجلس التعاون؟

والثالثة: ما هي معوقات تفعيل دور كل من المرأة والشباب تجاه قضايا الأمن الوطني لدول مجلس التعاون؟

أولاً: واقع قطاعي المرأة والشباب في دول مجلس التعاون:

أشارت دراسة أصدرتها مجموعة "ذي إيكونومست" البريطانية عام 2012 إلى أن معظم سكان دول مجلس التعاون الخليجي هم دون سن الـ 25 سنة، وباعتبار أن عدد السكان

1 رئيس جمعية البحرين الشبابية، مملكة البحرين

الذيـن هـم تحـت 15 سـنة في نمـو متواصـل، فـإن هـذا الوضـع سـوف يظـل كما هـو بحلول عـام 2020، وتشـير بعـض المصـادر إلى أن نسـبة عدد الشـباب من هم دون سـن ال25 حوالي 54% مـن إجـمالي عـدد السـكان في دول مجلس التعاون بما يعنـي أن مجتمعات دول مجلس التعـاون من المجتمعـات الفتية.

من ناحية أخرى تشـير بعض الإحصاءات إلى أن نسـبة النسـاء في دول مجلس التعاون تفوق نسـبة الرجـال في بعـض مـن دول الخليـج، بـل أنـه في بعـض مـن تلـك الـدول تقلـدت المـرأة مناصـب قياديـة عديـدة، وفي هـذا السـياق أشـارت دراسـة أجرتهـا شركـة جرانـت ثورنتـون الاستشـارية، مطلـع العـام 2014 إلى أن المـرأة تتـولى 14% مـن المناصـب الإداريـة العليـا في الإمارات، وأشـارت الدراسـة إلى أن النسـبة أقل من المتوسـط العالمي البالغ 24%، لكنها أعلى مـن نسـبة 9% في اليابـان و10% في هولنـدا و13% في سـويسرا، بمـا يعني تميـز وضع المرأة في بعـض دول مجلـس التعـاون مقارنـة بالـدول الغربية في هذا الشـأن.

ثانياً: كيف يسهم كل من الشباب والمرأة في دعم الأمن الوطني لدول مجلس التعاون؟

تعريف الأمن الوطني:

الأمـن الوطنـي باختصـار هـو "تأمـين الدولة مـن داخلها وحمايتها مـن التهديـد الخارجي بما يكفـل لشـعبها حيـاة مسـتقرة توفـر لهـا أسـباب النهـوض والنمـو والتعبـير عـن هويتهـا بين الأمـم وممارسـة حريتهـا في اسـتغلال طاقتهـا البشرية وثرواتهـا الطبيعية للوصـول إلى تحقيق أهدافهـا في التقـدم والازدهار والسـلام ".

ومـن ثـم فـإن الأمـن وفقـاً لهـذا المعنـى لـه جوانـب عديـدة أجمـع عليهـا العديـد مـن المفكريـن وهـي:

1. الأمن العسكري ويرتبط بالقدرات الدفاعية للدولة.
2. الأمن السياسي ويعني الاستقرار التنظيمي للدول.

3. الأمـن الاقتصـادي ويعنـي الوصول إلى المـوارد الحيوية والأسـواق الضرورية للحفاظ على مسـتويات مقبولـة مـن الرفـاه وقـوة الدولة.

4. الأمـن الاجتماعـي ويخـص قـدرة المجتمعـات عـلى إنتـاج أنمـاط خصوصياتهـا في اللغـة والثقافـة والهويـة الوطنيـة والدينيـة والعـادات والتقاليـد في إطـار تطورهـا، وكذلـك التهديـدات التـي تؤثـر في أنمـاط هويـة المجتمعـات وثقافاتهـا.

ومـع أن للمـرأة إسـهاماً ملموسـاً في كافـة جوانـب الأمـن الوطني وفقـاً لهذا التعريـف، فإنها أكـثر وضوحـاً في البعـد الاجتماعـي للأمـن، وذلـك كما يلي:

دور المرأة تجاه دعم قضايا الأمن الوطني:

تعـدّ الأسرة هـي النـواة الأولى للمجتمـع، وبقـدر مـا تكـون قـوة تلـك النـواة بقـدر مـا تكون قـوة المجتمـع، ومـن ثـم فـإن دور المـرأة يتمثـل في خلق جيـل من الشـباب يقود مؤسسـات الوطـن في الحـاضر والمسـتقبل مـن أجـل تحقيـق مفهـوم الأمـن المجتمعـي الذي يعدّ أساسـاً للأمـن الوطنـي مـما يعزز الاسـتقرار.

مـن ناحيـة أخـرى فـإن نجـاح المـرأة في حمايـة النـشء مـن التطـرف والجريمـة، فضـلاً عـن تحصـين أذهـان الشـباب مـن الأفـكار التـي لا تتناسـب والمجتمعـات الخليجيـة يعد الإسـهام الأكـبر في دعـم الأمـن الوطنـي لـدول مجلـس التعـاون.

وعـلى الرغـم مـن أهميـة ذلك الدور فـإن ثمة متطلبات لتفعيـل دور المرأة تجـاه قضايا الأمن الوطنـي عمومـاً ومنها:

1. ضرورة تبنـي اسـتراتيجيات وطنيـة تهتـم بقضايـا المـرأة، عـلى أن تتضمـن تحديـد اللوائح والقوانـين والتشريعـات التـي توضـح حقـوق المـرأة وواجباتهـا.

2. إعـادة مراجعـة التشريعـات والقوانـين ذات العلاقـة بالمـرأة ولا شـك أن انضـمام دول مجلـس التعـاون الخليجـي للعديـد مـن الاتفاقـات والمعاهـدات الدوليـة ذات الصلـة بحقـوق المـرأة، التـي وفي مقدمتهـا اتفـاق القضـاء عـلى جميع أشـكال التمييز ضـد المرأة يعـد خطـوة مهمـة في هـذا الشـأن، فضـلاً عـن اختيـار دول مجلـس التعـاون الخليجـي

لشعار "حق المساواة هو تقدم للجميع" للاحتفال باليوم العالمي للمرأة يعد مؤشراً على وجود رؤية خليجية مشتركة بشأن آليات النهوض بقضايا المرأة في دول المجلس الأمر الذي أدى إلى تقلدها مناصب قيادية في قطاعات السياسة والتعليم والصحة والاقتصاد، وغيرها من المجالات الأخرى.

3. ضرورة إجراء المزيد من الدراسات والبحوث عن المرأة الخليجية ودورها المهم في خطط التنمية.

4. العمل على تمكين المرأة ليس فقط بغرض إكسابها المزيد من المهارات والقدرات بل أن يؤهلها ذلك للمشاركة في مجتمعها والتأثير في عملية صنع القرارات والاضطلاع بالوظائف والأدوار في الجماعات والمؤسسات التي تمس حياتها الاجتماعية والسياسية.

5. ضرورة الاهتمام بتمكين المرأة من المراكز القيادية والاستشارية لمواكبة الخطة التنموية، بالإضافة إلى تشجيع مشاركة المرأة في عملية اتخاذ القرار في المجال التنموي، والحاجة إلى توظيف التعليم لتعزيز فرص التمكين الاقتصادي للمرأة.

دور الشباب تجاه دعم قضايا الأمن الوطني:

لا شك أن وجود جيل من الشباب الواعي بالسياق المحلي والإقليمي والدولي من شأنه تعزيز الأمن الوطني، وبخاصة في ظل ما تفرزه العولمة من مفاهيم مغلوطة لا تتناسب وخصوصية المجتمعات الخليجية وتطورها.

من ناحية أخرى فإن توعية جيل الشباب بهوية المجتمعات الخليجية من شأنه تعزيز الانتماء الوطني، ودعم النسيج الاجتماعي الذي يتعين أن ينهض على أسس من احترام القانون بعيداً عن الانتماءات الضيقة، ولا شك أن تلك مسؤولية كافة مؤسسات التنشئة الاجتماعية ومنها الأسرة والمدرسة والمسجد والجامعة، فضلاً عن الدور المهم الذي تضطلع به وسائل الإعلام من خلال دعم الانتماء الوطني والتصدي لمحاولات بعض المنظمات الحقوقية الدولية تشويه الواقع الخليجي.

وعلى الرغم من أهمية ذلك الدور فإن هناك عدة متطلبات لتفعيل مساهمة الشباب في دعم الأمن الوطني ومنها:

1. تنمية قيمة الحوار بين الشباب من خلال تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في هذا الشأن حتى يكون لدى الشباب الوعي والدراية الكافية بالمحيط الإقليمي والدولي وبخاصة ما تحاول المنظمات الحقوقية الدولية أن تبثه من مفاهيم مغلوطة عن المجتمعات الخليجية، فضلاً عما تصدره بعض مراكز الدراسات الغربية من دراسات مغلوطة عن مملكة البحرين ودول مجلس التعاون والتي يتعين أن يتم قراءتها وفق معايير ثلاثة أولها: توقيت صدور مثل هذه الدراسات، وثانيها: من يمول تلك المراكز، وثالثها: هل يتفق مضمون تلك الدراسات مع الواقع الخليجي؟

2. أهمية بحث تنفيذ توصيات مؤتمر "الشباب في دول مجلس التعاون "والذي نظمته الأمانة العامة للمجلس في عام 2012، ومنها أهمية أن يكون هناك تواصل بين الشباب الخليجي والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لاستمرار انعقاد مؤتمر الشباب الخليجي في دول الخليج العربية.

3. التفكير في إنشاء مركز خليجي موحد لدعم وتوجيه الشباب في سوق العمل بما يزيد فرص العمل للشباب الخليجي ويسهل من تنقل المواطنين ورؤوس الأموال بين دول المجلس الأمر الذي يسهم في تعميق المواطنة الخليجية، فضلاً عن التفكير في إنشاء جمعية للشباب الخليجي تتبنى رؤاهم تحت مظلة الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

4. ضرورة إجراء المزيد من الدراسات الميدانية في دول مجلس التعاون بهدف التعرف على الاحتياجات الحقيقية للشباب ومشكلاتهم مما سوف يسهم في حلها وذلك تنفيذاً لقرار قمة مجلس التعاون الثالثة والثلاثين التي عقدت بمملكة البحرين والتي قررت" تكليف الأمانة العامة بدراسة إنشاء صندوق لدعم ريادة الأعمال لمشروعات الشباب الصغيرة والمتوسطة، وتأسيس برنامج دائم لشباب دول مجلس التعاون بهدف تنمية قدراتهم وتفعيل مساهمتهم في العمل الإنمائي والإنساني وتعزيز روح القيادة والقيم الإيجابية لديهم والتعريف بالهوية الخليجية".

5. ضرورة حل مشكلات الشباب وفي مقدمتها البطالة إذ إنه وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، يتوقع ارتفاع عدد المواطنين الخليجيين العاطلين عن العمل إلى نحو 2-3 ملايين مواطن خلال الفترة (2010–2015)، وتؤكد دراسة لمؤسسة الخليج للاستثمار أن معدلات البطالة في صفوف الشباب أكثر من غيرها من الشرائح الأخرى في دول مجلس التعاون.

ثالثاً: معوقات إسهام كل من المرأة والشباب في دعم الأمن الوطني لدول مجلس التعاون:

على الرغم من إسهام كل من الشباب والمرأة في دعم قضايا الأمن الوطني فإنه لاتزال هناك معوقات يتعين التغلب عليها لتعزيز ذلك الدور ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

بالنسبة للمرأة:

تدني مشاركة المرأة في سوق العمل، ففي دراسة أصدرتها الأمانة العامة لمجلس التعاون أشارت إلى أنه مقارنة بنمو قوة العمل النسائية الوطنية في سوق العمل الخليجي على امتداد عشرة أعوام فقد تبين مراوحة تلك النسب عند معدلاتها دون تغيير يُذكر على مدى عقد كامل بل إنها انخفضت في بعض الدول مثل قطر بينما ارتفعت بصورة ملحوظة فقط في البحرين، وبحسب الدراسة فإنه عند مقارنة نسبة قوة العمل النسائية الخليجية بقوة العمل الوطنية الخليجية فقط (أي عند استثناء الوظائف التي تشغلها العمالة الأجنبية باعتبار أن القسم الأعظم من هذه الوظائف غير مقبول بالنسبة للمواطنين)، فإنّ النسبة لا تزال متواضعة حيث تبلغ 23.9% في الإمارات 29.6% في البحرين و16.6% في السعودية و25.6% في عُمان و 34.5% في قطر و43.2% في الكويت، كما أن فجوة البطالة بين الرجال والنساء في المنطقة في ازدياد إذ تضاعفت خلال السنوات الـ25 الماضية من 5% عام 1985 إلى أكثر من 10% عام 2010.

افتقار المرأة إلى الدعم والتدريب؛ فعلى الرغم من أنها مشاركة بشكل فعّال في العديد من القطاعات إلا أنها لازالت بحاجة إلى الدعم والتدريب ورفع القدرات ومراجعة التشريعات المعيقة لهذه الأعمال.

الـدور التقليـدي للمـرأة داخل الأسرة إذ إن هناك اعتقاداً أن تربية الأبناء مسـؤولية الأُم فقط واسـتبعاد دور الأب واقتصـاره عـلى أنـه معيـل مـالي فقـط لا كمـربٍّ، بمـا يتعـين معـه تغيـير تلـك الصورة.

أشـارت تقاريـر التنميـة البشريـة الصـادرة عـن برنامـج الأمـم المتحـدة الإنمـائي إلى أنـه عـلى الرغـم مـن بعـض التحسـن الكمـي في قـدرات المـرأة العربيـة وبخاصـة في التعليـم والعمـل فـإن هـذا التحسـن لم ينجح في تعديـل المواقف والمعايـير الاجتماعية المتحيزة ضـد المرأة، من ناحيـة أخـرى أشـار تقريـر المعهد العـربي للتخطيط إلى ارتفاع نسـبة المـرأة في مراحل التعليم المختلفـة في الـدول العربيـة عمومـاً، ولا سـيّما التعليـم العـالي حيـث تجـاوزت 70% في بعض المؤسسـات، إذ تقـدّر المـؤشرات الكميـة تفوّقهـا عـلى الذكـور في الالتحاق بمؤسسـات التعليم العـالي بمـا يعنـي أنهـا رافد مهـم مـن روافد سـوق العمل.

بالنسبة للشباب:

- تـدني الوعـي لـدى الشـباب بطبيعـة التحـولات الإقليميـة والدوليـة وسـيادة مفاهيـم مغلوطـة لديهـم بمـا يخلـق مـا يمكـن أن نطلـق عليـه "ضبابيـة الأفـكار".
- في ظـل مـا أفرزتـه العولمـة مـن مفاهيـم وقيـم قـد لا تتناسـب والمجتمعـات الخليجيـة بـل والعربيـة والإسـلامية عمومـاً، فقـد ترسـخت لدى الشـباب أنمـاط من القيـم وبخاصة الاسـتهلاكية منهـا.
- ضعـف مؤسسـات المجتمـع المـدني في دول مجلـس التعـاون والتي من المفـترض أن تكون حلقـة الوصـل بـين مؤسسـات الدولـة الرسـمية والمجتمـع وينضـوي ضمنهـا قطـاع الشـباب.
- الاسـتخدام السـلبي لوسـائل التواصـل الاجتماعـي، حيـث يلاحـظ أن أكـثر مـن 70% مـن مسـتخدمي الفيـس بـوك في دول مجلس التعـاون من فئة الشـباب، وتتصدر دول مجلس التعـاون الـدول العربيـة في هذا الشـأن.

الفصل الخامس

الأمن المائي: مطلب استراتيجي وطني

الأمن المائي لدول مجلس التعاون الخليجي

الدكتور عبدالعزيز بن سليمان الطرباق[1]

مفهوم الأمن المائي:

يقصد بمفهوم الأمن المائي الكفاية والضمان للموارد المائية عبر الزمان والمكان بالكميات والمواصفات العالمية. أي أنه يعني تلبية الاحتياجات المائية المختلفة كمّاً ونوعاً مع ضمان استمرار هذه الكفاية من خلال حماية الاستخدامات الحالية للدولة المعنية، علاوة على تنمية موارد المياه الحالية. ثم يأتي بعد ذلك البحث عن موارد جديدة سواء كانت تقليدية أو غير تقليدية. وازدياد الأمن المائي عادة ما يحسن إمكانية الأمن الغذائي، ولكن العكس ليس صحيحاً: فزيادة الأمن الغذائي من خلال التوسع الأفقي سوف يخفض أمن القطاعات الأخرى التي تستخدم المياه بل ويضاعف من الضغوطات الناجمة عن المياه.

يرتكز مفهوم الأمن المائي على عدة أسس أهمها ما يلي:

1. اعتبار المياه سلعة اقتصادية Economic Good أي أنها ليست سلعة مجانية، وبالتالي فإن هدر المياه أو عدم ترشيد استخدامها سيؤدي إلى إلحاق أضرار جسيمة بمستقبل المياه.
2. المياه هي إحدى المتطلبات الأساسية للتنمية، إذ من دون المياه لا يمكن القيام بعمليات التنمية في القطاعات الاقتصادية المختلفة.
3. تتسم الموارد المائية بالندرة، وفي ظل التناقض بين محدودية الموارد المائية وتزايد الطلب عليها تصبح المياه ثروة استراتيجية A strategic asset
4. إن الهدف الأساسي للأمن المائي هو تحقيق: الكفاية Sufficiency والاستدامة Sustainability والعدالة Equity والإدارة المتكاملة للموارد المائية Integrated Water Resources Management.

---

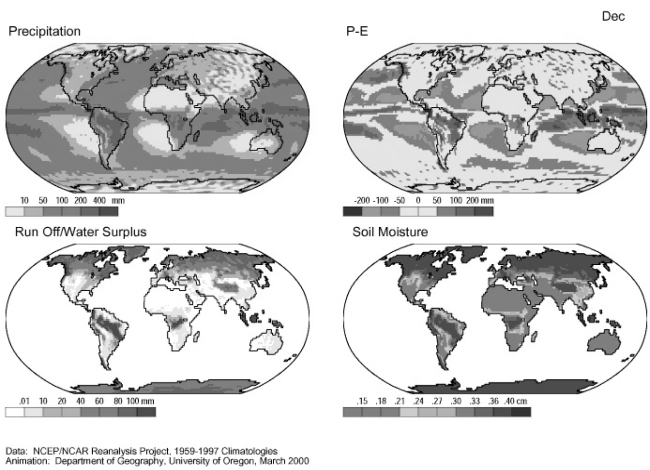
1 مدير الاستراتيجية الموحدة للمياه ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية

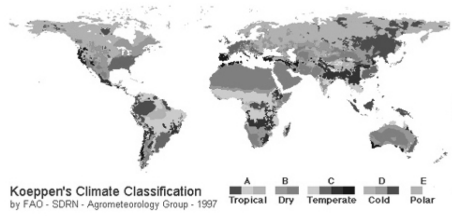
الظروف المناخية لدول المجلس:

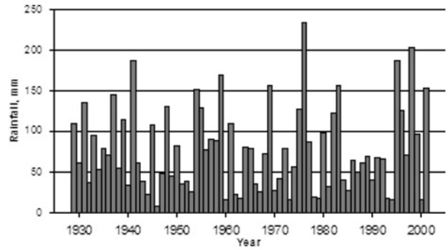
تقع في نطاق الصحاري:

- عدم انتظام الأمطار في الزمان والمكان (معظم مناطق دول المجلس أقل من 100 ملم/السنة)، معدلات بخر عالية (أكثر من 3000 ملم/السنة).

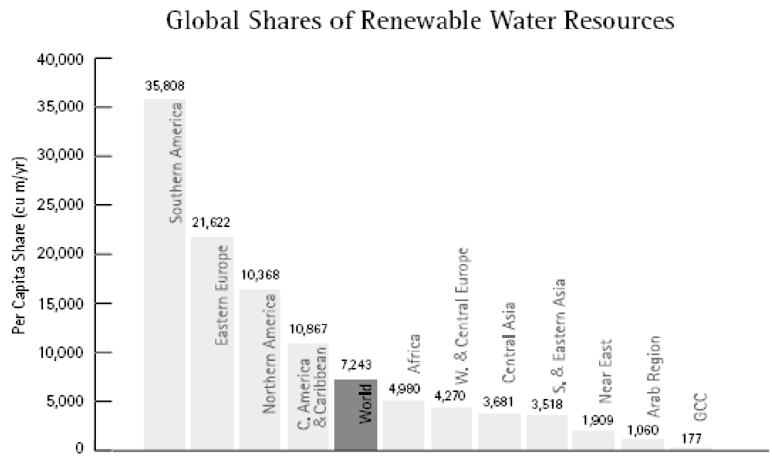
- استحالة وجود موارد مائية سطحية دائمة، وتعتمد على المياه الجوفية والمياه المحلاة بشكل رئيس، وبدرجات أقل على مياه الصرف الصحي المعالجة.





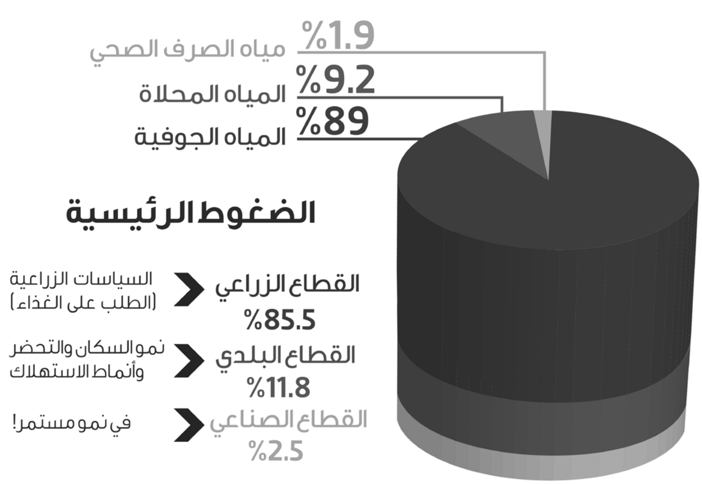


حصة الفرد من المياه الطبيعية المتاحة في دول مجلس التعاون مقارنة بمناطق العالم



(Arab Water Council, 2006)

مصادر المياه واستخداماتها في دول المجلس (2008)



مصادر المياه الجوفية في دول المجلس

1. متكونات المياه الجوفية (الطبقات الجيولوجية الحاملة للمياه)

- طبقات ضحلة متجددة (معدل تغذية حوالي 3.5 مليار متر مكعب)
- طبقات عميقة غير متجددة (إحفورية)، تم تقدير مخزونها بحوالي 530 – 1260 مليار متر مكعب

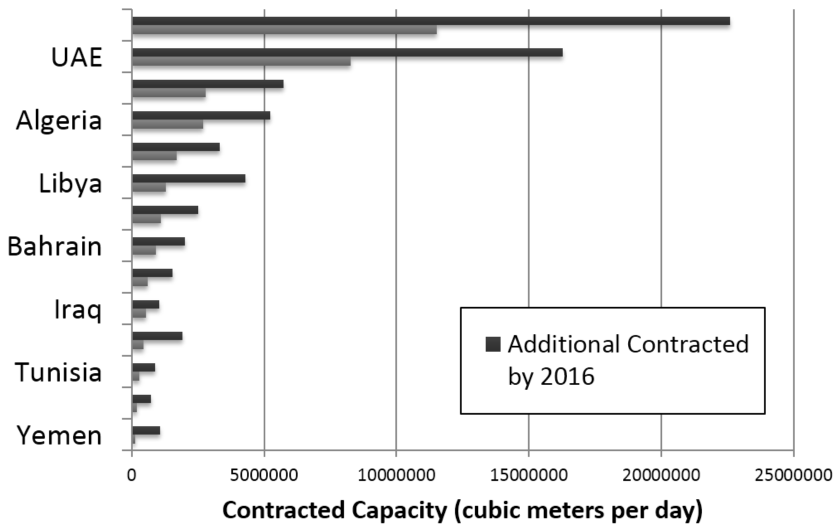
2. استنزاف متسارع وتلوث بسبب الأنشطة السطحية (زراعية وبلدية) للمياه الجوفية الضحلة المتجددة في جميع دول المجلس بلا استثناء

3. تعدين مكثف للمياه الجوفية غير المتجددة (أساساً لتلبية الطلب للقطاع الزراعي)

4. نضوب وتدهور مستمر (انخفاض المستويات المائية، تدني نوعية المياه بسبب التملح)، وتقلص مستمر للمياه الجوفية الصالحة للاستخدام

5. تأثيرات خسارة المصدر: إقتصادية، إجتماعية، بيئية، خسارة المخزون المائي الجوفي الاستراتيجي لحالات الطوارئ.

المياه المحلاة في دول المجلس



تحديات التحلية

1. التكاليف المالية والاقتصادية

- عبء مالي ثقيل على كاهل الموازنات الوطنية بسبب انخفاض نسب استرجاع التكاليف نتيجة للدعم العام غير الموجه
- استثمارات هائلة بلغت أكثر من 25 مليار دولار حتى الآن
- ارتفاع تكلفة إنتاج المتر المكعب من المياه المحلاة في دول المجلس (1-2 دولار)أمريكي مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 0.7 دولار أمريكي)

Figure 4. Reduction in MSF Desalination Cost, 1955–2003
(US$/m³)



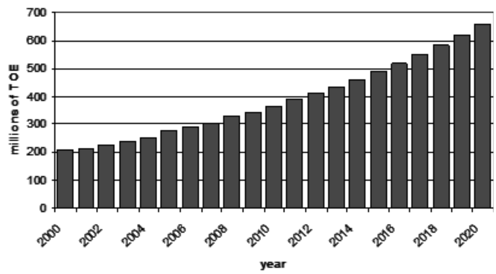
Source: Y. Zhou and R.S.J. Tol, "Evaluating the Costs of Desalination and Water Transport," *Water Resources Research* 41 (March 2005): 3, W03003, doi: 10.1029/2004WR003749.

2. تقنية مستوردة

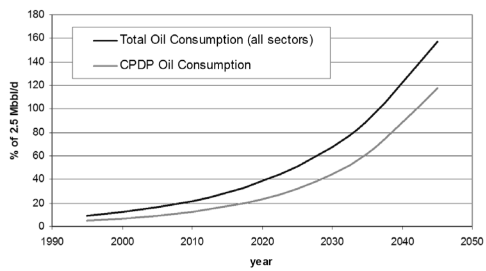
- لا تمتلك دول المجلس هذه التقنيات
- انخفاض القيمة المضافة للتحلية لاقتصاديات دول المجلس

3. استهلاك مكثف للطاقة يستنزف المخزون النفطي

- تستهلك محطات التحلية مزدوجة الانتاج أكثر من 50% من استهلاك الطاقة الكلي في بعض دول المجلس.



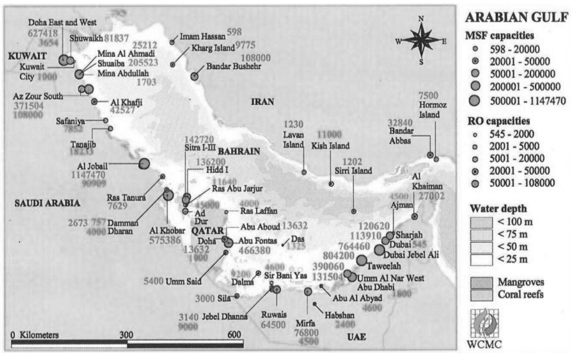
استهلاك الطاقة في دول المجلس للفترة 2000-2009، والمتوقع للعام 2020 (EIU, 2010)



في الكويت سيعادل استهلاك الطاقة لمحطات التحلية إنتاج الكويت من النفط الخام (2.5 مليون برميل يومياً) بحلول العام 2035
(Darwish, et al. 2010)

4. التأثيرات البيئية

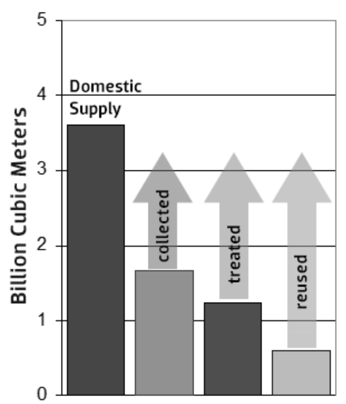
- تلوث الهواء بسبب انبعاث الأكاسيد (خصوصاً التي تستخدم النفط بدلاً من الغاز)
- تلوث البيئة البحرية والساحلية (صرف المحلول الملحي المركز والحار المتخلف عن عملية التحلية ومخلفات المواد الكيميائية المستخدمة) وأثرها على الأحياء والعوائل.



توزيع محطات التحلية في الخليج العربي، نوعها وطاقتها

مياه الصرف الصحي المعالجة

- معظم الدول تمتلك محطات معالجة ثلاثية ومتقدمة.
- تمثل مياه الصرف الصحي المعالجة 20-40% فقط من المياه البلدية.
- لا تزيد نسبة المياه المعاد استخدامها عن 12% من المياه البلدية المتوفرة، وحوالي 60% من المياه المعالجة
- يتم الاستخدام في الري التجميلي والإنتاجي
- يمكن أن تمثل هذه المياه مصدراً مائياً مهمّاً مع وضع الضوابط والشروط المطلوبة لتقليل المخاطر الصحية والبيئية.



كميات مياه الصرف الصحي المجمعة والمعالجة والمعاد استخدامها مقارنة بالمياه البلدية المستهلكة (2005)

استهلاك القطاع الزراعي للمياه:

1. في الثلاثة عقود الماضية، دعت الحاجة إلى الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية الأساسية (الأمن الغذائي) دول المنطقة إلى تشجيع الزراعة عن طريق تقديم الدعم والحوافز.

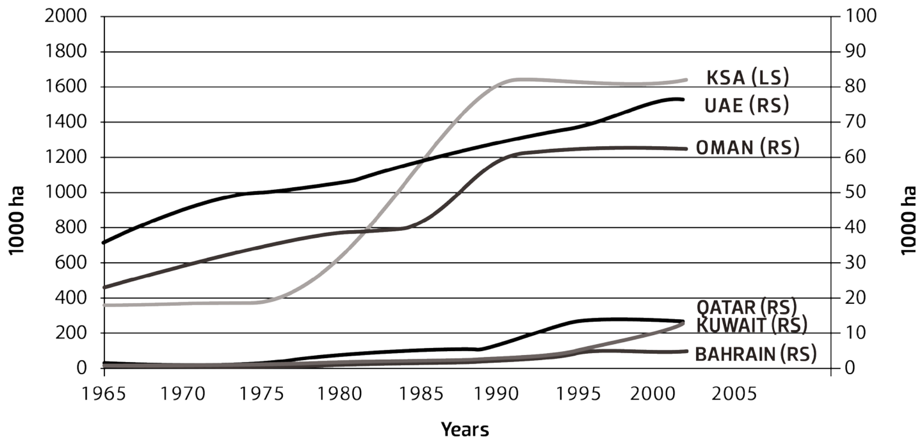
2. توسع كبير وضخم في الأنشطة الزراعية، مقترناً باحتياجات كبيرة من المياه، تمت تلبيتها أساساً عن طريق استخراج مياه المتكونات العميقة غير المتجددة.

3. معدلات استهلاك مفرطة بالقطاع الزراعي بسبب

- حفر الآبار غير المدروس وغير المقيد، وعمليات الحفر غير المشروعة
- انخفاض كفاءة الري (30-45%)
- زراعة المحاصيل عالية الاستهلاك للمياه
- عدم وجود تعرفة لاستهلاك المياه الزراعية
- غياب الرصد والمراقبة للكميات المستهلكة



زيادة المساحة الزراعية المروية بالمياه الجوفية في دول المجلس 1965 - 2002



FAOSTAT, 2004

مُحددات الزراعة في دول المجلس:

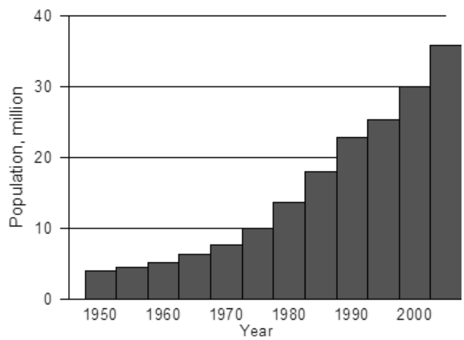
- **مُحدد المياه:** محدودية المياه والتدهور المستمر في كمية ونوعية المياه الجوفية.
- **مُحدد المناخ الزراعي**: غير ملائم في معظم الدول، زراعة تقليدية (كفاءة ري منخفضة (30-45%)، معدلات بخر عالية.
- **مُحدد الأراضي الصالحة للزراعة**: محدودية الترب الزراعية، معظمها رملية قليلة الاحتفاظ بالمياه وغير خصبة، تتطلب استخداماً مكثّفاً للأسمدة.
- **المنافسة الخارجية وتحرير التجارة**: عدم وجود الميزة النسبية للقطاع الزراعي بدون الدعم الحكومي، وانخفاض جودة المنتج الزراعي.
- **ضعف مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي المحلي (أقل من 2%).**
- **محدودية توظيف العمالة الوطنية ولا تمثل الزراعة حالياً فرص عمل للمواطنين.**

علاقة الطلب على المياه والزيادة السكانية والتنمية:

- تنمية متسارعة في مختلف النواحي الاجتماعية والعمرانية والصناعية والزراعية منذ منتصف سبعينيات الماضي وتحسن مستوى المعيشة .
- معدل نمو سكاني أكثر من 3% (من أعلى المعدلات في العالم)
- زيادة متعاظمة في المتطلبات المائية.

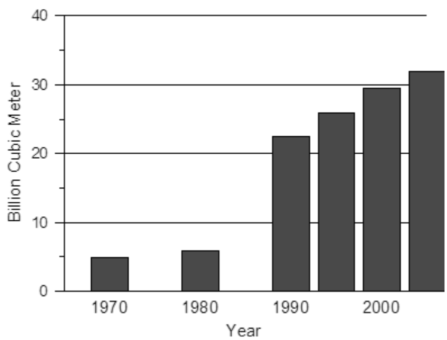
الطلب على المياه في دول المجلس

مليار متر مكعب



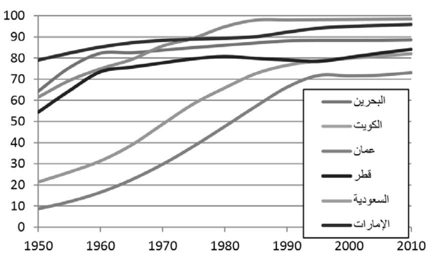
السكان في دول المجلس

مليون نسمة



استهلاك القطاع البلدي للمياه:

1. سبب النمو السكاني والتوسع العمراني الهائل الذي شهدته دول المنطقة زيادة في متطلبات القطاع البلدي للمياه بمعدلات تفوق قدرة المصادر المائية المخصصة لهذا القطاع (التحلية) على الوفاء بها.



2. تضخمت متطلبات القطاع المنزلي كذلك بسبب:

- عدم فعالية برامج المحافظة على المياه
- عدم مشاركة المستهلكين
- غياب أو انخفاض التعرفة على استخدامات المياه لا تمنع المستهلكين من الإسراف في استخدام المياه أو تبديدها
- ارتفاع نسبة المياه غير المحسوبة وتسرب عالٍ من شبكات المياه البلدية
- ارتفاع مستوى المعيشة وغياب الوعي المائي
- ارتفاع معدل استهلاك الفرد (300-750 لتر/يوم/فرد)

الإدارة المائية المستدامة في دول مجلس التعاون:

1. **في العقود الثلاثة الماضية، وحتى وقت قريب:** التركيز على سياسات إدارة العرض وزيادة الإمدادات المائية في وجه المتطلبات المتزايدة

- زيادة السحب من المياه الجوفية، التوسع في بناء محطات التحلية، بناء السدود وحصاد الإمطار، وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي

2. **أثبت أسلوب إدارة المياه عن طريق توفير الإمدادات اللازمة فشله في تحقيق أي قدر معقول من استدامة موارد المياه أو توفير الأمن المائي لدول المجلس.**

3. **حالياً:** وصلت معظم دول المجلس إلى قناعة بعدم إمكانية الاستمرار في هذا النهج، وضرورة إجراء:

- إصلاحات في السياسات المائية مع التركيز على إجراءات إدارة الطلب والمحافظة.
- تحسين التدابير التشريعية والمؤسسية.

4. نجحت الجهود في بعض الدول في تخفيض معدلات الاستهلاك بشكل عام بالنسبة للفرد في بعض الدول.

5. لا يزال الاستهلاك الكلي للمياه في ارتفاع بسبب النمو السكاني المتسارع والطلب على المياه في قطاعي الزراعة والبلديات.

6. **أهم القوى الدافعة التي تهدد الاستدامة المائية في دول المجلس:**

- ضغوطات النمو السكاني المتزايدة
- تعارض السياسات الزراعية مع الموارد المائية المتاحة
- ضعف مستوى الإدارة المائية واتباع اسلوب إدارة العرض
- انخفاض كفاءة استخدام المياه
- عدم كفاية الوعي المجتمعي

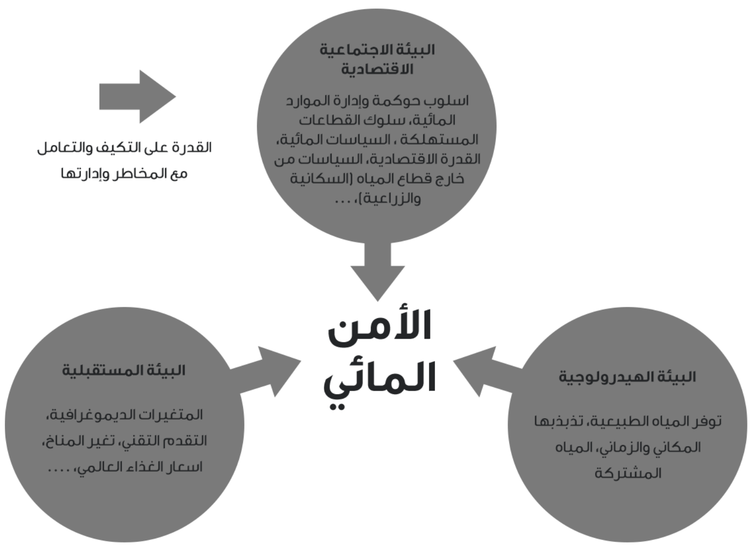
7. الاستدامة المائية تتطلب إجراء إصلاحات كبيرة وجريئة في قطاع المياه للتعامل والتكيف مع ندرة المياه الحالية والمستقبلية (بناء القدرات المؤسسية وإصلاح السياسات وتحديث التشريعات والتوجه إلى جانب إدارة الطلب والمحافظة والحماية).

8. تحسين مستوى الحوكمة (النهج التشاركي) لينتقل سلوك المجتمع من كونه جزءًا أساسياً من المشكلة المائية إلى جزء رئيس في حلها (إنشاء مجتمع خليجي موجّه مائياً)

9. رفع مستوى الاستثمارات المطلوبة في البحث والتطوير في مجال تقنيات الموارد غير التقليدية (التحلية ومعالجة المياه) لتقليل التكاليف الاقتصادية والبيئية وامتلاك التقنية.

10. التعاون والتكامل بين دول مجلس التعاون والعالمين العربي والإسلامي في قضية الأمن الغذائي لتعزيز الأمن المائي.

محدّدات الأمن المائي في دول مجلس التعاون



الاستنتاجات والتوصيات:

1. أهم القوى الدافعة للمشكلة المائية وتهديد الأمن المائي في دول المجلس:
   - ضغوطات النمو السكاني المتزايدة
   - تعارض السياسات الزراعية مع الموارد المائية المتاحة
   - ضعف مستوى الإدارة المائية وتغليب أسلوب إدارة العرض على أسلوب إدارة الطلب
   - انخفاض كفاءة استخدام المياه
   - عدم كفاية الوعي المجتمعي

2. لتحقيق الأمن المائي (استدامة المياه) يجب إجراء إصلاحات كبيرة وجريئة في قطاع المياه للتعامل مع ندرة المياه (بناء القدرات المؤسسية واصلاح السياسات وتحديث التشريعات والتوجه إلى جانب إدارة الطلب والمحافظة والحماية).

3. تحسين مستوى الحوكمة (النهج التشاركي) لينتقل سلوك المجتمع من كونه جزءًا أساسياً من المشكلة المائية إلى جزءٍ رئيسٍ في حلها (مجتمع خليجي موجّه مائياً)

4. رفع مستوى الاستثمارات المطلوبة في البحث والتطوير في مجال تقنيات الموارد غير التقليدية (التحلية ومعالجة المياه)

5. التعاون والتكامل بين دول مجلس التعاون والعالمين العربي والإسلامي في قضية الأمن الغذائي لتعزيز الأمن المائي

6. سرعة إنجاز الاستراتيجية الموحدة لدول المجلس واستكمال إجراءات الربط المائي

الأمن المائي في دول مجلس التعاون: تبعاته وتحقيقه

الدكتور محمد فهد الراشد[1]

الأمن المائي هو مطلب عديد من الدول، هناك دول تمتلك مكونات تحقيق هذا الأمن، ولكنها لم تحققه مع الأسف، وهناك دول تمتلك القليل جداً من مكونات هذا الأمن وحققته بكل نجاح. من أهم العناصر المؤثرة في الأمن المائي: الزيادة السكانية، الجفاف والتغير المناخي، التمدن والتنمية، زيادة تملح وتلوث المياه، السياسات المتبعة في إدارة الموارد المائية. طبعا يسهل وجود مورد موحد تقريباً لدول مجلس التعاون وهو مياه التحلية، يسهل وضع سياسة أمن مائي موحدة لهذه الدول.

ما هو الأمن المائي لدول مجلس التعاون؟

هناك تعريفات كثيرة للأمن المائي ، أبسطها هو قدرة الدولة على تأمين استمرارية حصول المجتمع على مياه آمنة وصحية، هذا باختصار. طبعاً هناك تفاصيل أخرى لتعاريف الأمن المائي، أنا أفضّل أن أذهب إلى تعريف خاص وضعته لدول مجلس التعاون لتحقيق الأمن المائي وهو كالتالي"ضمان استمرارية إنتاج وتوزيع المياه العذبة للمستهلكين بالكميات والمواصفات المطلوبة، وتكوين مخزون استراتيجي آمن من المياه العذبة".

العنصران يكوّنان الأمن المائي لدول مجلس التعاون. وتتمثل مظاهر تحقيق الأمن المائي في مظهرين أولاً تكون لدينا بنية تحتية تنتج من خلالها مياه عذبة، توزع وتخزن وتراقب، ويرشد استهلاكها في نفس الوقت. إضافة إلى البنية التحتية يجب أن تكون هناك خبرات وطنية قادرة على إدارة وحماية هذه البنية وصوناً لاستمراريتها. فهناك عندنا البنية التحتية والقدرات الوطنية المطلوبة لتحقيق هذا الأمن المائي، لا تكفي البنية التحتية وحدها لتحقيق هذا الأمن المائي، أيضاً الخبرات الوطنية تعد ضرورية للغاية.

---

1 المدير التنفيذي لمركز أبحاث المياه بمعهد الكويت للأبحاث العلمية

الأمن المائي الوطني والإقليمي:

الفرق بين الأمن المائي الوطني لكل دولة، والإقليمي لدول مجلس التعاون. الأمن المائي الوطني جزء لا يتجزأ من الأمن المائي القومي لدول مجلس التعاون بسبب تداخل الموارد المائية التي لا تعرف الحدود السياسية، والتي في معظمها مياهٌ جوفية هي المورد الأساسي الطبيعي الوحيد في دول مجلس التعاون. مما يزيد من ترابط الأمن المائي لهذه الدول الاعتماد على مورد رئيسي وهو مورد التحلية. يجب أن يكون هناك تكامل وشفافية في الخطط المائية للاستفادة من تجاربنا وتجارب الآخرين شيء ضروري جداً في هذه المرحلة، وهذا يصب في تعزيز الأمن المائي المشترك لدول المجلس. لا يجب أن تكون هناك حدود أو سرية في تعاملنا في الخطط المتبادلة، يجب أن تكون هناك إدارة موحدة للموارد المائية المشتركة، تطيل من عمر هذا المورد وتتيح الاستفادة من كل قطرة في كل دولة.

مكوّنات تعزيز الأمن المائي:

1. توفر الموارد المائية في المكان والزمان المناسبين، يعتمد ذلك في الأساس على الموارد الطبيعية، مواصفاتها نوعاً وكمّاً.
2. الظروف الاجتماعية والاقتصادية الممثلة بمتانة البنية الاقتصادية، تنوع مصادر الدخل وليس الاعتماد على النفط فقط.
3. الآلية العملية لاتخاذ القرار، يجب أن يكون اتخاذ القرار بسرعة والقرار الصحيح في الوقت المناسب.
4. تعزيز السمات التراثية والثقافة المجتمعية الداعمة لأهمية الأمن المائي: أجدادنا كانوا يحافظون على المياه فهذه السمات يجب أن نعززها في أبنائنا وأحفادنا.
5. تزامن تطوير البنية التحتية المائية مع تطوير الخبرات الفنية والإدارية لقطاع المياه، مثال على عدم تزامن حصولنا على التقنيات الحديثة في حفر الآبار العميقة أدى إلى استنزاف المياه الجوفية وبالتالي لم تكن هناك خبرات وطنية تجاري هذه التقنية.
6. يجب استشراف المستقبل وبما يتماشى مع توقعات التغير المناخي والتغير السياسي.

علاقة الأمن المائي والأمن الغذائي وأمن الطاقة:

من أين أبدأ، من الأمن المائي أم الأمن الغذائي؟ هناك طبعاً مرات يكون هناك تكامل ومرة يكون هناك تضاد ما بين هذه الثلاثة. كيف نوازن بين هذه الثلاثة؟ الغذائي وأمن الطاقة يعنيان تحقيق الحاجات الأساسية للمجتمع من هاتين السلعتين وتأمينهما لدفع عجلة التنمية. توفر الغذاء والطاقة ضروري في كل مكان وزمان إلا أن الماء وإن كان ضرورياً في أغلب الأحوال، إلا أنه قد يسبب الكوارث في بعض الحالات خصوصاً عندما لا تتوفر البنية التحتية والخبرات اللازمة لتحقيق الأمن. هناك أمثلة كثيرة على العديد من الفياضانات التي حصلت في المنطقة وما صاحبها من مآسٍ وخسائر مادية وأحياناً بشرية، فتوفر البنية التحتية أمر ضروري جداً لتوفير الأمن المائي.

أمثلة ناجحة لاستراتيجيات الأمن المائي:

1.الولايات المتحدة الأمريكية

حرصت الولايات المتحدة الأمريكية أن يكون – المياه يمكن أن توحد الدولة أو تشتتها – فاستثمروا بقوة من قبل أكثر من 200 سنة بمئات البلايين لبناء بنية مائية موحدة تضمن مياها كافية وآمنة لجميع الولايات، وهذا التفكير يجب أن يكون لدينا لتأمين المياه لكل دول مجلس التعاون في نفس الوقت.

تتعدّد أهداف البنية التحتية المائية من توفير مياه الشرب، للزراعة والصناعة وبناء السدود لتوليد الكهرباء ودرء خطر الفيضانات، بالإضافة إلى كون هذه البنية عبارة عن مياه سطحية طبيعية، أيضا تستخدم في النقل والتجارة. على سبيل المثال وفرت قناه أري (Erie) ما بين بفلو (Buffalo) ونيويورك (New York) 95% من تكلفة الشحن إضافة إلى الاستفادة منها في توليد الكهرباء والفوائد الأخرى غير النقل طبعاً. من 1933 وخلال جيل واحد تم تحويل حوض نهر تينيسي كأحد أفقر أقاليم الولايات المتحدة إلى إقليم منتج ذي بيئة صحية بسبب بناء 42 سدّاً وتكوين خزانات مياه ضخمة بالتالي تحوّل هذا من أفقر الأقاليم إلى أغناها في الولايات المتحدة بسبب تكوين بنية مائية صحيحة. استثمرت هيئة المهندسين الأمريكية من 1920 مائتي بليون دولار في مشاريع السدود، وفرت عليها

هاتان المائتا بليون سبعمئة بليون في المقابل في المستقبل. فتكوين البنية التحتية قد يكلف الدولة حالياً وقد يكون المبلغ كبيراً، ولكن في النهاية في المستقبل سنقطف ثمار هذا الصرف على البنية التحتية وأيضاً في تطوير القدرات البشرية في المنطقة.

رافقت مشاريع البنية التحتية برامج حازمة لإدارة الموارد المائية كانت لها تكلفة اجتماعية وسياسية قاسية في البداية ولكن أثمرت في النهاية عن توفير أمن حقيقي مائي وثقافة تقدس نعمة المياه، وهذا ما نفتقره الآن في دول مجلس التعاون، ليس هناك تقدير لأهمية المياه. آخر نقطة بالنسبة للولايات المتحدة، أنه بفضل السياسة والإعداد المبكر لتكوين أمن مائي في الولايات المتحدة، ارتفع نصيب الفرد الأمريكي في مخزون المياه المتوفرة لديهم 6000 متر مكعب لكل فرد بما في ذلك الولايات الصحراوية التي تتشابه في طبيعتها دول مجلس التعاون، مقارنة بنصيب الفرد الخليجي على سبيل المثال هو 150 متراً مكعباً من المياه المخزنة.

2. المثال الثاني الناجح لتكوين الأمن المائي هو اليابان:

تعتبر المياه جزءًا من الثقافة اليابانية بتاريخ طويل من إدارة النقل بواسطة المياه والسيطرة على الفيضانات، جزء من ثقافتهم طبعاً المحافظة على المياه. قبل انتعاش الاقتصاد الياباني أي خسائر من الفيضانات كانت تمثل 10% من الدخل القومي للدولة. اليابان خلال الفترة من 1950 إلى 1975 صرفت 2 ترليون ين في تحسين البنية التحتية للمياه، نتج عن هذه الاستثمارات قفزة نوعية في الاقتصاد، لم تتجاوز خسائر الفيضانات 1% من الدخل القومي. الفرق ما بين 10% قبل تكوين البنية التحتية وتحقيق الأمن المائي إلى 1% فقط نتيجة هذه الفيضانات.

انتقل الآن إلى مثال لدول لم توفق في تحقيق الأمن المائي.

3. اليمن

النقص في المياه والفقر اسمان متلازمان في اليمن. استنزاف المياه الجوفية وصعوبة الحصول على مياه نظيفة وعدم وجود نظام صرف صحي فعّال أدى إلى تفشى ظاهرة الفقر. من المفارقة العجيبة في اليمن أنها أفقر دولة مائياً، 150 متراً مكعباً للفرد في

السنة. وفي نفس الوقت هي أكثر الدول استخداماً للمياه للزراعة بالطرق التقليدية، وهذا استنزاف كبير للمياه في حين أن مياه الشرب غير متوفرة إلا بنسب قليلة، وأيضا مياه صرف صحي غير متوفرة. من المتوقع أن يتضاعف عدد سكان اليمن بحلول 2025 مما سيخفض من نسبة الفرد من المياه بنسبة 35%، سوف يصبح الوضع أسوأ نتيجة لعدم وجود التخطيط وليس هناك سعي جارٍ لتحقيق الأمن المائي في الوقت المناسب فيعاني اليمن من أزمة من أسوأ الأزمات المائية في العالم.

خارطة طريق الأمن المائي الخليجي:

هناك عدة خطوات أقترحها:

1. توحيد الأطر العامة للسياسات والقوانين المائية، نظام تسعير المياه، المواصفات وغيرها.

2. تقييم التقنيات المستخدمة ومصادر الطاقة المستخدمة لتحلية المياه. استخدام الطاقات المتجددة، ومعالجة المياه ووضع الخطط لتطوير وتوطين وتكامل التصنيع ما بين دول مجلس التعاون. يجب أن يكون هناك تكامل في التقنيات بين دول مجلس التعاون. استخدام أحدث المواصفات لمخرجات البحث والتطوير إقليمياً وعالمياً.

3. إعداد ومراجعة خطط واستراتيجيات الأمن المائي الحالية الموجودة في دول مجلس التعاون، والدول التي ليست لها خطط يجب أن تضع لها خططاً، ويكون هذا بإطار خليجي متكامل وفق أحدث نظريات الأمن المائي وبما يتناسب مع طبيعة الموارد المائية والسمات الاجتماعية والاقتصادية الخليجية التي تنفرد في خصائصها عن الكثير من الدول الأخرى، لذلك يجب أن تكون هناك سمات خاصة في الأمن المائي لدول مجلس التعاون. إعداد استراتيجية الأمن المائي من قبل متخصصين متميزين في شؤون المياه، الهندسة، الاقتصاد، الاجتماع، العلوم السياسية والعسكرية، وذلك لضرورة الخروج باستراتيجية متكاملة للأمن المائي وليس فقط المتخصصين في المياه.

4. تكوين مخزون استراتيجي كافٍ وآمن من المياه العذبة باستخدام أحدث تقنيات الشحن الاصطناعي في مكان المياه الجوفية، هو طبعاً تقنية وضع المياه الزائدة عن التحلية أو المياه المعالجة، معالجة مياه الصرف الصحي معالجة متقدمة، في مكامن

المياه الجوفية. هذا خيار منافس اقتصادياً وآمن من مسببات التلوث مع سعة تخزينية شاسعة، ومساحة سطحية محدودة جداً. هذه من الأساسيات الاستراتيجية، تكوين مخزون استراتيجي متكامل.

5. إتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق الأمن المائي وفق جدول محدد يراعي في تطبيقه خصوصيات كل دولة.

تبعات تحقيق الأمن المائي:

تبعات اجتماعية، هناك ستكون مقاومة لتطبيق بعض سياسات الأمن المائي لكونها تتطلب التخلي عن بعض مظاهر الرفاه المائي السلبية. هذا أمر طبيعي في البداية. إدخال المياه الافتراضيّة في معادلة الأمن المائي والتي ستواجه مقاومة من المزارعين. يعنى المياه الافتراضية هي المياه التي تستخدم في زراعة ما نحتاجه من غذاء خارج دول مجلس التعاون.

التبعات الاقتصادية، لتحقيق الأمن المائي، يتطلب الأمن المائي استثمارات ضخمة في البداية لبناء البنية التحتية وبناء القدرات لتطبيقات الأمن المائي، وسوف تأتي بالفائدة خلال سنوات قطف ثمار الأمن المائي. عادة ما يواجه الصرف على المشاريع المشتركة في دول مجلس التعاون صعوبات ومقاومة إذا كانت العملية مشتركة إلا أن المصلحة مشتركة لتحقيق الأمن المائي سيعود بالفائدة للجميع؛ فبالتالي ستكون مشاركة الجميع وفق آلية توافق ما بين المساهمة والفائدة المرجوة.

الدول التي تكبدت عناء تطبيق استراتيجيات الأمن المائي في القرن الماضي تعتبر حالياً من الدول الغنية مائياً، طبعاً في البداية تكون صعبة، ولكن في النهاية سنكون من الدول الغنية مائياً، تزداد التحديات التي تواجه الدول ما لم تطبق حتى الآن هذه الاستراتيجيات كلما تأخرت في اتخاذ القرار ستكون الصعوبات أكبر والتحديات أكبر.

المياه الافتراضية عنصر مهم يجب إدخاله في معادلة الأمن المائي.

طريق تحقيق الأمن المائي الخليجي يبدأ بتحديات اجتماعية واقتصادية وسياسية، مع مرور الوقت سوف تزداد هذه التحديات. لذا، يجب الإسراع في بدء هذه الخطوات بخطى ثابتة وعين متفائلة، يجب أن نبدأ الآن قبل غدٍ وغداً قبل بعد غد.

تكوين مخزون استراتيجي آمن وكافٍ لكل دولة ضروري ومن ضروريات الأمن المائي. أي استراتيجية معدّة أو مطبقة حالياً سواء في دول مجلس التعاون أو الدول ذات الطبيعة المماثلة يجب أن تكون نقطة البداية للاستفادة من نجاحاتها وإخفاقاتها.

يجب إعداد استراتيجية موحدة بنظرة شمولية تحتوي على كافة الجوانب المحققة للأمن المائي.

خاتمة

الآليات المقترحة لمواجهة تحديات الأمن الوطني والأمن الإقليمي لدول الخليج العربية

أوّلاً: إنّ بقـاء مجلـس التعاون ضرورة اسـتراتيجية وأمر حتمي في ظل ما تواجهه دول المجلس مـن أخطـار إقليميـة، ليـس أقلها حالة الانكشـاف الاسـتراتيجي في ظل المخـاض الصعب الذي تشـهده بعـض الـدول المحوريـة منذ عام 2011 وحتـى الآن، فضلاً عن التطـورات الإقليمية في كل مـن سـوريا والعـراق واليمـن؛ بما يعنـي أن مجلـس التعاون يواجـه خطراً كبـيراً، بالإضافة إلى أخطـار الجماعـات العابـرة للحـدود، ومـن ثـمّ فـإنّ هنـاك حاجة ماسـة للانتقـال بالعمل الخليجـي إلى مرحلـة جديـدة تتجـاوز مفهـوم التعـاون نحـو صيغـة أكـثر تكامـلاً، حيـث إنّ خسـائر الانسـحاب مـن المجلـس سـتكون فادحـة، فضـلاً عـن كون ذلـك الاتحاد هـو التطور الطبيعـي للتنظيـمات الإقليميـة، وتقـع على وسـائل الإعلام مهمّة كبرى في تسـليط المزيد من الأضـواء عـلى مسـألة الاتحاد الخليجـي ومزاياه وأهميته الاسـتراتيجية لدول مجلـس التعاون. مـن ناحيـة أخـرى فـإنّ المواطـن الخليجـي يعدّ جـزءًا مـن المنظومـة الأمنية الجماعيـة لدول المجلـس؛ حيـث إنّـه معنـي بحمايـة نفسـه ومجتمعه وكيانـه الخليجـي، كـما إنّ التكامل بين دول المجلـس في قضايـا الدفـاع يعدّ أمـراً مهمّاً.

ثانيـاً: إنّـه في ظـلّ تغـيّر التحالفـات ومـا قـد ترتّبه من تغـيّر في موازيـن القوى الإقليميـة، فإنّ دول مجلـس التعـاون في حاجـة ماسـة إلى بلـورة مفهـوم اسـتراتيجي خليجـي يحـدّد طبيعـة تلـك التحـوّلات وتأثيرهـا عـلى أمنها الوطنـي والإقليمي، بل والأهـمّ من ذلك تحديـد الآليات المناسـبة لمواجهتهـا، إذ لم يعـد أمراً منطقيـاً مواجهة تهديدات جديدة بأسـاليب قديمة، وذلك عـلى غـرار مـا تصـدره المنظـمات الإقليميـة المماثلـة كحلـف شـمال الأطلـسي، بحيـث يكـون ذلـك المفهـوم مكمّـلاً للميثـاق المنشـئ للمجلـس ولا يتقاطـع معـه، بمعنـى آخـر يتعـيّن على دول المجلـس الاسـتعداد لمواجهـة الاحتـمالات كافة إقليميـاً ودولياً بما فيها تغيّر اسـتراتيجيات الـدول الكبرى تجـاه المنطقة.

ثالثاً: مع أهمية الحوار مع العالم كأمر حتمي في ظل ظاهرة العولمة، فإنّ الحوار الأهمّ لدول مجلس التعاون في هذه المرحلة هو الحوار مع الذات الذي يجب أن ينطلق من معالجة الهواجس التاريخية والتي لا تلقي بظلالها على الحاضر فحسب، بل تعوق تقدّم دول المجلس نحو المستقبل.

رابعاً: إنّ دول مجلس التعاون تشهد الآن مرحلة من أصعب المراحل التي مرّت بها في تاريخها، حيث تعيش معضلة أمن؛ ومردّها أنّها لا تستطيع حماية نفسها ذاتياً، وفي الوقت ذاته لديها شكوك في التحالفات الخارجيّة، بما يعني أنّ الآن هو وقت العمل الجماعي الخليجي كأمر حتمي تفرضه طبيعة هذه المرحلة.

خامساً: إنّ الاستمرار في مسيرة الإصلاح والتحديث يعدّ مسألة استراتيجيّة لدى قادة دول المجلس انطلاقاً من قناعة مفادها أنّ الأمن لا ينحصر في بعده العسكري فقط، إذ إنّ هناك أهميّة للاهتمام بالجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى الاهتمام بمناهج التعليم لترسيخ قيم قبول الآخر، وترسيخ الهوية الخليجية المنشودة، فضلاً عن أنّ الإصلاحات من شأنها الحدّ من إمكانية استفادة الأطراف الخارجية من التوترات الداخلية. وعلى الرغم من أنّ دول مجلس التعاون قد اتخذت سياسات تنموية سريعة لاحتواء تداعيات تحوّلات العالم العربي، فإنه لاتزال هناك أهمية لإشراك كل من الشباب والمرأة في العملية السياسية انطلاقاً من دورهما المحوري ضمن الاستراتيجيّات الحالية والمستقبلية لدول المجلس. من ناحية أخرى فإنّه في ظلّ اختلاط المفاهيم وتشويه القيم نتيجة لبعض الاستخدام السلبي لثورة الاتصالات الحديثة، لاتزال دول مجلس التعاون في حاجة للمزيد من الآليات التي من شأنها ترسيخ أسس الدولة المدنية الحديثة بعيداً عن الانتماءات الضيّقة، وترسيخ الانتماء والمواطنة، فضلاً عن أهمية تعزيز سيادة القانون من أجل التصدي للأيدولوجيات المتطرّفة من خلال مشروع توعوي في هذا الشأن.

سادساً: مع التسليم بتعدّد التحديات الأمنية التي تواجه دول مجلس التعاون فإنّ تحديد الأولويات يعدّ أمراً مهمّاً، حيث إنّه هناك قضايا ملحّة، وتأتي في صدارة الأمن الوطني، وتحتاج إلى حلول عاجلة، ومنها قضيتا الخلل في التركيبة السكانية والأمن المائي.

سابعاً: إنّ الخلاف الخليجي مع إيران لا يمكن اختزاله في المسألة النووية، حيث إنّه لاتزال هناك قضايا خلافية بين دول مجلس التعاون وإيران، ومن ثمّ فإنه حال دخول دول مجلس التعاون في حوار مع إيران يتعيّن التركيز على إيجاد حلول لتلك القضايا أولاً من خلال إيجاد وسائل جديدة للتعامل مع إيران مغايرة لما سبق، بحيث تسفر عن إيجاد حلول لتلك الخلافات.

ثامناً: في ظلّ التحوّلات الراهنة تبرز الحاجة إلى تأسيس مركز دراسات يهتم بالشؤون الإيرانية من أجل التعرف على الفرص والمخاطر التي يفرضها الجار الإيراني، بالإضافة إلى إمكانية إنشاء قناة فضائية موجّهة من دول مجلس التعاون إلى الشعب الإيراني بعيداً عن الخلافات السياسية تستهدف إيضاح الصورة الحقيقية للمجتمعات الخليجية لدى الشعب الإيراني، فضلاً عن إنشاء مراكز تهتم بالقضايا الآسيوية؛ حيث تعدّ آسيا شريكاً استراتيجياً لدول مجلس التعاون، وبخاصّة على الصعيد الاقتصادي.

تاسعاً: إنّ دول مجلس التعاون التي لعبت أدواراً مهمّة تجاه الأزمات الإقليمية ومنها الأزمة اليمنية، لديها القدرة على مواجهة التحديات الأمنية الإقليمية الراهنة من خلال انتهاج الدبلوماسية الاستباقية تجاه تحديات الأمن الإقليمي. من ناحية أخرى يتعيّن أن تسعى دول المجلس لترسيخ مكانتها لدى التجمّعات الدولية.

عاشراً: ضرورة اتفاق دول مجلس التعاون على مصادر الخطر الداخلي، وكذلك المخاطر الإقليمية كخطوة أولى من شأنها تحديد أيّها أشدّ خطراً ويحتاج لاستراتيجيات عاجلة. من ناحية أخرى لاتزال هناك حاجة لإيضاح طبيعة العلاقة بين التطوّرات الإقليمية وأمن دول مجلس التعاون؛ حتى يمكن بلورة آليات خليجية موحدة للتصدي لتلك المخاطر، ويقترح تشكيل لجنة من المتخصّصين في قضايا الأمن والدفاع لتحديد التحديات والمخاطر الأمنية وبلورة استراتيجيات لمواجهتها.

السير الذاتية للمتحدّثين في المؤتمر ورؤساء الجلسات مرتبة أبجدياً

الدكتورة إبتسام الكتبي

رئيس مركز الإمارات للسياسات



- حاصلة على دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية من كليّة الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.
- أستاذ بقسم العلوم السياسية بكليّة العلوم الإنسانية والاجتماعية في جامعة الإمارات.
- شاركت في العديد من المؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية.
- لها العديد من الدراسات ومنها:
  - التحولات الديمقراطية بدول مجلس التعاون.
  - الأبعاد العسكرية والأمنية للعلاقات الأمريكية الخليجية.
  - الإصلاح السياسي بدول مجلس التعاون الخليجي.
  - الناتو ودول الخليج: الفرص والمخاطر.
  - قضية المواطنة في دول مجلس التعاون الخليجي.

اللواء المتقاعد الدكتور أنور ماجد عشقي

رئيس مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية والقانونية



- حاصل على درجة الماجستير في القانون من جامعة بيروت العربية ودرجة الدكتوراه في القانون من جامعة جولد جيت في كاليفورنيا.

- شغل عدة مناصب عسكرية وإدارية، منها نائب قائد الكتيبة السعودية في لبنان الفترة من 1977-1978، كما عمل مستشاراً لسفير المملكة العربية السعودية بندر بن سلطان 1983-1985 ومستشاراً في لجنة خاصة لمجلس الوزراء عام 1985. كما رافق الملك فيصل بن عبد العزيز في مؤتمرات عدة عقدت في إندونيسيا وماليزيا.

- شارك في العديد من المؤتمرات الدولية.

- له 30 كتاباً منها: "العولمة واتجاهاتها الاستراتيجية"، "دراسة تحليلية مقارنة بين الشريعة الإسلامية والدستور الأمريكي"، "معاناة أمة".

- عضو في عدة منظمات إنسانية دولية.

الدكتور باقر سلمان النجّار

أستاذ علم الاجتماع بجامعة البحرين



- حاصل على دكتوراه الفلسفة في علم الاجتماع من جامعة دورهام بالمملكة المتحدة.
- عمل كأستاذ زائر في عدة جامعات عربية وأجنبية.
- أهم كتاباته:
  - العمل الاجتماعي التطوعي في الخليج العربي.
  - المجتمع المدني في الوطن العربي.
  - المرأة في الخليج العربي وتحوّلات الحداثة العسيرة.
  - اتجاهات الشباب في دول مجلس التعاون
- حاصل على جائزة الشيخ زايد عام 2009
- حاصل على الجائزة التقديرية لمجلس التعاون في مجال الإنتاج البحثي والفكري عام 2013.

صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز آل سعود

رئيس مجلس إدارة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية



- درس في جامعة جورج تاون في واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية.
- حصل سموه في العام 2010م على شهادة الدكتوراه الفخرية في القانون من جامعة أولستر في إيرلندا.
- تقلّد سموه منصب مستشار في الديوان الملكي السعودي عام 1973م، كما تقلّد منصب رئيس الاستخبارات العامة برتبة وزير من العام 1977م وحتى العام 2001.
- عيّنه خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز- رحمه الله - سفيرًا لدى المملكة المتحدة وجمهورية إيرلندا في أكتوبر 2002، وفي العام 2005 عيّنه سفيرًا لدى الولايات المتحدة الأمريكية، وتقاعد سموه في فبراير 2007م.
- سموه أحد مؤسسي مؤسسة الملك فيصل الخيرية، وعضو مجلس أمنائها. كما يشغل سموه منصب رئيس مجلس إدارة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. وسموه عضو مجلس أمناء في كل من مركز أكسفورد الإسلامي في أكسفورد بالمملكة المتحدة، ومركز الدراسات العربية المعاصرة في جامعة جورج تاون في واشنطن.

الشيخ ثامر علي صباح السالم الصباح

رئيس جهاز الأمن الوطني - دولة الكويت



- حاصل على بكالوريوس علوم في القيادة الإدارية من جامعة أركنساس بالولايات المتحدة، ودبلوم في الإدارة العامة بمعهد الدراسات التجارية بدولة الكويت.
- تدرّج في المناصب في جهاز الأمن الوطني بالكويت إلى أن أصبح رئيساً للجهاز عام 2013.
- عضو في عدة لجان تابعة لمجلس الوزراء بدولة الكويت.
- ترأس عدة وفود أمنية في الكويت وخارجها.
- شارك في عضوية الكثير من اللجان الأمنية والسياسية في كل من وزارتي الداخلية والخارجية بدولة الكويت.
- المشاركة في أنشطة مراكز الفكر الاستراتيجي في الكويت وخارجها.
- المنسق العام للجنة العليا لمؤتمر الناتو الذي عقد في دولة الكويت عام 2006.

الدكتورة ثريا إبراهيم العريض

عضو مجلس الشورى السعودي



- حاصلة على الدكتوراه في الإدارة والتخطيط التربوي من جامعـة UNC نورث كارولينا في شابل هيل.
- تقلدت العديد من المناصب في المملكة العربية السعودية كان آخرها عضو مجلس الشورى السعودي.
- لها مساهمات ومشاركة فاعلة في الساحـة الثقافية الإقليمية والعربية في ملتقيات ومؤتمرات تخصصية إقليمية وعالمية، في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير المجتمع والتربية والأدب.
- ألقت العديد من المحاضرات حول قضايا المرأة.
- عضو في العديد من الجمعيات في المملكة العربية السعودية وخارجها.
- حصلت على العديد من جوائز التفوّق منها، جائزة معهد الشرق الأوسط للمرأة المتميزة فكرياً لعام 2012

الشيخة الدكتورة حصّة سعد العبد الله السالم الصباح

رئيس مجلس سيدات الأعمال العرب



- حاصلة على الدكتوراه الفخرية من الجامعة اللبنانية الأمريكية في الآداب الإنسانية.
- تولت العديد من المناصب في دولة الكويت منها مستشار بمكتب وزير الدفاع بالكويت.
- أسست لجنة مكافحة المخدرات بالجمعية الكويتية التطوعية النسائية لخدمة المجتمع وانتخبت رئيسة لها منذ 1995 إلى الآن.
- الرئيس الشرفي للاتحاد العربي للجمعيات غير الحكومية للوقاية من الإدمان منذ تأسيسه 1996 وحتى الآن.
- رئيس لجنة سيدات الأعمال العربيات الأمريكيات بالولايات المتحدة الأمريكية من يونيو 2006 حتى الآن.
- تمّ تكريمها من جانب منظمات دولية عديدة، منها: الأمم المتحدة؛ لجهودها المتميزة في مجال مكافحة المخدّرات.

المهندس عبدالله بن عبد الرحمن الحصين

وزير المياه والكهرباء بالمملكة العربية السعودية



- حاصل على بكالوريوس هندسة كهربائية ، بكالوريوس رياضيات من جامعة ولاية أورجون بالولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل على ماجستير في علوم الكمبيوتر من معهد جورجيا للتكنولوجيا بالولايات المتحدة الأمريكية.
- محافظ المؤسسة العامة لتحلية المياه من 2003-2004
- نائب وزير المياه والكهرباء بوزارة المياه والكهرباء.
- عام 2004 تم تعيينه وزيراً للمياه والكهرباء.

الأستاذ الدكتور عبدالعزيز سليمان الطرباق



- حاصل على درجة الدكتوراه في مجال الهيدرولوجيا وموارد المياه من جامعة ولاية كلورادو عام 1983م.
- لديه أكثر من 30 سنة خبرة في مجالات التدريس والبحث العلمي والإشراف على الدراسات العليا في جامعة الملك سعود.
- عمل لسنوات طويلة استشارياً في الكثير من الجهات الحكومية وغير الحكومية.
- عضو في العديد من الجمعيات العلمية في داخل المملكة وخارجها.
- لديه أكثر من 60 بحثاً منشوراً بالمجلّات العلمية والمؤتمرات المتخصّصة في المياه.
- شارك في الكثير من اللجان المكلّفة بدراسات مختلفة في قطاع المياه.
- يرأس حالياً فريقاً علميّاً من دول مجلس التعاون مكلفاً لعمل استراتيجية موحدة للمياه في دول المجلس.

الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني

الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية



- تخرّج من كلية ساند هيرست العسكرية في بريطانيا عام 1973.
- حاصل على درجة الدكتوراه في بحوث العمليات من كلية الدراسات العليا للبحرية الأمريكية عام 1986.
- تدرّج في السلم الوظيفي في قوة دفاع البحرين من الخدمة في كتيبة المشاة الآلية الملكية وسلاح الجو الملكي البحريني، وآخرها كمساعد رئيس هيئة الأركان للعمليات.
- شغل منصب رئيس الأمن العام ورئيس اللجنة الوطنية لمواجهة الكوارث في وزارة الداخلية.
- عين مستشاراً بدرجة وزير في وزارة الخارجية
- رئيساً للجنة المشتركة بين مملكة البحرين والمملكة المتحدة.
- حاصل على عدد من الأوسمة ومنها وسام الكفاءة من الدرجة الثانية ووسام تقدير الخدمة العسكرية من الدرجة الأولى، ووسام البحرين من الدرجة الثالثة، ووسام الشيخ عيسى من الدرجة الثالثة، ووسام البحرين من الدرجة الثانية، ووسام حوار الدرجة الأولى، ووسام تحرير الكويت الدرجة الثالثة، ونوط تحرير الكويت ونوط الأمن للعمل المميز من الدرجة الأولى، ووسام البحرين من الدرجة الأولى.
- حائز على الجائزة الدولية لقيادة الشرطة لعام 2010 من الحكومة البريطانية.

الأستاذ عبدالله يعقوب بشارة

رئيس المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية



- حاصل على الماجستير من جامعة سانت جونز في نيويورك عام1962.
- عمل مديراً لمكتب معالي وزير الخارجية دولة الكويت.
- مندوباً دائماً للكويت في الأمم المتحدة، ومثل الكويت في مجلس الأمن. وترأس عدة لجان فنية وسياسية في الأمم المتحدة وكان أول رئيس للجنة مقاطعة جنوب أفريقيا المنبثقة من مجلس الأمن ونائب رئيس مجلس التدريب والأبحاث التابع للأمم المتحدة unitary.
- شغل منصب الأمين العام لمجلس التعاون خلال الفترة من 1981-1993.
- في عام 1999 أسس المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية بدولة الكويت والذي أصدر تحت إشرافه أكثر من 2600 تقرير ودراسة في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

له عدة مؤلفات منها:

- عامان في مجلس الأمن.
- عبدالله بشارة بين الملوك والشيوخ والسلاطين.
- حروب الكويت الدبلوماسية 1961 -1963 .

الأستاذ علي حسين شرفي

رئيس جمعية البحرين الشبابية



- حاصل على شهادة البكالوريوس تخصص إدارة اعمال.
- من القيادات الشبابية البارزة في مملكة البحرين والوطن العربي، حيث عُين بأمر ملكي من عاهل البلاد المفدى عضواً في المجلس الأعلى للشباب والرياضة.
- اشتهر على الساحة الشبابية البحرينية والعربية بتأسيسه ورئاسته لجمعية البحرين الشبابية وتأسيسه أول جمعية شبابية عربية مقرها مملكة البحرين.
- قام بالعديد من المبادرات الشبابية والمشاركات في المؤتمرات واللقاءات الشبابية سواء على المستوى المحلي أو العربي.
- تمّ اختياره من جانب مؤسسة الفكر العربي كأول شاب بحريني في برنامجها "سفراء شباب الفكر العربي".
- كما اختارته المؤسسة الفلسطينية لإسناد الطلبة (إسناد) - مقرّها الرسمي في فلسطين- عضواً في الهيئة الاستشارية بالمؤسسة.

الدكتور ظافر محمد العجمي

المدير التنفيذي لمجموعة مراقبة الخليج



- دكتوراه في أمن الخليج العربي.
- أستاذ منتدب في جامعة الكويت.
- محلل وباحث في قضايا أمن الخليج العربي.
- عقيد ركن متقاعد (القوة الجوية الكويتية).
- له عدة مؤلفات منها:
  - أمن الخليج العربي: تطوّره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، مركز دراسات الوحدة العربية. طبعتان 2004-2011.
  - تاريخ الجيش الكويتي، طبعتان 1999-2000.
  - جيش الكويت في عصر مبارك الصباح 2000.
- شارك في العديد من المؤتمرات والندوات حول عدة قضايا ومنها الاتحاد الخليجي، أمن الخليج العربي، الانتشار النووي.
- كاتب في عدة صحف محلية وخليجية.

الدكتور محمد غانم الرميحي

المستشار بديوان سمو رئيس مجلس الوزراء بدولة الكويت



- حاصل على الدكتوراه من جامعة دورهام بالمملكة المتحدة.
- له عدة كتب منها البترول والتغيير الاجتماعي، معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان الخليج العربي.
- عمل سابقاً كرئيس قسم ومساعد عميد كليّة الفنون والآداب في جامعة الكويت.
- شغل رئاسة تحرير صحيفة "أوان"، وكذلك رئاسة تحرير مجلة "العربي".
- تقلّد منصب الأمين العام لمجلس الثقافة والفنون والآداب للحكومة الكويتية ومستشاراً في لجان مختلفة تختص بالتعليم والثقافة والإعلام والسياسة.
- كان عضواً في المجلس الاستشاري لمركز دراسات الخليج للجامعة الأمريكية في الكويت.
- حاصل على عدّة جوائز تقديرية من الكويت وفرنسا وروسيا والإمارات.

الأستاذ محمد بن حسين الشعالي

وزير الدولة للشؤون الخارجية السابق، دولة الإمارات العربية المتحدة



- ترقّى في السلك الدبلوماسي بدولة الإمارات العربية المتحدة وتولى عدة مناصب في إدارات الوزارة، حيث عمل في عدة سفارات منها سفارة الإمارات في فيينا وتونس.
- عام 1985عين مندوباً دائماً للإمارات في هيئة الأمم المتحدة.
- عام 1986ترأس وفد الإمارات كعضو في مجلس الأمن ثمّ رئيساً للمجلس في أكتوبر 1987.
- عام 1986عيّن سفيراً غير مقيم للإمارات لدى كندا.
- ترأس عدة مجموعات عمل ولجان خلال عمله في الأمم المتحدة
- 1992عين سفيراً للإمارات لدى الولايات المتحدة الأمريكية.
- عيّن سفيراً غير مقيم لدى جمهورية المكسيك عام 1993.
- في عام 2006 عيّن وزيراً للدولة للشـؤون الخارجية في الحكومة الجديدة برئاسـة صاحب السـمو الشـيخ محمد بن راشـد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي.
- شارك في عدة مؤتمرات وندوات عربية ودولية.

الدكتور محمّد عبد الغفّار



- تمّ تعيينه مستشاراً لجلالة الملك للشؤون الدبلوماسية بمرسوم ملكي رقم (57) بتاريخ 29 يونيو 2009.
- الرئيس السابق لمجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.
- تمّ تعيينه في منصب وزير الإعلام ووزير الدولة للشؤون الخارجية بمرسوم ملكي صادر بتاريخ 14 يناير 2005.
- تمّ تعيينه في منصب وزير الدولة للشؤون الخارجية لمملكة البحرين في 17 أبريل 2001.
- شغل منصب سفير البحرين لدى الولايات المتحدة في الفترة من 1994 إلى أبريل 2001.
- سفير ومندوب دائم للبحرين لدى الأمم المتحدة بنيويورك خلال الفترة من أغسطس 1990 إلى 1994.
- نال درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة State University of New York at Binghamton في عام 1991.

معالي الشيخ الدكتور محمد صباح السالم الصباح

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي السابق



- حاصل على درجة الدكتوراه والماجستير في الاقتصاد من جامعة هارفارد ودرجة البكالوريوس مع مرتبة الشرف في الاقتصاد من كلية كليرمونت ماكينا في الولايات المتحدة الأمريكية.

- حاصل على درجة الدكتوراه الفخرية في القانون من كلية كليرمونت ماكينا في الولايات المتحدة الأمريكية، كما حصل على وسام البحرين من الدرجة الأولى في عام 2004.

- شغل مناصب عدّة منها، سفير دولة الكويت لدى الولايات المتحدة الأمريكية، ووزير الشئون الاجتماعية والعمل بالوكالة وأيضاً وزير التخطيط بالوكالة.

- كما شغل منصب رئيس مجلس إدارة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في الفترة من 2003-2011، وكان زميلاً زائراً في جامعة أوكسفورد في الفترة من 2012-2013.

- شغل منصب أستاذ مشارك في الاقتصاد في جامعة الكويت.

- يشغل حالياً منصب رئيس مجلس إدارة مؤسسة صباح السالم الصباح، وعضو الفريق الاستشاري رفيع المستوى لرئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، وعضو في مجلس أمناء مجلس العلاقات العربية والدولية، وعضو في مجلس أمناء مركز أكسفورد للدراسات الإسلامية في جامعة أوكسفورد في المملكة المتحدة، وعضو في المجلس الاستشاري لبرنامج الكويت في كلية كينيدي للإدارة الحكومية في جامعة هارفارد في الولايات المتحدة الأمريكية.

الدكتور محمد فهد الراشد

المدير التنفيذي لمركز أبحاث المياه بمعهد الكويت للأبحاث العلمية



- حاصل على الماجستير والدكتوراه في علم المياه من جامعة لندن.
- خلال فترة عمله بمعهد الكويت للأبحاث العلمية ركّز في عمله البحثي على مجالات تلوث المياه الجوفية وخصائص المياه الجوفية في المناطق السكنية.
- قام بتأليف وتحرير أكثر من 30 ورقة علميّة وتقريراً علميّا، إضافة إلى عدّة كتب حول الموارد المائية.
- عضو في العديد من الجمعيات العلمية واللجان المحلية والإقليمية والعالمية ومنها:
  - جمعية علوم وتقنية المياه (جمعية خليجية).
  - الجمعية العالمية للهيدروجيولوجيين.
  - الجمعية العالمية لموارد المياه.
- ممثّل دولة الكويت في المجلس الدولي الحكومي للبرنامج الهيدرولوجي الدولي.

الدكتور محمد بن هويدن

أستاذ العلوم السياسية المشارك ورئيس قسم العلوم السياسية
بجامعة الإمارات العربية المتحدة



- حاصل على شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة دورهام بالمملكة المتحدة، والماجستير في العلاقات الدولية من جامعة شمال أريزونا بالولايات المتحدة، والبكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة الإمارات العربية المتحدة.
- له العديد من الدراسات المنشورة في مجلات علمية متخصّصة، وبعض الكتب المنشورة، وهو الكاتب الرئيس لتقرير التنمية البشرية في إمارة أبوظبي 2011-2012.
- له مشاركات في العديد من المؤتمرات والندوات العلمية المتخصّصة.
- عمل كمستشار بوزارة شؤون الرئاسة.
- عضو في اللجنة السياسية الدائمة التابعة للمجلس الأعلى للأمن الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة.

صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور نايف بن أحمد بن عبدالعزيز آل سعود



- حاصل على الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة كامبريدج البريطانية والتي تناولت في موضوعها الأمن القومي في المملكة العربية السعودية عام 2006 م. ودرجة الزمالة وشهادة الماجستير في العلوم الاستراتيجية من كلية الحرب الوطنية بجامعة الدفاع الوطني الأمريكية عام 2002م، وماجستير في الأمن القومي من كلية الشؤون الدولية من جامعة جورج تاون الأمريكية عام 1995م.

- تقلد عدّة مناصب منها، قائد مجموعه عمليات خاصه باللواء المظلي، ومدير قسم الدراسات والبحوث بإدارة خطط وعمليات القوات المسلحة، ومساعد مدير إدارة خطط وعمليات القوات المسلحة، ومدير إدارة الوقاية من أسلحة الدمار الشامل بالقوات المسلحة، ورئيس هيئة استخبارات وأمن القوات البرية.

- من الأعمال واللجان التي شارك بها، رئيس اللجنة الدائمة بين وزارتي الدفاع والخارجية، رئيس اللجنة الدائمة لمتابعة برنامج عمل الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، كما شارك في تحويل ورقة السياسة الدفاعية إلى اتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون الخليجي.

الشيخة هند بنت سلمان آل خليفة

رئيس جمعية رعاية الطفل والأمومة

ورئيس نادي صاحبات الأعمال والمهن البحرينية



- حاصلة على بكالوريوس آداب علم الأنثروبولوجيا.
- رئيس مجلس إدارة مجموعة الراشد.
- وكيل وزارة التنمية الاجتماعية السابق.
- عضو المجلس الأعلى للمرأة لدورتين سابقتين.
- عضو مجلس إدارة بنك الإسكان لدورتين متتاليتين.
- عضو نادي العاصمة لرجال الأعمال والإداريين.
- حائزة على الكثير من الجوائز التقديرية.

الاستاذ الدكتور وليد خليل زباري

أستاذ إدارة الموارد المائية - مدير برنامج إدارة الموارد المائية

كليّة الدراسات العليا - جامعة الخليج العربي



- منسّق مركز الأمم المتحدة التعليمي لإدارة الموارد المائية للمنطقة العربية، كما شغل العديد من المناصب الأكاديمية
- له أكثر من 90 ورقة علمية منشورة في مجلات علمية محكمة، كما أشرف على أكثر من 35 رسالة ماجستير ودكتوراه.
- يعمل كاستشاري للعديد من منظمات الأمم المتحدة العالمية والإقليمية، مثّل اليونسكو والإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.
- في عام 2002 حصل على جائزة أفضل باحث في مجال الموارد المائية في الوطن العربي من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو، تونس)
- في عام 2008 نشر أول كتاب له بعنوان "قضايا وتحديات المياه في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" الحاصل على جائزة مؤسسة يوسف بن أحمد كانو لأفضل مؤلف بحريني.

هذا الكتاب

حرصاً من مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة على طرح المهددات الرئيسية للأمن الوطني والأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون، وتحديد قضايا خليجية مستجدة ذات أولوية ملحّة؛ بهدف دراستها من منظور استراتيجي مستقبلي، وذلك ضمن جهود المركز في تحليل الجوانب المختلفة لتهديدات الأمن الوطني والأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ووضع التصوّرات الراهنة والمستقبلية لمواجهتها، فقد نظّم المؤتمر الثاني للأمن الوطني والأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والذي تمّ عقده خلال الفترة من **23-24** إبريل عام **2014**، وبمشاركة نخبة متميّزة من أبناء دول مجلس التعاون، على المستويين الرسمي والأكاديمي.

ويأمل المركز من تقديم هذا الإصدار - الذي يحوي أوراق العمل المقدّمة للمؤتمر - المساهمة في تأصيل الاهتمام بالتحدّيات التي تواجه دول المجلس، وصياغة آليّات فاعلة لمواجهتها.

دراسات
DERASAT

مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة
Bahrain Center for Strategic, International and Energy Studies